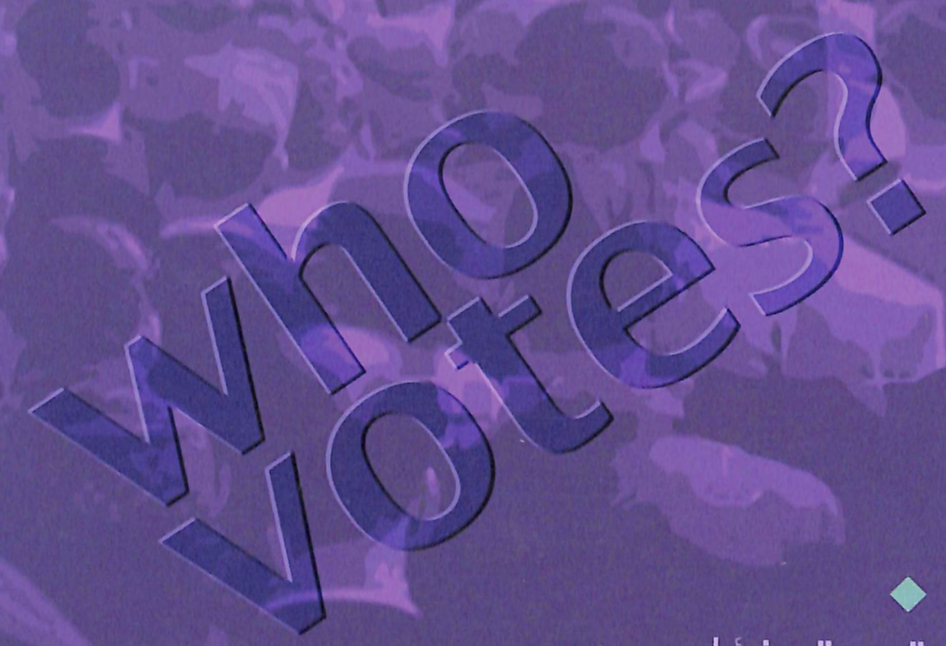
RAYMOND E. WOLFINGER & STEVEN J. ROSENSTONE

سياسة

ريموند وولفينغر
ستيفن روزنستون

من يصوت ؟





ترجمة : فؤاد سروجي
مراجعة وتدقيق : محمود الزواوي

W H O V O T E S







المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٤٦٣٨٦٨٨
فاكس ٤٦٥٧٤٤٥ ◆ منشوراتنا في العام ٢٠٠٧م
◆ الغلاف : زهير أبو شايب .

ISBN 9957-31-217-0




من يصوت؟

WHO VOTES ?
Copyright © 1980 by Yale University
All rights reserved
Arabic language edition published by AL-AHLIA - Jordan. Copyright © 2007



الأهليّة للنشر والتوزيع
e-mail : alahlia@nets.jo

الفرع الأوّل (التوزيع)
المملكة الأردنيّة الهاشميّة ، عمّان ، وسط البلد ، خلف مطعم القدس
هاتف 4638688 6 00962 ، فاكس 4657445 6 00962
ص. ب : 7772 عمّان 11118
الفرع الثاني (المكتبة)
عمّان ، وسط البلد ، شارع الملك حسين ، مقابل طيران الشرق الأوسط (M. E. A)
بجانب البنك المركزيّ ، مكتب القاصة
مكتب بيروت
لبنان ، بيروت ، بئر حسن ، شارع السفارات
هاتف : 824203 1 00961 ، مقسم 19

◆

من يصوّت ؟
ريمون وولفينغر + ستيفن روزنستون / الولايات المتّحدة الأمريكيّة
ترجمة : فؤاد سروجي / الأردنّ
مراجعة : محمود الزواوي / الأردنّ

الطبعة العربيّة الأولى ، 2007
حقوق الطبع محفوظة

◆

تصميم الغلاف : زهير أبو شايب 95297109 7 00962 ، الأردنّ
®

الصفّ الضوئي : إيمان زكريّا خطّاب ، عمّان ، هاتف 079/5349156

All rights reserved.No part of this book may be reproduced in any form or by any means without the prior permission of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة . لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب
أو أيّ جزء منه ، بأيّ شكل من الأشكال ، إلا بإذن خطّيّ مسبق من الناشر .

سياسة

ريموند وولفينغر
ستيڤن روزنستون

من يصوّت ؟

ترجمة: فؤاد سروجي
مراجعة وتدقيق: محمود الزواوي



المحتويات

شكر واعتراف

لقد قدّم لنا كرستوفر آشن، مشكوراً، نصائح حول كثير من جوانب تحليل بياناتنا. كما أننا شاكرون للتعليقات والاقتراحات التي أبداها رتشارد برودي، وجون فيرجون، وماكولم جيويل، وشيلا جونسون، وجون كيسيل، وديفيد ماهيو، ووارين ميلر، وبنجامن بيج، وساميول بوبكن، وإدوارد توفت. كذلك نشكر ريتشارد ماكنتوش ولوري رودبيك اللذين ساعدا بأجزاء من أعمال الحاسوب. كما ساعدتنا، مشكورة، مجموعة مركز أبحاث المسوح في جامعة كاليفورنيا في بيركلي والمتمثلة في مارغريت بيكر وكاثي جينز وفرانك ماني وهارفي واينستاين على المشاكل الاستثنائية لمعالجة البيانات. وأرشدنا مشكوراً توماس رينولدز من كلية بولت للحقوق في بيركلي حول البحث القانوني، وفي استخدام مكتبة الحقوق في كليته.

كذلك نقدر مساعدة كاثرين ونتر وبات راميراز العاملتين في معهد الدراسات الحكومية، وتوني كيني العامل في قسم العلوم السياسية في بيركلي، وماري بران العاملة في مركز أبحاث المسوح في بيركلي أيضاً، وروث ميوسيج العاملة في قسم العلوم السياسية في جامعة ييل، لإعداد المسودات المختلفة لنص الكتاب. لقد تم دعم بحثنا هذا جزئياً من منح اللجنة الأكاديمية لمجلس الشيوخ في بيركلي، ومن الموارد المالية المتوفرة من قبل قسم العلوم السياسية في بيركلي.

أما البيانات الاستطلاعية المستخدمة في البحث فقد تم أخذها من المسح السكاني الحالي الذي أجري من قبل مكتب الإحصاءات، ومن الدراسات

الوطنية للانتخابات التي أجراها مركز الأبحاث السياسية بجامعة ميشيغان والتي تم توفيرها من اتحاد الجامعات للأبحاث السياسية والاجتماعية. ولا يتحمل جامعو البيانات الأصليون أو اتحاد الجامعات مسؤولية تحليلاتنا ولا تفسيراتنا التي وصلنا لها في هذا البحث. وقد ظهرت نسخة من الفصل الرابع المعنونة بـ «أثر قوانين التسجيل على إقبال الناخبين على التصويت» في مجلة العلوم السياسية الأمريكية عدد 72 (مارس/ آذار 1978) على الصفحات 22-45.

ونقدر النصح في تحرير الكتاب من ماريان نيل آش بمطبعة جامعة ييل، وإشرافها على إنتاج الكتاب بصبر ومهارة.

ونحن شاكرون أيضاً لباربرا وكارولين لقراءتهما مسوداتنا المتعددة وللاحظاتهما وتشجيعهما والتضحية بجزء كبير من أربعة مواسم صيف حيث كنا نتدارس ونتناقش في المواضيع التي تم تناولها في هذا الكتاب.

1: المقدمة

تدخل الانتخابات في قلب النظام السياسي الأمريكي، لأنها الطريقة التي يختار بها الشعب الأمريكي قادة الحكومة؛ كما أنها المصدر لشرعية الحكومة، والوسيلة التي يؤثر بها المواطنون على السياسة العامة. والتصويت بالنسبة لمعظم الأميركيين هو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية.

منذ بداية القرن العشرين، تراجع معدل إقبال الناخبين في أمريكا كثيراً عن معدلات الناخبين في الدول الديمقراطية الأخرى. وقد عبّر العلماء والصحفيون والساسة الأمريكيون عن قلقهم حول تراجع العديد من الأميركيين عن الذهاب للتصويت. وازداد هذا القلق مع انخفاض مشاركة الناخبين منذ العام 1960. فبينما شارك ما نسبته 62.8٪ من السكان المسموح لهم الانتخاب بحسب فئاتهم العمرية في العام 1960، كانت نسبة المشاركة 55.5٪ للعام 1972، و54.4٪ للعام 1976. وقد تسبب هذا في تساؤل بعض المراقبين عن سلامة النظام السياسي الأمريكي، وفي اقتراح البعض الآخر لإجراء إصلاحات متعددة تهدف إلى تسهيل التصويت[1].

وقبل أن نشرع في معالجة أسباب تراجع إقبال الأميركيين على التصويت أو لماذا أصبح هذا الإقبال متدنياً، من الضروري أن نشرح لماذا يذهب الناس للتصويت. وعندما نفعل هذا نجد أننا لا يمكننا تفادي الاختلافات الواضحة على الإقبال بين الأنواع المختلفة من الناس. فبينما نجد لدى بعض المجموعات تأكيداً على رغبتهم بالتصويت، نجد البعض الآخر متأكدين من عدم رغبتهم

بالتصويت. لهذا السبب يوضح هذا الكتاب ويشرح أسباب وجود اختلافات في الإقبال بين أنواع مختلفة من الناس. كما أن تصنيفاتنا للناس، مرتبطة فقط بالخصائص الديمغرافية (مثل العمر والدخل ومكان الإقامة وهكذا)، وبالمتغيرات المتوقفة على سياق الأمور (مثل قوانين تسجيل الناخبين) والتي تنسب إلى الأفراد الناخبين بمجرد التعرف على مكان سكنهم، أي في أية ولاية يعيشون.

قد يعتقد أحدهم أن علماء السياسة استطاعوا في الماضي أن يحددوا الفروقات البسيطة بين معدلات التصويت للرجال والنساء أو للأغنياء والفقراء. وفي الحقيقة أنه لم يقدّم البحث حول هذا الموضوع أكثر من عدد قليل من المقترحات الواسعة المعالم (أو الخاطئة) مثل «الرجال يصوتون أكثر من النساء» أو «الأغنياء يصوتون أكثر من الفقراء». وكان واضحاً أنه لم يكن هناك دليل جازم حول أبعاد هذه العلاقات. وهناك أكثر من ذلك؛ فلم يكن هناك فحص للأسئلة الأساسية التالية: ما هي العلاقة الحقيقية بين «الإقبال على التصويت» وبين أية خاصية من الخصائص الديمغرافية؟ وهل الفقراء يصوتون أقل لأن ملكيتهم للمال أقل أو لأنهم أقل تعليماً ؟ وإلى أي حد تتسبب هيمنة النساء بين كبار السن في الإقبال المتدني للتصويت؟ وإذا كان إقبال النساء على التصويت أقل، فهل هذا بسبب أنهن يعشن منفردات أم أنهن يملن أكثر إلى الاعتقاد بأن عملية التصويت هي من أعمال الرجال؟ ولوضع هذا الأمر بشكل أكثر جدية، لم يستطع علماء الاجتماع أن يكونوا دقيقين في وصف قوة العلاقات بين الخصائص الديمغرافية من جهة و«الإقبال» من جهة أخرى أو ما إذا كانت هذه العلاقات تستمر في التواجد في حال ثبات المتغيرات الأخرى.

إن سبب إخفاق معالجة مثل هذه «الأسئلة الأساسية» هو أنه لم تكن عينات المسح المستخدمة في أغلب الأبحاث المعمول بها حتى تاريخه، كبيرة بشكل كافٍ يسمح بالتحليل المفصّل والدقيق والضروري للإجابة على الأسئلة التي أثرناها سابقاً. إن هذا الكتاب مبني على تحليل بيانات مأخوذة من عينات مسح

أكبر بخمسين مرة تقريباً من تلك العينات العادية التي استخدمت في دراسة «السلوك السياسي للأفراد». كما أن هذه الدراسات التي أجراها مكتب الإحصاء في نوفمبر/ تشرين الثاني 1972 و 1974 كانت أكثر تفوقاً من أي مصدر آخر للبيانات يتعلق بالارتباطات الديمغرافية والإقبال على التصويت. وتبين اللائحة الموجودة في الجدول 1.1 المتغيرات الرئيسية في تلك المسوحات الإحصائية.

الجدول 1-1: المتغيرات المستخدمة من نوفمبر/ تشرين الثاني 1972 ونوفمبر/ تشرين الثاني 1974 للمسوح السكانية الجارية

التعليم
الدخل
المهنة
حالة الوظيفة (موظف، عاطل عن العمل، ليس ضمن القوى العاملة)
جهة العمل (قطاع خاص، قطاع حكومي، يعمل لحسابه)
العمر
الجنس
الحالة الاجتماعية
العرق (أبيض، أسود، غيره)
مكان الإقامة (منطقة حضرية كبرى، مزرعة، ليس أي منهما[أ])
ولاية الإقامة[ب]
مسجل للتصويت
قام بالتصويت
السبب الذي حال دون التسجيل أو التصويت
الانتماءات العرقية المسبانية (شيكانو، بورتوريكو، كوبا، غيره)
كم مضى على الشخص من الزمن وهو في العنوان الحالي (ت)
كم مضى عليه الزمن بدون عمل (ت)
يسكن في مقطورة[ج]

(أ) فقط في العام 1972
(ب) متوفر لجميع المستجيبين في العام 1972 وللبعض في العام 1974
(ج) فقط في العام 1974

وبسبب كبر العينات التي اخترناها، استطعنا تحديد إقبال مجموعات معينة على التصويت بشكل أدق مما كان يمكن من قبل وحتى الآن. وفي الحقيقة أنه يمكننا أن نجازف في حساب معدلات التصويت لعديد من المجموعات التي لم يتم تحليلها من قبل بسبب محدودية الحالات التي كان بالإمكان الوصول من خلالها إلى تحليل موثوق به في العينة القومية النموذجية ؛ مثال النساء المسنات أو الشيكانو. وزد على ذلك انه يمكننا عزل الأثر لمتغير مستقل معطىً. فمثلاً يمكننا أن نرى إلى أي حد يعكس الإقبال المتلاشي لكبار السن دخلاً أقل، أو موت أحد الزوجين. وأخيراً يمكننا أن نحدد ما إذا كان أثر متغير ما، ثابتاً عبر كل نوعيات الأشخاص أم يقع بتأثير معين على بعضها. فمثلاً هل الأثر على «الإقبال» بسبب عدم وجود أحد الزوجين، هو الأكبر بالنسبة إلى كبار السن؟

وبواسطة فحص آثار الخصائص الديمغرافية على «الإقبال» أمكننا تأكيد أو رفض العديد من المقترحات المتعلقة بالأسس المحفّزة للتصويت. كما أمكننا اختبار جزء من العديد من النظريات التي هدفت إلى تفسير «الإقبال» بشكل عام ومعدلات التصويت لمجموعات معينة بشكل خاص. ووجدنا العديد من المقترحات المأخوذ بها على نحو واسع، على تناقض مع بياناتنا، كما وجدنا دليلاً لصياغات جديدة. ولسوء الحظ أن نقض الاستنتاجات أسهل بكثير من تثبيتها، ففي بعض الأوقات جاءت معظم المقترحات العامة متساوية مع النتائج نفسها.

تصف بياناتنا انتخابين متتاليين. ولهذا لم نتمكن أن نتحقق من نوعيات الناس الأكثر مسؤولية عن انخفاض «الإقبال» والذي أصبح صفة بارزة للحياة المدنية الأمريكية في العقد الماضي. والأهم من ذلك أن بياناتنا كانت محدودة بالمواد الديمغرافية. فلم يكن لدينا معلومات من قبل مسوح إحصاء السكان عن المصالح السياسية، والمعلومات، والحس بواجب المواطنة، والمواقف حول المواضيع المختلفة، والسخط السياسي، والانتماء الحزبي، أو عن أي منظور فردي آخر عن السياسة. ولكن من خلال الإنجاز المحدود لبياناتنا فقد سمح

حجم العينة بإعطاء وصف أدق وتحليل أكثر تفصيلاً، أكثر من أي دراسة أخرى تمت عن «الإقبال».

مصادر البيانات

يعتبر «المسح السكاني الحالي» لمكتب الإحصاء مسحاً شهرياً لعينة مكونة من وحدات إقامة سكنية. وتجرى المقابلات الدورية في الأسبوع الثالث من الشهر. كان المقصد الأولي من هذا المسح هو قياس البطالة، وهو مصدر الإعلانات الشهرية لمكتب إحصاء العمالة حول موضوع البطالة. وقد احتوى «مسح نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري للسكان» لكل سنة زوجية منذ العام 1964 على أسئلة حول التسجيل والإقبال على التصويت[2].

في هذه البيانات كانت هناك خصائص متعددة مناسبة بشكل جيد لفهم وتحليل الارتباطات الديمغرافية «للإقبال». فقد كان حجم العينة المطلق هو الأكثر وضوحاً في هذا المضمار. ففي عام 1972 تمت مقابلة 93.339 شخصاً، وكان لا بد من الحصول على عدد 136.203 من السكان المدنيين للوصول إلى العينة الممثلة (مكتب الإحصاء الأمريكي للعام 1975 ملحق أ من الصفحة 4 إلى 12). وبهذا كان العديد من المجموعات السكانية الجزئية الممثلة فقط بعدد قليل من المستجيبين في المسح القومي الاعتيادي أكثر وفرة في عينتنا. فمثلاً في المصدر المستخدم بشكل واسع لبيانات الفرد عن التصويت: دراسة الانتخابات القومية للعام 1972 التابعة لمركز الدراسات السياسية بجامعة ميشيغان، نجد أن 25 من الذكور فوق العمر 78 سنة تم تسجيلهم في الإقبال على التصويت، بينما نجد هذا العدد يصل إلى 1474 في «مسح السكان الجاري» للعام 1972. كذلك نجد أن عينة ميشيغان تشتمل على 116 شخصاً تحت العمر 21 سنة، مقارنة مع 6905 في بيانات المسح الإحصائي. كذلك وصل عدد السود الشماليين الذين انتسبوا إلى الجامعات إلى 26 شخصاً في عينة ميشيغان و 809 شخصاً في بيانات المسح الإحصائي.

يشتمل مسح السكان الجاري على مستجيبين من جميع الولايات الخمسين ويستخدم هذا المسح عدداً كبير من العينات أو «الوحدات العينية». وقد تم الحصول على بيانات مسح 1972 من 461 وحدة عينات أولية (PSU) (Primary Sampling Unit) مقارنة مع 74 وحدة عينات في عينة ميشيغان (مركز الدراسات السياسية 1973 ص xii مكتب الإحصاء الأمريكي 1963، 1973، 1975). وحين نأخذ هذه الخواص المتعلقة بعينتنا بعين الاعتبار، نجد أن التغيرات في عملية أخذ العينة ضئيلة وتقديرات النتائج عن السكان دقيقة جداً حتى بالنسبة إلى المجموعات الصغيرة الفرعية مثل الشيكانو والمزارعين.

كما يعني حجم العينة القومية أيضاً أن التمثيل الجغرافي لمستجيبينا لا يحتاج لأن يكون محدوداً بالتقسيمات الإقليمية الإجمالية. وبسبب عدد المستجيبين الضخم نسبياً والآتي من كل ولاية تقريباً كان من الممكن احتساب آثار قوانين تسجيل الناخبين وخصائص أخرى تتعلق بالمستويات السياسية لكل ولاية، بشكل دقيق[3]. وكان لهذا فائدة أبعد. فبسبب وجود اختلافات في مسألة سهولة تسجيل التصويت تتعلق بالمنطقة، والعرق، ومستوى التعليم بين ولاية وأخرى (أنظر الفصل الرابع)، ولأن هذه القوانين (قوانين التسجيل) لها آثار ملموسة على الإقبال على التصويت وبالأخص على الأشخاص الأقل تعليماً، فإن ضبط شروط التسجيل هو أمر ضروري إذا ما أردنا عزل العلاقات بين المتغيرات الديمغرافية والإقبال. وأخيراً، وبسبب العدد الضخم للمستجيبين من كل ولاية يمكننا أن نحتسب أثر متغيرات سياقية أخرى (أي متوقفة على سياق الأمور) مثل الانتخابات المتزامنة والثقافات السياسية المختلفة.

وقد أضفنا إلى كل مستجيب في المسح في بيانات مكتب الإحصاء، بيانات سياقية (أي متوقفة على سياق الأمور والظروف) متعلقة بتزامن انتخاب الحكام ومجلس شيوخ الولاية وخلفية الثقافة السياسية وشروط التسجيل في الولاية التي

يقيم فيها (المستجيب) في تلك السنة التي يتم فيها المسح (وقد تم شرح إجراءاتنا بالتفصيل في الملاحق ب و د). وكنا قادرين على تنفيذ هذا الإجراء لأننا استطعنا تحديد الحالة السكنية لكل مستجيب في بياناتنا المأخوذة عن «مسح السكان الجاري» للعام 1972. ولكن الأمور لم تتم بهذه الصورة في بيانات 1974. فقد رفض مكتب الإحصاء أن يطلق الشفرة التي بواسطتها نستطيع تحديد حالة كل مستجيب كما كان الحال في العام 1972. ولم يتم تحديد مجموعة بيانات إلا لاثنتي عشرة ولاية في العام 1974، وأما الباقي فقد تم تقسيمها إلى مجموعات إقليمية فرعية. كما أدّى نقص وجود الشفرة المستخدمة من قبل الولاية لكل مستجيب إلى جعل تقديراتنا بحسب قوانين التسجيل للعام 1974 أقل دقة مما كنا نرغب[4]. ولهذا السبب كنا نعتمد بشكل رئيسي على بيانات 1972 مستخدمين أحياناً مواد 1974 فقط عندما كان المتغير المتعلق بالعام 1974 متوفراً. وعلى أية حال قمنا باستخدام نتائجنا للعام 1972 في تحليل منفصل لنصل إلى بيانات متوقعة للعام 1974، كما قمنا بالإشارة لهذا الأمر أينما حدث (روزنستون، وولفنجر، ومكينتوش 1978).

كذلك قمنا بحذف غير المواطنين من عينة 1972 وبذلك خسرنا 2444 مستجيباً (ن القيمة المرجحة هي 3522). واستثنينا من التحليل كل الحالات التي لم يعرف فيها المستجيب إذا كان قد أدلى بصوته أو حيث لم يكن من الممكن التحقق من معلوماته. وقد قلّل هذا من حجم العينة أيضاً إلى 2790 مستجيباً (ن هنا تكون 4099). وبذلك تأخذنا هذه التعديلات إلى 88105 مستجيباً فعلياً (القيمة المرجحة للعام 1972 هي 128582). وبنفس الإجراء حصلنا على القيمة المرجحة للعام 1974 لتصبح 129801. ويمكن الحصول على تفصيل كامل لعينتنا بما فيها مقارنة مع مجموعات أخرى من البيانات الواردة في الملحق (أ). في هذا الملحق تم شرح عدم التكافؤ بين نسبة مستجيبي المسح الذين

ادعوا التصويت ومعدل الإقبال الأكثر تدنياً والممثل بالمقياس المعتاد وهو عدد أوراق الاقتراع مقسوم على مجموع السكان في الأعمار المصرّح لها بالتصويت. (إن هذا المقياس الأخير يقلل من تقدير الإقبال كما أن تقارير المسح تبالغ فيه). ويمكن إيجاد لاصطلاحية المتبعة في ترميز البيانات المستخدمة في تقدير المعاملات المذكورة في الفصول اللاحقة في الملحقين (ب، د).

توضيح «من يصوت»

في رفقة العلماء الذين قاموا بتطبيق النظرية الرسمية على دراسة «الإقبال» نجد أنه من المفيد التفكير وفقاً لطريقة فوائد وتكاليف التصويت على الفرد. وكما وضعها أنثوني دونز «كل رجل عقلاني يقرر أن يصوت كما يقرر أي قرار آخر»، فإذا كانت الفوائد تفوق التكاليف (أي الاستفادة تفوق ما يكلف الشخص لكي ينتخب) فإنه يصوت، وإذا حدث العكس فإنه يمتنع (1957، ص260).

ماذا يمكن أن يستفيد الفرد الناخب من عملية التصويت؟ من المؤكد أن ورقة اقتراع منفردة لا تؤثر على نتائج الانتخابات. وأكثر من ذلك، أننا مقتنعون بأن عدداً قليلاً من الأشخاص يأتون إلى صناديق الاقتراع بسبب اعتقادهم بأن تصويتهم سيحدث الفرق بين ربح أو خسارة المرشح. إلا أن هناك فائدة كبيرة تدفع كثيراً من الناخبين إلى التصويت، فما يهم ليس أثر التصويت على النتيجة التي يحصل عليها الناخب بل ما يترتب على فعل التصويت نفسه من فائدة مباشرة. مثال على ذلك المال الذي يدفع للناخبين بهدف دفعهم للانتخاب. (وولفنجر 1974 ص 76). وفي الأماكن التي تتدخل فيها الآليات السياسية مع الحكومات لمصلحة المواطنين فإن التصويت هو طريقة لكسب جزء من القبول مع المنظمة التي ينتمي لها الناخب. وقد عُرف عن الساسة الذين يتبعون الآليات السياسية والذين يطالبون أيضاً بالجمائل، بأنهم يبنون إجاباتهم على ما إذا كان المتقدم إلى التصويت قد قام بالتصويت في الانتخابات السابقة أم لا (وايت

1955 ص 194). كما يشعر أعضاء في جماعات خاصة تسعى إلى التأثير على مضمار الحياة السياسية بأنه من التعقل أن يذهب الواحد منهم إلى صناديق الاقتراع للتصويت. وليس لدينا أي دليل منهجي يتعلق بأية حالة من هذه الحالات، ولكن لدينا بيانات عن طبقة أخرى من الناس الذين قد يُدفعون إلى التصويت باعتبارات مشابهة - مثل موظفي القطاع العام حيث تؤثر الرعاية الحكومية بشكل بالغ على قرارات الأفراد. وكما سنرى في الفصل الخامس، يبدو أن التصويت له فوائد كبيرة لكثير من هؤلاء الناس.

ونعتقد أيضاً بأن حدث التصويت نفسه له أحياناً فوائد كبيرة لأنه يحل الضغوط فيما بين الأشخاص. وفي البيئات الاجتماعية حيث يكون الحس بالواجب المدني قوياً، يصوت البعض من أجل أن يتجنبوا تقييمهم بالانحراف عن العُرف العام. وبالطريقة نفسها يتم حدث التصويت من خلال إرضاء توقعات أحد الزوجين بالذهاب إلى مكان الاقتراع، بحيث لم يكن ليتم هذا الحدث دون وجود دافع الإرضاء. قد يبدو أننا نتوسع في شرح نقطة معينة عن طريق مساواة عملية الحفاظ على عمل أحدهم في دائرة الأشغال العامة في شيكاغو مثلاً، مع تجنب أحد الزوجين عدم الموافقة على التصويت (عدم الموافقة الاجتماعية أو الزوجية). ولكن في كلتا الحالتين فإن فعل التصويت يأتي بالفوائد (أي على شكل معاناة يتم تجنبها) من مصدر خارجي.

إلا أن الفوائد الأكثر أهمية في التصويت هي «تعبيرية وليست آلية»، وهي تتضمن ذلك الإحساس الذي يشعر به المرء بالواجب الاجتماعي نحو مجموعة معينة (مثل الديمقراطيين أو السود أو أصحاب البنوك أو التحرريين أو أنصار المرأة أو المحافظين وهكذا) أو نحو نفسه - أو الشعور الذي يؤكد على ولاء المرء أو كفاءته في النظام السياسي (رايكر وأوردشوك 1973 ص 63). نحن نعتقد بأن أولى هذه الفوائد هي الأكثر تحفيزاً نحو التصويت. والدليل واضح كما

سنرى بأن الشعور بالواجب يرتبط بالتعليم الذي يعتبر عاملاً قوياً في توقع الإقبال على التصويت.

وبغض النظر عن الاعتقاد القوي لأي شخص بأن صوته لن يؤثر في النتائج، تميل رغبته في التصويت إلى التزايد بازدياد اهتمامه في الانتخابات. ومع تأكيد أولوية الحوافز المؤثرة على نتائج التصويت، فنحن لا نشير إلى أن قرار التصويت يجب أن يكون مستقلاً عن تقييم المواطن لعواقب نتائج الانتخابات (فورجون وفيورينا 1979 ص 7). وهذا يعني أن فوائد فعلٍ مؤثرٍ ما، تزداد مع بلوغ الفرد درجة التمسك العاطفي في الشيء الذي يعبر عنه.

ونجد أن مسألة الفوائد هي جزء واحد فقط من حساباتنا التحليلية. إن ميل الفرد لأن يصوت هو تعبير مباشر ليس فقط عن وجود حافز للتصويت، بل لوجود تكاليف مرتبطة بفعل التصويت. فكلما سهل على الفرد أن يدلي بصوته، كلما ازداد احتمال أن يصوت. ولكن عليه في البداية أن يسجل وأن يعرف شيئاً عن المرشحين والأحزاب، وأن يقرر كيف يجب عليه أن يصوت، ثم بعد ذلك أن يذهب إلى أماكن الاقتراع في يوم الانتخابات. كل هذه الأفعال ذات تكلفة ؛ فعلى الأقل قد يفوت المرء فرصة للقيام بشيء آخر أو يؤجلها إذا ما ذهب للتصويت. وفي هذه الحالات كلما كانت التكلفة عالية، كلما قلت احتمالية التصويت. فعلى سبيل المثال إذا كان على المرء أن يسجل قبل مدة شهر من يوم الانتخابات على الأقل، فإن التصويت في هذه الحالة يصبح أكثر كلفةً من انتظار المرء لآخر لحظة ليدلي بصوته، خاصة عندما يكون الحصول على معلومات عن الحملة الانتخابية أقل تكلفةً بسبب وصول دعاية الحملة إلى ذروتها. وفي المعنى نفسه نجد أن معلومات الحملة الانتخابية الرئاسية أقل تكلفة منها في سنوات منتصف الفترة الرئاسية ولذلك يكون الإقبال حينها أعلى.

لا تكون تكلفة التصويت متساوية لكل قطاعات السكان ؛ فقد يسهل الأمر على الأشخاص الذين يمتلكون موارد سياسية تحمّل تكلفة التصويت. مثلاً، يسهل على الأشخاص الأكثر خبرة في الإجراءات الوظيفية التغلب على المتطلبات البيروقراطية للتسجيل والتصويت. ويجد الناس الأقل براعة في تأدية الأعمال المكتبية أن مهام التسجيل والتصويت أكثر صعوبة مما يظهر مبرّراً بفوائد التصويت. وعلى الأغلب فإن الذين يحتملون تكاليف التصويت بسهولة هم المستفيدون من عملية التصويت. كما أن خصائص الفرد الديمغرافية والتي نستنتج منها الحافز «على التصويت»، هي نفسها تلك المرتبطة على الأغلب بالقدرة على احتمال تكاليف التصويت.

وقد اقترحت عدة خصائص شخصية كموارد، بما في ذلك المال، والوقت، والحالة الاجتماعية، والخبرة، والمعلومات، والصلات الاجتماعية، والوظائف، وهي خصائص تجعل المرء على صلةٍ مع مسؤولي الحكومة (داهل 1961 ص226). فنحن لا نستطيع أن نقيس جميع الموارد بشكل مباشر ولكننا نستطيع أن نستدل عليها من الخصائص الديمغرافية. ولا يميز البحث المتاح حول هذا الموضوع بين تأثيرات الموارد المختلفة على إقبال الناخب. والسبب في ذلك هو أن الدراسات المتاحة تحول دون تحليل الموارد كعوامل منفصلة بل أنها تدمجها في متغير واحد (داونز 1957، فيربا وناي 1972، فيربا وناي وكيم 1978). وقد خُصص قليل جداً من الجهد لشرح سبب أهمية مورد ما وعدم أهمية الآخر، وكم يؤثر مورد معين على معدلات إقبال عدة أنواع من الناس. ولعل من شروط فهم سبب ذهاب الناس إلى التصويت هو تحديد أي من الخصائص الشخصية متعلقة بشكل كبير بالتصويت. مثال ذلك، إذا كان عنصر الخبرة في التعامل مع الأمور المعقدة هو العنصر الأكثر تنبؤاً عن الإقبال، فإن نتائجنا ستكون مختلفة عن تلك التي يكون فيها عنصر الدخل المورد الحرج والحاسم.

والأكثر من ذلك، يعتمد تقييم المقترحات لزيادة المشاركة على تحديد أي من الموارد يكون المورد الحاسم. فمثلاً أن إجراء الانتخابات في أيام الآحاد بدلاً من الثلاثاء يزيد الإقبال إذا كان الوقت الحر هو مورد هام، والقيام بذلك لن يكون له تأثير إذا لم يكن الوقت حراً.

هناك اعتبار آخر ونهائي لتحليلنا حول فوائد وتكاليف وموارد التصويت. فقد افترضت أغلب البحوث الموجودة عن الإقبال، في النظرية الأساسية والنماذج الإحصائية المستخدمة، أن تأثير متغير معين على كل أنواع الناس هو الشيء نفسه. وعلى الأرجح أن هذا غير صحيح. فنحن نعتقد أنه برغم أن الفوائد والتكاليف والموارد تتراكم، إلا أنها لا تتراكم بطريقة جمعية؛ كما أن أثرها الهامشي على احتمالية التصويت ربما لا يكون ثابتاً عبر الأشخاص. فالأثر الهامشي للمتغير يترك أثراً ضئيلاً على الأشخاص الذين لا يكونون متأكدين من رغبتهم بالتصويت. وكلما ازدادت احتمالية التصويت كلما ارتفع الأثر الهامشي للفوائد والتكاليف والموارد الإضافية على الإقبال. وهذا يعني أن الكثير من الوقت والجهد سوف يُبذل للتأثير على إقبال شخص يكون متأكداً (بشكل تقريبي) من رغبته بأنه لن يصوت، مقارنة بالتأثير على إقبال شخص آخر من المحتمل أنه سيصوت. ولكن هناك مرحلة أخرى. عندما يكون هناك شخص يحتمل أنه سيصوت بنسبة أكثر من 50٪، يبدأ أثر الفوائد والتكاليف والموارد الإضافية على احتمالية التصويت بالانخفاض. وبهذا، فإن من المحتمل وبشكل نسبي، أن تأكّد أحدهم من رغبته في التصويت أو عدم تأكد آخر من رغبته في التصويت يبقى عاملاً غير متأثر بالتغيرات الطفيفة التي تحدث من فوائد أو تكاليف أو موارد المشاركة. مثلاً، بينما ينتقل الأشخاص من مرحلة الشباب إلى مرحلة منتصف العمر فإن احتمال مشاركتهم في التصويت يزداد. ولكن قد تكون هذه العلاقة بين العمر والإقبال أقوى بكثير للأشخاص قليلي

التعليم وأقل منها للمتخرجين من الجامعات والذين من المحتمل أن يشاركوا في التصويت حتى وإن كانوا في مقتبل العمر. ونعتقد بأن وجود مثل هذه العلاقات يثير أسئلة ذات طبيعة تجريبية يجب أن لا تعاق بالافتراضات المسبقة، وقد قمنا بتحليل بياناتنا بناء على هذا الأساس.

وكما يقر داونز، فإن من الممكن شرح أي نشاط إنساني من خلال الفوائد والتكاليف. ورغم أن الصياغات الأخرى من حيث المبدأ تدعي إمكانية تفسير أي شيء، فإن من الممكن أن تتم حسابات الفوائد - التكاليف تحت مخاطرة عدم تفسير أي شيء (باري 1970 ص43). وهذا صحيح خاصة عندما تكون الفوائد والتكاليف عاطفية أو غير ملموسة. ونحن نرجو أن نتجنب هذا المأزق عن طريق التركيز على الاختلافات بين معدلات الإقبال لمختلف أنواع الأشخاص بدلاً من محاولة تفسير سبب اهتمام أي شخص بالتصويت. وتسمح لنا بياناتنا بأن نميز بين عوامل متعددة تؤثر على إمكانية التصويت.

حساب تأثير المتغيرات الديمغرافية والسياقية على احتمالية التصويت

تختلف فوائد وتكاليف التصويت من شخص لآخر. ويُعتقد بشكل عام بأن التعليم والمهنة والدخل والعمر والحالة الاجتماعية هي عوامل مرتبطة بإمكانية التصويت. كما ترتبط هذه المتغيرات ببعضها البعض. ويميل الموظفون الإداريون مثلاً إلى كونهم أكثر تعليماً ودخلاً من العاملين في المصانع. وبالمعدل، نجد أن نصيب كبار السن من التعليم الرسمي هو أقل من الشباب برغم من التشابه بين دخولهم لأن الارتباطات المتداخلة بين هذه المتغيرات تعني أنه إذا أراد باحث ما أن يعزل أثر التصويت لمتغير ما، فإن عليه التحكم بالخصائص الأخرى لكل فرد. وللأسباب نفسها يجب أن تبقى قيود قوانين التسجيل ثابتة. إذ إن من المستحيل استخدام الجداول المتقاطعة Cross tabulations لهذا الغرض بسبب تعدد العلاقات التي أخذت بالحسبان. كما أن التقارب المتداخل المعقد

للمتغيرات يحتاج إلى طرق متنوعة متعددة الجوانب لإنتاج تقديرات متوافقة وثابتة وكفوءة من الناحية الإحصائية.

قد يكون الإجراء الأكثر استخداماً لتنفيذ هذا هو «بالطريقة العادية لأقل المربعات المتناقصة» Ordinary Least Squares Regression (OLS). ولكن بياناتنا لا تلائم الافتراضات الاعتيادية لطريقة المربعات المتناقصة لأن المتغير التابع «الإقبال على التصويت» هو متغير ثنائي التفرع. ولهذا استخدمنا تحليل وحدة الاحتمالية (الإحصائية) لتقدير تأثير المتغيرات. (أنظر الملحق ج للمقارنة بين وحدة الاحتمالية (probit) وطريقة المربعات المتناقصة (OLS). ومثل OLS فإن طريقة الوحدة الاحتمالية تسمح لنا بأن نقدر التأثير الهامشي لمتغير مستقل منفرد على المتغير التابع مع بقاء جميع المتغيرات المستقلة الأخرى في المعادلة.

وللوحدة الاحتمالية ميزة رئيسية أخرى. فبرغم أنها نموذج إحصائي، إلا أنها تشكل عرضاً موثوقاً للنظرية الأساسية بشكل أكبر من المربعات المتناقصة. وكما سنرى، فإن تأثير أغلب المتغيرات الديمغرافية على احتمالية التصويت ليس ثابتاً عبر الأشخاص. إذ إن تأثير متغير ما يعتمد على احتمالية «أن الفرد سيصوت» . فمثلاً إن مهنة ذات مستوى رفيع أو دخل عالٍ، لها تأثير أقل على المتخرج من الجامعة الذي تكون احتمالية تصويته 90٪ منها على الذي ترك مرحلة الثانوية والذي تكون احتمالية تصويته 55٪. يأخذ نموذج الوحدة الإحتمالية Probit Model هذه الأمور بعين الاعتبار. ومع طريقة المربعات المتناقصة OLS يصبح للمتغير التأثير نفسه على جميع أنواع الناس. ومع الوحدة الاحتمالية Probit يكون للمتغير تأثير قليل على الذين من غير المحتمل أن يصوتوا أو الذين يكونون تقريباً متأكدين بأنهم سيصوتون. والتأثير الأكبر يتواجد في منتصف التوزيع على الذين يصل احتمال تصويتهم من 40٪ إلى 60٪ كما أن هؤلاء يكونون أكثر حساسية وسريعي التأثر بالقوى التي تدفع بهم

إلى التصويت أو إلى الامتناع عن التصويت. فمثلاً دعونا نفترض أن خاصية معينة (ممثلة بمتغير وهمي) لها معامل وحدة احتمالية يساوي (0.20). فسنجد أن الذين من المحتمل أن يصوتوا إما باحتمالية 10٪ أو 90٪، يزداد احتمال تصويتهم بما مقداره 3٪ تقريباً عندما تكون النتيجة قد أحرزت «واحداً» على هذا المتغير، وأن الذين يمتازون بـ 40٪ و 60٪ من احتمال التصويت يزداد احتمال تصويتهم بنسبة 8٪ تقريباً.

وبسبب التكلفة الباهظة لتقدير سلسلة من المعادلات، والمستخدمة لجميع المستجيبين في عينتنا، قمنا بأخذ عينة فرعية بهدف التحليل بطريقة «الوحدة الاحتمالية»[5]. وقد أهملنا القيمة المرجحة للعينة واخترنا بشكل عشوائي 10٪ من المستجيبين الفعليين. كما استخدمنا العينة الفرعية الناتجة والمتكونة من (8334) مستجيباً فعلياً في وضع تقديرات الوحدة الاحتمالية «للأثر الهامشي الجزئي» لكل متغير[6]. ومن غير الممكن أن تكون تقديراتنا متحيزة بسبب استخدامنا هذه العينة الفرعية بدلاً من العينة الكاملة. فقد كانت «التكلفة» الإحصائية الوحيدة تتمثل في زيادة طفيفة في الخطأ المعياري لكل تقدير[7]. وحتى بعد أن أخذنا العينة الفرعية، كان لدينا عدد كافي من الحالات في كثير من التجمعات السكانية الفرعية التي كنا سنقوم بتحليلها فيما بعد. فمثلاً كان هناك 72 رجلاً فوق سن الـ 78 سنة، و 656 شخصاً تحت سن الـ 21، و73 شخصاً أسود شمالياً من الذين درسوا في الجامعات[8].

وقد تم ذكر تقديرات الوحدة الاحتمالية في المعادلة الأولى في الملحق (ج). أما المتغيرات في المعادلة فهي: التعليم، الدخل، المهنة، العرق، العمر، الإقليم، الجنس، الحالة الاجتماعية، عدم القدرة على العمل، مساحة مكان السكن، إذا ما كان الفرد موظف حكومة، ومجموعة أخرى من المتغيرات تصف نوع الولاية التي يقيم فيها المستجيب؛ مثل قوانين التسجيل فيها، إذا ما كان فيها انتخابات

للحاكم في العام 1972، والثقافة السياسية. وقد أثرت كل من هذه المتغيرات التي تم إلغاؤها من هذه المعادلة كنتيجة للتحليل الابتدائي، على التصويت بأقل من واحد بالمائة. وقد تم ذكر هذه المعاملات في المكان المناسب في النص[9].

لقد تم ذكر نموذجين إحصائيين في الفصول التالية: الأول هو النسبة البسيطة للمستجيبين الذين قاموا بالتصويت بوجود خاصية ديمغرافية معطاة. ويستند ذلك إلى الجداول المتقاطعة مستخدمة بذلك كامل العينة (القيمة المرجحة (ن) 128.582). وقد قمنا بحساب هذه النسبة لأهداف وصفية فقط. أما النموذج الإحصائي الثاني فهو تقدير الأثر الهامشي للمتغيرات الموجودة في المعادلة، على احتمالات التصويت. إن هذه التقديرات مشتقة من المعادلة الأولى في الملحق ج. كما أن هذا النموذج الإحصائي الثاني، أي تقدير الأثر الجزئي لكل متغير سيكون الهدف الرئيسي في هذا الكتاب.

2: تصنيف تأثيرات الحالة الاجتماعية الاقتصادية

قد يكون أفضل اكتشاف معروف عن الإقبال على التصويت هو أن المواطنين الذين ينتمون لمنزلة اقتصادية واجتماعية أعلى يشاركون أكثر في الحياة السياسية. وينطبق هذا التعميم إذا ما استعملنا مستوى التعليم أو الدخل، أو المهنة، كمقاييس للحالة الاجتماعية (فيربا وناي 1972 ص 125). وقد تم توثيق هذا التصريح بشكل جيد حيث كما أنه أمر مألوف. فخريجو الكليات الجامعية يصوتون أكثر من خريجي المدارس الثانوية، والموظفون يصوتون أكثر من العُمّال، كما نجد أن الأغنياء يصوتون أكثر من الفقراء.

إن هذه الخصائص الديمغرافية الثلاث مرتبطةً ببعضها البعض. فالمتعلمون يحظون بوظائف أفضل ودخل أفضل، وهكذا. ولكن التداخل في العلاقات فيما بين هذه الخصائص يعتبر بعيداً عن الكمال. فالغالبية العظمى من الأمريكيين الذين حظوا بتعليم أقل من الثانوية عام 1972 يحصلون على دخل عائلي أقل من 10000 دولار ، ولكن الحالة نفسها تنطبق على نصف الذين حظوا بتعليم ثانوي فقط، وكذلك ربع جميع المتخرجين من الجامعات. ويمكن توقع المهن ذات المستويات غير المتوافقة في الدخل والتعليم بسهولة، مثال ذلك، العاملون في المكتبات والسباكون.

ويسبب عدم توافق التعليم والمهن والدخل لكثير من الناس فإنه يمكننا أن نبحث في السؤال الواضح: ما هي العلاقة بين الإقبال على التصويت وبين كل من هذه الخواص؟ هل يصوت الأغنياء لأن وظائفهم أفضل أو تعليمهم أعلى؟ أم لأنهم أكثر غنىً؟ وهل الإقبال العالي لخريجي الجامعات يعكس تعليمهم أو وظائفهم الأعلى أو رواتبهم الأعلى؟ أو هل كل من هذه الخصائص مرتبط بالإقبال على التصويت؟ أو هل أن تركيبات معينة من تلك الخواص مثل التعليم العالي والدخل المنخفض، تنتج أنماطاً متميزة للتصويت؟ أو هل يصوت الناس الذين يعملون في مهن معينة أكثر مما يمكن توقعه إذا ما كانوا في مهن أخرى مثلاً ؟

إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات مهمة لأسباب متعددة. ففي المقام الأول نجد أن هناك نظريات مختلفة حول «لماذا يصوت الناس» تفسّر تفسيراً قوياً مكونات الحالة الاجتماعية - الاقتصادية؛ فمثلاً، نجد أن تكلفة المعلومات مرتبطة قبل كل شيء بالتعليم. كما أن التعرض بشكل أكثر للتعليم يخلق قدرة أعظم لدى المرء للتعلم عن السياسة دون أي تخوّف، وإتقان الجوانب البيروقراطية للتسجيل والتصويت. ومن ناحية أخرى قد تكون البيئة الاجتماعية المباشرة التي تثمن المشاركة المدنية في الحياة السياسية أكثر ارتباطاً بمهنة الشخص. وسنناقش مقترحات سببية محددة، بالتفصيل عند ما نراعي كل متغير على حدة. وهنا نشير إلى أن تأسيس الأهمية النسبية لكل مكوّن من الحالة الاجتماعية - الاقتصادية يساعدنا على تقييم تعميمات متعددة حول «لماذا يصوت البعض أكثر من غيرهم».

وفي المقام الثاني، نجد أن تصنيف أهمية كل من التعليم والمهن والدخل كمتغيرات مستقلة على حدة ، سوف يسمح لنا لاحقاً بأن نقوم بتحليل أثر الخصائص الديمغرافية الأخرى بشكل ملائم؛ تلك الخصائص مثل العرق

والعمر والجنس التي ترتبط بمكونات الحالة الاجتماعية الاقتصادية وبالإقبال على التصويت، ولكن بشكل غير متساو. فمثلاً من المعروف أن الإقبال يزداد بزيادة العمر. ومن الواضح (رغم عدم الاعتراف بذلك) أن الدخل يصل إلى ذروته في منتصف العمر، والجميع ينهون دراستهم تقريباً عند سن الخامسة والعشرين. وبرغم زيادة الدخل مع تقدم العمر عند أي مستوى تعليمي، فإن معدل الزيادة غير متشابه عبر كل مستويات التعليم. وبرغم إيجابية الرابطة بين الدخل والعمر إلا أنها بسيطة للناس الأقل تعليماً، كما أنها تتزايد تدريجياً لتصبح قوية للذين هم أفضل تعليماً. كما أن نسبة المتخرجين من المدارس الثانوية الذين يحصلون على دخول أعلى من 15000 دولار هي 50٪ فقط أعلى في الفئات العمرية ما بين 37-69 سنة من البالغين الأكثر صغراً. ومن الناحية الأخرى أن الزيادة تصبح 200٪ لخريجي الدراسات العليا. ونجد هذه النتائج معروضة في الجدول (2-1) وهي تظهر وجهاً آخر للنقطة نفسها: إن العلاقة بين الدخل والتعليم هي بسيطة نسبياً بين الصغار وتصبح أقوى مع تقدم العمر. كما تظهر أيضاً أن الناس في بعض التصنيفات التعليمية يختبرون انخفاضاً مؤقتاً في مداخيلهم بعد سن أوائل العشرينات بسبب ترك الزوجات لسوق العمل لكي يصبحن أمهات.

الجدول (2-1): العلاقة بين التعليم والدخل بحسب العمر للعام 1972
نسبة الذين ينتمون إلى فئة الدخل العائلي 15000 دولار أو أكثر

العمر	خريجو المدارس الثانوية	الذين حصلوا على بعض التعليم الجامعي	خريجو الجامعات	خمس سنوات وما فوق من الدراسة الجامعية
24-18	16	28	24	22
31-25	12	22	34	40
36-32	18	31	49	57
69-37	24	38	55	67
+70	8	10	17	23
المجموع	19	30	43	54

تبين هذه النتائج احتمالية كون جزء من العلاقة بين الدخل والإقبال المذكور في دراسات سابقة، يعكس إقبال من هم في الأعمار المتقدمة ومن هم أكثر غنىً، كما أن الإقبال المتدني لصغار السن قد يكون ناتجاً عن مداخيلهم البسيطة فقط. وتسمح لنا عينتنا الضخمة بفحص توقعاتنا بكل سهولة وذلك بتثبيت العمر والمتغيرات الديمغرافية الأخرى بينما نقوم نحن بتحليل الأثر لكل متغير على الإقبال.

وكما رأينا فإن مكونات الوضع الاجتماعي والاقتصادي منفصلة على المستوى النظري والتجريبي. والعرض التالي هو توضيح لإحدى الطرق التي يمكن استخدامها في تحليل علاقة الحالة الاجتماعية الاقتصادية بالإقبال وتتمثل في إيجاد متغير الحالة الاجتماعي الاقتصادي متعدد الأقسام:

لقد استند مؤشر الحالة الاجتماعية الاقتصادية العائلية إلى مستوى تعليم المستجيبين والدخل العائلي ومهنة رب الأسرة. وقد تم توحيد كل من هذه المتغيرات ومن ثم تجميعها محدثةً بذلك مؤشراً جمعياً بسيطاً مع قيمة مرجحة متساوية لكل من التعليم والدخل والمهنة. وحين لم يكن الحصول على معلومات عن المهنة ممكناً كان لا بد من تقديرها مستندين بذلك إلى معلومات الدخل والتعليم، على أن نقوم بعد ذلك بتقسيم مقياس الحالة الاجتماعية الاقتصادية إلى أسداس. والعلاقة هنا بين الحالة الاجتماعية الاقتصادية والمشاركة الكلية، خطية وقوية إلى حد لا بأس به (فيربا وناي 1972، ص ص366، 130).

وقد تم استخدام منهج مشابه في طريقة فيربا وناي وكيم (Verba, Nie, Kim) في العام 1978. وحال دمج المتغيرات بمثل هذه الطريقة دون ظهور الأثر الفردي لكل متغير. وسنرى أن الافتراضات الضمنية في الطرق المستخدمة من قبل فيربا وناي كانت خاطئة بسبب: 1- أن المكونات الثلاثة ليست مرتبطة بالإقبال بشكل متساوٍ، 2- أن تأثيرها ليس جمعياً، 3- وغالباً لم تكن العلاقات

التي فيها خطية. ولهذا ستتعامل مع المتغيرات : التعليم والدخل والمهنة، ليس كخصائص شاملة وواسعة المعالم كالمسماة بـ «الحالة الاجتماعية الاقتصادية» بل كمتغيرات ثلاثة منفصلة تقوم بقياس خواص متميزة.

وصف بعض الباحثين تأثير كل من المتغيرات الثلاثة على الإقبال على حدة، وبهذا قاموا بتجنب مأزق التعامل مع الحالة الاجتماعية الاقتصادية كمتغير واحد متعدد الأقسام أو بالأحرى التعامل معها ببساطة كعلامة عامة بسيطة. ولسوء الحظ لا يسمح حجم عينات المسح التقليدي باستخدام الفئات التفاضلية. ويعتبر تحليل بينيت وكليكا توضيحاً جيداً للعينات الموحدة التي جمعت من ثلاث دراسات للانتخابات في ميتشيغان والتي كان كل مركب من مركبات الحالة الاجتماعية الاقتصادية فيها يقاس كفئة عالية أو متوسطة أو متدنية. وكان تحذيرهم يقول إن هذا الإجراء قد يشوه امتيازات مهمة فيها، كما قد ينتج سوء عرض للنتائج. وقد بررت اكتشافاتنا من العينة الإحصائية هذا التحذير. فعلى سبيل المثال تدمج فئة المتخصصين مع فئات المدراء والإداريين ليشكلوا الطبقة المتوسطة العليا والتي تؤلف ربع القوى العاملة. وهذا متوافق مع توزيعات الدخل المشابهة في هذين التصنيفين المهنيين. وتكمن المشكلة في أن المتخصصين يحصلون على تعليم أعلى، حيث أن نسبة 80٪ منهم درسوا في الجامعات مقارنة بنسبة 45٪ فقط من المدراء والإداريين الذين التحقوا بالجامعات.

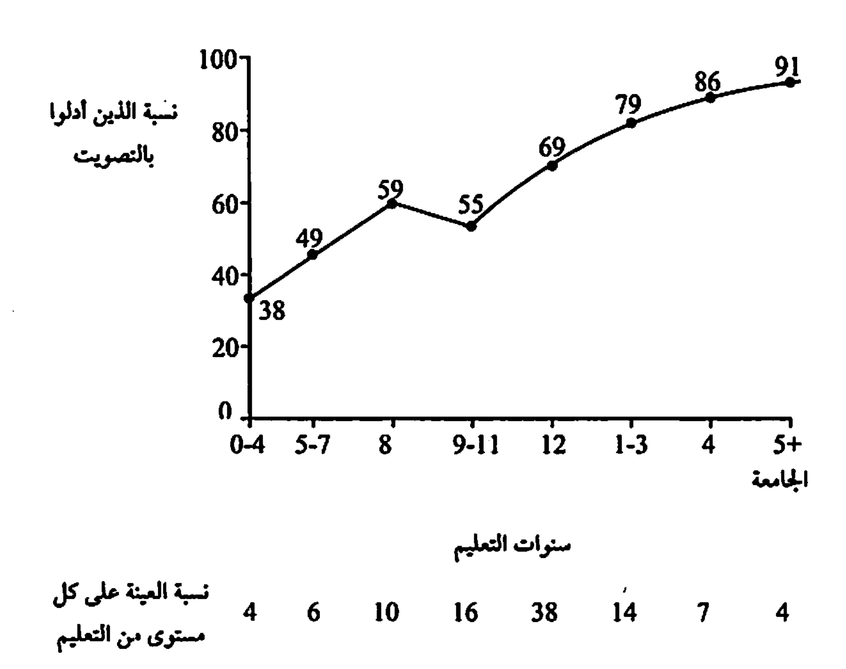
وتسمح عينة «مسح السكان الجاري» الكبيرة باستخدام فئات وصفية أكثر دقة. ولهذا، فإن نقاشنا القصير حول هذا البحث المنجز بدون تلك الميزة يهدف إلى: 1- تفسير استراتيجية بحثنا وإلى 2- اقتراح الأسباب التي تجعل نتائجنا تختلف أحياناً عن الأبحاث الأخرى. ونبدأ هنا بوصف معدل التصويت للناس المختلفين في تعليمهم ودخولهم ومهنهم.

العلاقات ثنائية التشكيل « للإقبال »

لقد تم اكتشاف أن التعليم في العادة هو متغير ديمغرافي مرتبط ارتباطاً قوياً بالإقبال (كامبل 1960 ص 476-478، ملبراث 1965 ص 122-123، باربر 1969 ص 11-14). غير أن ذكر بعض الباحثين ذكروا أن التعليم أقل أهمية من الدخل (بينيت وكليكا 1970، فيربا وناي وكيم 1978). وقد استنتج ملبراث وجويل (1970 ص 102) من مسحهما الذي أجرياه في الأدبيات أن التعليم ليس له «تأثير ثابت على التصويت» .

وقد اكتشفنا علاقة قوية جداً بين معدلات التصويت وسنوات التعليم كما هو مبين في الشكل 2-1.

الشكل 2-1 التعليم والإقبال في العام 1972



نجد أن 38٪ فقط من المستجيبين الذين حصلوا على أقل من خمس سنوات من التعليم قد ذهبوا إلى الانتخابات، بالمقارنة بـ69٪ من الذين انهوا شهادة الثانوية العامة، و86٪ من المتخرجين من الجامعات، و91٪ من الذين أكملوا سنة واحدة على الأقل في الدراسات العليا.

عندما نصنف الناس بحسب طول فترة تعليمهم الرسمي، فنحن بذلك نقوم بقياس عدة خواص مختلفة. فالمدارس الأمريكية تزود الدارسين بقدر كبير وواضح من التشجيع والإيعاز حول الواجب الوطني الذي يركز على الالتزام بالتصويت، الأمر الذي يجعل العاملين في التعليم يظنون أنهم يغذون الحس بالواجب الوطني. كما ويميل من هم أكثر تعليماً إلى معرفة المعايير الاجتماعية أكثر من غيرهم (سنايدرمان 1975). وتظهر لنا تحليلاتنا للبيانات المستقاة من دراسة الانتخابات القومية والتي أجريت في ميشيغان في العام 1972، أن حوالي 60٪ من خريجي الجامعات يجسدون حساً قوياً بالواجب الوطني، مقارنة بنصف خريجي الشهادة الثانوية وبحوالي 40٪ من الذين حصلوا على تعليم أقل (أنظر الجدول 2-2). إذن نستطيع القول بأنه من المعقول التفكير بأن التعليم يزيد الضغط الأخلاقي للتصويت.

والأكثر من ذلك، أن التعليم قد يزودنا بالمعلومات حول المسائل السياسية ومجالات المعرفة، وحول طائفة من المهارات التي يمكن أن تُسهِّل عملية الإدراك السياسي. فالقراءة هي من المهارات الأكثر أهمية، حيث يعمل التدريس في المدارس على زيادة قدرة الفرد على الفهم، والتعامل مع المسائل المعقدة، والمجردة وغير الملموسة مثل موضوع السياسة. وكما يظهر الجدول (2-2)، يميل المتعلمون إلى الاطلاع بشكل جيد على الأمور السياسية، وإلى متابعة الحملة الانتخابية في وسائط الإعلام العامة. إن الاطلاع على الأمور السياسية يزيد

الاهتمام في هذا الموضوع بدون أدنى شك، فكلما زاد حس الفرد بالعالم السياسي، كلما زاد ميله إلى الانتباه إليه. فإذا افترضنا أن عدم الإدراك لهذا الموضوع ينتج قلقاً وتجنباً لمتابعته، فإن أي شيء إذن يزيد فهم وإدراك الموضوع، يسهل الاهتمام بمتابعته. وأكثر من ذلك، أن التعليم يزيد من قدرة الفرد على التعامل مع متطلبات التسجيل والتصويت البيروقراطية والمملة. فالمتعلم يجد طريقه في مثل هذه الأحوال، بسهولة. إذن، نستطيع القول بأن التعليم، في عدد من الأوجه، يقلل من تكلفة: 1- أخذ قرار التصويت 2- وفعل التصويت نفسه. وفي الوقت نفسه، يميل المتعلمون، أكثر، إلى الاشتراك في القضايا أو في القيمة الجوهرية للتصويت، وبالتالي يميلون أكثر إلى الشعور بالرضا العاطفي حين ينتخبون.

الشكل (2-2): العلاقة بين التعليم وفضيلة الواجب الوطني المدنية للعام 1972

عدد سنوات التعليم	٪ الذين يعبرون عن الحس العالي للواجب الوطني(أ)	٪ الذين يقولون بأنهم مهتمون كثيراً بالسياسة	٪ مستخدمي وسائط الإعلام بمعدل عال(ب)	٪ الذين يعلمون بشكل جيد عن القضايا السياسية(ج)
4-0	42	16	11	5
7-5	41	22	26	8
8	44	27	33	17
11-9	39	28	31	14
12	50	34	35	17
1-3 (جامعة)	52	47	53	32
4 (جامعة)	56	55	68	37
5+ جامعة	66	75	68	59

المصدر: تحليل المؤلفين لبيانات مركز الدراسات السياسية للعام 1972 / دراسة الانتخابات القومية.

(أ) هم المستجيبون الذين لم يوافقوا على مثل هذه التصريحات: «ليس من المهم كثيراً أن تصوت إذا علمت أن حزبك لن يربح». «كثيرون قاموا بالتصويت في الانتخابات القومية بحيث لا يهمني إذا قمت بالتصويت أم لا». «إذا لم يهتم المرء بكيفية حدوث الانتخابات، فإن عليه أن لا يصوت». «هناك عدد لا بأس به من الانتخابات المحلية، وهي ليست بالأهمية الكافية لأن يهتم الفرد بالاشتراك فيها».

(ب) هم المستجيبون الذين قاموا بفعل ثلاثة على الأقل مما يلي: قرأوا عن الحملة في الجرائد اليومية، استمعوا إلى المحادثات أو النقاشات التي دارت حول الحملة في الراديو، قرأوا عن الحملة في المجلات، راقبوا التلفاز فيما يتعلق بالحملة.

(ج) هم المستجيبون الذين عرفوا على الأقل خمساً من بين الحقائق السياسية الست التالية: عدد المرات التي يستطيع الرئيس أن يتولى رئاسة الجمهورية، طول فترة الخدمة الذي يقضيها السناتور الأمريكي في مجلس الشيوخ، طول فترة الخدمة التي يقضيها النائب الأمريكي في مجلس النواب، أسماء المرشحين لمجلس النواب في منطقتهم، الحزب المسيطر على الكونغرس قبل الانتخابات، والحزب المسيطر على الكونغرس بعد الانتخابات.

من الصعب أن نحدد إلى أي مدى تجيء هذه المهارات والاهتمامات نتيجة الالتحاق بالنظام المدرسي، وإلى أي مدى تعكس هذه المهارات الصفات الشخصية التي يمتاز بها المرء الحاصل على تعليم من نوع ما. ويشير مستوى التعليم ليس فقط إلى المهارات والواجبات المكتسبة من المدرسة، بل يعكس هذا المستوى خصائص الفرد غير المرتبطة بالمدرسة. لذلك نجد أن الأشخاص الذين نجحوا في دراستهم الجامعية، سيقومون على الأرجح بالتصويت؛ ولعل السبب في ذلك أن سنوات الدراسة تعبّر، جزئياً، عن خلفية العائلة أكثر من أي خاصية من الخصائص الديمغرافية الأخرى. فيميل الأشخاص الذين التحقوا بالجامعات لأن يكون لهم آباء أكثر تعليماً وأكثر غنىً. وبالنتيجة فإن هؤلاء الأشخاص على الأرجح قد ترعرعوا في بيوت كانت تمارس فيها قراءة الكتب والجرائد والمجلات كما كانت تتم فيها مناقشة القضايا السياسية، وكنتيجة لهذه التنشئة

يستدل أن الأشخاص الذين يلتحقون بالجامعات قد ترعرعوا في جو معرض للقضايا السياسية وتعاملوا مع المعلومات المتعلقة بها.

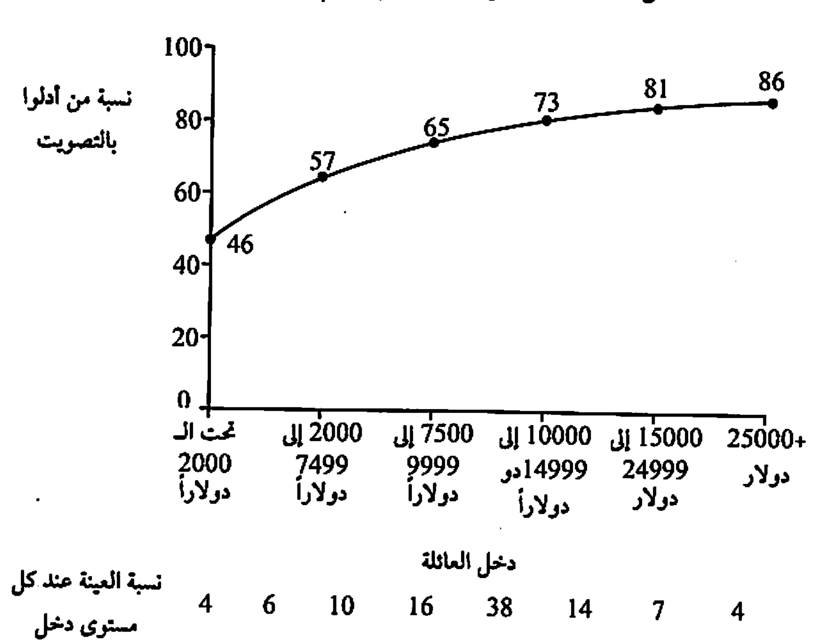
إن تحديد العلاقة بين التعليم والإقبال - أو المشاركة في التصويت - يتطلب أن نعزل أثر التعليم المدرسي عن آثار المهنة والدخل حيث أنه مرتبط ارتباطاً إيجابياً بهذه المتغيرات. إلا أننا قبل البدء بعمل هذا، سوف ننظر وباختصار إلى العلاقات الثنائية بين التصويت والدخل والمهنة.

وجد الباحثون وبشكل ثابت علاقات إيجابية بين الدخل والإقبال (ملبراث وجويل 1977 ص 97-98)، والبعض يذكر أن الدخل له أثر أكبر من المتغيرات الأخرى (بينيت وكليكا 1970). وقد وجدنا أن الإقبال يزداد بزيادة الدخل كما يظهر الشكل (2-2). فالأشخاص الذين يحصلون على أقل من 2000 دولار في السنة يشكلون 40٪ أدنى على سلم النقاط من الذين يحصلون على دخل عائلي يبلغ أكثر من 25000 دولار.

ورغم أن الأدبيات مليئة بالبيانات التي تظهر أن الأغنياء يصوتون أكثر من غيرهم، إلا أنه لم يتم توضيح هذه الظاهرة أكثر من هذه المقولة التي تقول «كلما كان امتلاك الناس للأموال أكثر، كلما كان احتمال تعلم هؤلاء أكثر، وبالتالي كلما كان التحاقهم بالمدارس أكثر» (مليراث وجويل 1977 ص 97-98). إن هذا التعليق ليس مرضياً جداً بالطبع لأنه لا يفسر لنا الأسباب وراء حقيقة أن متغير الدخل لديه طاقة مستقلة يجب توضيحها. ويمكن وضع عدة أسباب توضح استقلالية ارتباطه بالإقبال وهي كما يلي:

1- ينشغل الفقراء للغاية كثيراً بالكفاح اليومي للبقاء على قيد الحياة، ومهما تعلموا في المدارس، لن يكون لديهم الوقت ولا الطاقة للأمور غير المهمة في حياتهم مثل التصويت.

الشكل (2-2): الدخل والإقبال في العام 1972



ملاحظة: لم يذكر الدخل لـ 8835 حالة تم استثنائها من هذه الجداول. كما تم إدخال الفئات ذات الدخل الأدنى ضمن تلك التصنيفات لأنه لم تظهر اختلافات هامة في نسب إقبالهم على التصويت.

2- يميل الأشخاص ميسورو الحال إلى اكتساب المهارات والمصالح التي تقود إلى الاشتراك في الحياة السياسية والتصويت بغض النظر عن خلفيتهم التعليمية.

3- يحدد الدخل منطقة سكن الفرد وربما الأصحاب والرفقاء أكثر من المدارس أو المهنة وبالتالي تتحدد أنماط التعرض إلى أنواع مختلفة من الضغوط أو المعايير. فإذا كان الدخل عالياً بالنسبة إلى المؤشرين الآخرين للحالة الاجتماعية، فإن النتيجة تكون الاختلاط الاجتماعي للبالغين الذي يقود إلى مشاركة عالية في التصويت. والعكس صحيح بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض.

4- إذا نجح أحدهم في حياته العملية رغم ضآلة تعليمه فإنه على الأرجح سيكون مؤهلاً ونشيطاً ومنشغلاً بشكل غير عادي، كما تزداد صحة هذا الأمر إذا كان عمل الشخص ليس من الأعمال ذات المنزلة العالية. وتولد هذه الصفات الشخصية في مثل هؤلاء الأشخاص حماساً للواجب الوطني الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد احتمال عالٍ للتصويت. وعكس ذلك يكون صحيحاً (أي تقل الرغبة في التصويت) إذا كانت الصفات الشخصية عكس ذلك ولم يكن الفرد ناجحاً برغم من ارتفاع مستوى تعليمه.

5- يمتاز الأغنياء بارتفاع «مصلحتهم في النظام» ، الأمر الذي يزيد الرغبة في المشاركة السياسية لتحديد الخيار الصحيح في يوم الانتخابات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لدعم النظام السياسي عن طريق المشاركة فيه.

سوف نرى كيف تعمل هذه التوقعات المتنوعة بعد أن ننظر في معدلات تصويت الأشخاص المنتمين إلى مهن مختلفة.

وتعتبر العلاقة فيما بين متغير المهنة والمشاركة في التصويت متبولة في أدبيات الانتخابات؛ فكلما كانت منزلة المهنة أعلى كلما زادت احتمالية التصويت (لين 1959 ص 49، ليبست 1960 ص 189 ملبراث وجويل 1977 ص 102-106). وكما يشير الجدول (2-3) فقد وجدنا اختلافات كبيرة بين مهن مختلفة في العام 1972. فكان للمتخصصين والعاملين التقنيين (سنشير لهؤلاء فيما بعد بالمتخصصين) أعلى نسبة إقبال بلغت 86٪ ثم تبعها نسبة المزارعين والمدراء والإداريين 79٪ من الذين صوتوا. كذلك نجد أن 75٪ من فئة الموظفين المكتبيين والبائعين قاموا بالتصويت. أما في مهن الطبقة العاملة فقد كان التصويت منخفضاً نسبياً بحيث بلغت لدى العمال المهرة 64٪ وعمال الخدمات (غير البيتية) 63٪، وللعمال شبه المهرة وغير المهرة حوالي 53٪ فقط. وكان الإقبال الأكثر انخفاضاً بين عمال ورؤساء عمال الزراعة، والذي بلغ 46٪ فقط.

بشكل عام يمكننا القول بأننا قد توقعنا هذه النتائج، لأن متغير المهن مرتبط بمتغير الإقبال للأسباب نفسها التي يرتبط بها متغير التعليم. بعض أنواع الوظائف تُظهر مهارات بيروقراطية، أو يألف ذوو المناصب فيها الأمور المعنوية. والبعض الآخر من الوظائف تضع الشخص في اتصال مباشر بموضوع معين يرتبط مباشرة بالسياسة أو بمواضيع تتعلق بالمناظرات السياسية. والوظائف هي موقع رئيسي للصداقات وللعلاقات الشخصية المتداخلة والتي تعرض الشخص لمعايير السلوك الملائم. ومع ذلك نجد أن بعض الأرقام في الجدول 2-3 مفاجئة إلى حد ما، لأننا لم نتوقع إيجاد الإقبال العالي بين المزارعين أو هذه الفجوة الصغيرة فيما بين مهن الطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة المتوسطة العليا.

جدول 2-3: المهنة والمشاركة في التصويت في عام 1972

مهنة المستجيب	النسبة المئوية من قوة العمل	النسبة المئوية لمن قام بالتصويت
الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة		
المهنيون المختصون والفنيون	%15	86
المدراء والإداريون	10	79
الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة		
الوظائف المكتبية والباعة	24	75
الطبقة العاملة		
العمال المهرة	13	64
العمال شبه المهرة وغير المهرة	23	53
عمال الخدمات غير المنزلية	11	63
الزراعة		
المزارعون ومدراء المزارع	2	79
العمال الزراعيون والمراقبون	1	46
المجموع	%99	-

ملاحظة: يستثنى من الجدول أعلاه ومن جميع الحسابات المتعلقة بالمهنة 49162 حالة تعد خارج نطاق قوة العمل إضافة إلى 261 حالة تفتقر إلى خبرة سابقة في العمل بدوام كامل.

عزل أثر متغيري التعليم والدخل على المشاركة في التصويت

كانت نتائج الجزء السابق مفيدة لسبب رئيسي هو أنها تشكل مقدمة لتحليل أكثر تفصيلاً. وبسبب تداخل العلاقة فيما بين التعليم والدخل والمهنة فإننا لن نستطيع تحديد العلاقة لأي منها مع الإقبال على التصويت ما لم نثبت آثار المتغيرين الآخرين وكذلك المتغيرات الأخرى مثل العمر. وبعملنا هذا تأكدنا من وجود أثر قوي للتعليم على المشاركة في التصويت، أما أثر الدخل فقد كان بسيطاً ومحدوداً. وقد جهّزتنا هذه النتائج لإجراء تحليل اختلافات أكثر تعقيداً واهتماماً للمشاركة بين أشخاص ينتمون إلى مهن مختلفة.

فباستخدام المعادلة رقم 1 نقوم بفحص العلاقة بين التعليم والمشاركة في التصويت مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة[1]. ويظهر الجدول (2-4) لكل فئة دخل أثر التزايد في مستوى التعليم على المشاركة في التصويت مستخدمين في ذلك المستجيبين الذين حصلوا على أقل من خمس سنوات من التعليم المدرسي.

جدول 2-4: تأثير التعليم على الإقبال على التصويت حسب الدخل (بالنسبة المئوية)

الدخل بالدولار	سنوات التعليم				الجامعة		
	7-5	8	11-9	12	3-1	4	+5
تحت 2000	4	8	13	21	32	42	55
7499-2000	4	8	14	22	32	41	50
9999-7500	4	8	14	22	32	41	46
14999-10000	4	8	14	22	31	39	41
24999-15000	4	8	14	21	30	36	38
+25000	3	8	14	21	29	34	33
المجموع	4	8	14	22	31	38	40

ملاحظة: كل رقم يظهر في كل خلية من الجدول هو تقدير الوحدة الاحتمالية (انظر الملحق ج) للزيادة في نسبة الإقبال على التصويت على تلك المشاركة لأقل فئة في مستوى التعليم. فمثلاً الأشخاص الذين يحققون دخلاً أقل من 2000 دولار مع التحاقهم بالمدرسة لمدة 12 سنة يكون معدل تصويتهم أعلى بـ 21 من النقاط من النسبة المئوية للأشخاص الذين هم في فئة الدخل نفسها والذين التحقوا بالمدرسة لأقل من خمس سنوات.

ويظهر الجدول أيضاً أنه حتى بعد ضبط كل المتغيرات الأخرى نجد أن للتعليم أثراً قوياً ومستقلاً على احتمال التصويت. فعلى سبيل المثال بين الأشخاص الذين يحققون دخلاً يتراوح من 10000 دولار إلى 14999 دولاراً حقق المتخرجون من المدرسة الثانوية احتمالاً للتصويت أكثر بنسبة 22٪ من الذين يحققون نفس الدخل ولكنهم امضوا اقل من خمس سنوات في التعليم المدرسي. ولفئة الدخل نفسها مع زيادة التعليم إلى مستوى الدراسات العليا تصبح النسبة الاحتمالية 41 نقطة (أي 41٪ أكثر احتمالاً).

من هنا نجد أن الزيادة في مستوى التعليم عند كل مستوى من الدخل ترفع احتمال تصويت الشخص. كما نجد أن الزيادة في مستوى التعليم نتيجة للتخرج من المدرسة الثانوية تحمل الأثر نفسه على كل فئات الدخل، وأن إنهاء التعليم عند مستوى الصف السابع يرفع المشاركة في التصويت إلى 8٪ بغض النظر عن الدخل، وأن الحصول على الشهادة الثانوية يرفع احتمال التصويت إلى 22٪ عبر كل مستويات الدخل. ولكننا نجد أن أثر التعليم الجامعي يتناسب عكسياً مع الدخل. فالالتحاق بالجامعات له الأثر الأكبر على الأكثر فقراً من الناس، وبشكل ما، له أثر أقل على الذين هم في الفئات العليا من الدخل. فالشهادة الجامعية تنتج احتمال تصويت مقداره 42٪ للأشخاص الذين يحققون أقل من 2000 دولار، ولهذا تظهر هذه النتائج غرابة هذا المزيج من الخصائص. وعلى أية حال نحن غير متأكدين من أنواع الناس الذين ينتمون إلى هذه الفئات. ومع ارتفاع الدخل ينقص وبشكل ما أثر الالتحاق بالجامعات إلى 34٪ فقط للذين تزيد دخولهم عن 25000 دولار.

ونجد النموذج نفسه إذا ما استبدلنا متغير الدخل بالمهنة في التحليل، حيث نجد أن التعليم له الأثر الأكبر على التصويت في فئات المهن المتدنية. ونجد الفروق كبيرة حتى في هذا النموذج من التحليل. وعلى أي حال فإن للتعليم تأثيراً قوياً ومستقلاً على متغير الإقبال على التصويت.

لكن لا يمكننا تطبيق التحليل نفسه على الدخل، والجدول (2-5) هو الوجه الآخر لجدول (2-4) والذي يظهر الأثر المستقل للدخل على المشاركة بين الذين ينتمون إلى مستويات مختلفة من التعليم[2]. وهنا نجد أن الدخل مرتبط بالمشاركة حتى عندما نضبط المتغيرات الأخرى، ولكن أثره يصبح صغيراً نسبياً. والاستنتاج الأول لنا في هذه الحالة أن للدخل أثراً أقل بكثير من التعليم على المشاركة في التصويت، والاستنتاج الثاني هو أن للدخل الأثر الأكبر على الذين لم يتخرجوا من الجامعات. فنجد أنه لأي شخص لم يتخرج من الجامعة وينتمي إلى فئة الدخل من 7500 دولار إلى 9999 دولاراً يزيد احتمال التصويت 13٪ نقطة احتمالية فوق معدل أفقر المستجيبين. والزيادة نفسها للمتخرجين من الجامعات تصل إلى 10٪، وللمتخرجين من الجامعات مع تدريب (أي الدراسة الجامعية التي تزيد عن 5 سنوات) تصل إلى 7٪ فقط. والاستنتاج الثالث يرتكز على النتيجة أن أي زيادة في الدخل تفوق الـ 10000 دولار لا تؤثر على مشاركة المتخرجين من الجامعات، وأن الزيادات التي تفوق 15000 دولار لا تزيد جوهرياً احتمال التصويت للذين حصلوا على تعليم أقل. ونختتم هذه الاستنتاجات بالقول بأن الدخل يؤثر على المشاركة في التصويت إلى النقطة المعتدلة والمريحة فقط في مستوى المعيشة التي يصلها الشخص، وعند الوصول إلى هذه النقطة تصبح الزيادة في الدخل لا أثر لها على احتمال التصويت. ويمكن القول بأن تحليل الأثر الهامشي للدخل على مجموعة المهن المختلفة يعطي نتائج مشابهة لهذه التي تكلمنا عنها سابقاً حيث نجد أن الدخل الأعلى، بعد الفئات المتوسطة من الدخل، ليس له أثر على زيادة التصويت. وكذلك نجد تأثير الدخل على المشاركة في التصويت لجميع أنواع المهن، متشابهاً.

جدول 2–5: تأثير الدخل على المشاركة في التصويت حسب التعليم (بالنسبة المئوية)

سنوات التعليم	دخل الأسرة (دولار)				
	–2000 7499	–7500 9999	–10000 4999	–15000 24999	+25000
0 – 8 (مدرسة ابتدائية)	7	13	15	17	18
9– 12 (مدرسة ثانوية)	8	13	15	16	18
1–3 سنوات جامعية	7	13	14	15	16
4 سنوات جامعية	6	10	11	11	11
5 + سنوات جامعية	4	7	6	6	5
المجموع	7	13	14	14	14

ملحوظة: تنظيم الجدول هو نفسه بالنسبة للجدول 2–4 والرقم في كل خانة هو تقدير الوحدة الاحتمالية (أنظر الملحق ج) للزيادة في نسبة المشاركة في التصويت مقارنة بالأشخاص من الفئات الأقل دخلاً، أي أولئك الذين يقل دخلهم السنوي عن 2000 دولار في السنة. فعلى سبيل المثال كانت نسبة مشاركة خريجي الجامعات الذين حصلوا على مداخيل تزيد عن 25000 دولار 11٪ أعلى من المتخرجين الجامعيين ذوي المداخيل الأقل من 2000 دولار.

أعطت هذه النتائج بعض الدعم للتوقع الأول (من الخمسة توقعات السابقة الذكر) حول أثر الدخل على المشاركة، حيث نجد أن الفقر المدقع يخفض المشاركة بشكل ما، وما دون ذلك، ليس للدخل أثر كبير على المشاركة. وفوق مستوى الفقر عندما نحدد بلوغ الشخص لمستوى التعليم، فإن هذا لا يحسن قدرتنا في أن نتنبأ باحتمال تصويته إذا ما عرفنا مستوى دخله. وبهذا يمكننا رفض جميع الفرضيات التي تنسب المشاركة إلى الدخل العالي.

معدلات التصويت للمهن المختلفة

بالمعنى نفسه، تشبه نتائجنا حول المشاركة في التصويت من قبل أشخاص ينتمون إلى مهن مختلفة تلك التي حصلنا عليها من متغير الدخل. عند ضبط التعليم يصبح الاختلاف من نوع مهنة إلى الأخرى معتدلاً كما يظهر في الجدول (2–6). ولكن نجد هناك نماذج مثيرة وغير متوقعة في هذه العلاقات تؤدي إلى عدة مقترحات عامة عن المشاركة.

جدول 2-6: تأثير المهنة على المشاركة في التصويت حسب التعليم (بالنسبة المئوية)

سنوات التعليم	المهنة					
	المهنيون المختصون	المدراء	أصحاب المزارع	الوظائف المكتبية والباعة	موظفو الخدمات	عمال المزارع
0– 8 (مدرسة إعدادية)	8	3	18	13	6	5-
9– 12 (مدرسة ثانوية)	7	3	16	12	6	6-
1-3 سنوات جامعية	7	3	13	11	5	6-
4 سنوات جامعية	5	2	9	8	4	6-
+5 سنوات جامعية	2	1	*	5	2	*
المجموع	5	3	16	11	6	5-

ملحوظة: تنظيم الجدول هو نفسه بالنسبة للجدول 2-4 والرقم في كل خانة هو تقدير الوحدة الاحتمالية (أنظر الملحق ج) للزيادة (أو للنقصان) في نسبة المشاركة في التصويت بالنسبة لعمال المزارع مقارنة بالعمال المهرة، وشبه المهرة وغير المهرة. فعلى سبيل المثال كان معدل التصويت لمالكي المزارع الذين التحقوا بالمدارس الثانوية 16٪ نقطة أعلى من العمال مستوى التعليم نفسه.

* عدد الحالات أقل من أن يسمح بتقديرات موثوق بها.

يشير الجدول (2-6) في أوسع تعميم إلى أن أثر المهنة يصبح أكبر في المستوى المتدني للتعليم، ويتضاءل إلى لا شيء تقريباً عند خريجي الجامعات[3]. ونجد أن أثر أي فئة لمتغير المهن يكون أكبر بضعفين أو ثلاثة أضعاف على احتمال التصويت للأشخاص الذين هم في فئة الدراسة الابتدائية من هؤلاء الذين حصلوا على سنة من التدريب على الأقل بعد التخرج. وهذا يبيّن أن بعض الخبرات لأنواع معينة من المهن لها نتائج على المشاركة في التصويت مشابهة لتلك التي في التعليم. ويظهر أن غير المتعلمين يتعلمون مهارات ومعايير، من أنواع معينة من المهن يمكن الحصول عليها من المدارس.

بما أن أكثر الأشخاص الذين يصوتون هم في أعلى سلم المهن، فمن المعتقد أن أعمالهم تتضمن أنواعاً معينة من المحفزات التي تشجع على المشاركة السياسية

(ملبراث وجويل 1977 ص 103). ويعتقد بأن الترتيب المفرط في علاقاتهم في العمل يعطيهم الحس بالسيادة والسيطرة المصحوب بشعور متعالٍ بالكفاءة السياسية. وهناك رأي آخر بأن مهنهم تقودهم للاتصال بالمسؤولين أو على الأقل للتحدث عن السياسة مما يدفعهم إلى المشاركة. كما يعتقد أن لأعضاء الطبقة المتوسطة العليا وفرة من الوقت لصرفها في الاطلاع على السياسة أو الاشتراك في الحياة السياسية بحيث يمكن لهؤلاء تحمل تكلفة آلية التصويت.

وعلى أي حال تظهر بياناتنا أن مهن الطبقة المتوسطة العليا ليست مرتبطة ارتباطاً قوياً بالمشاركة في التصويت. وعند ضبط المتغيرات الديمغرافية الأخرى، يصغر الأثر الهامشي إذا كانت مهنة الفرد تخصصية، ويكاد ينعدم إذا كانت مهنة الفرد إدارية (أي مدير). والأثر الهام الوحيد هنا هو بين المتخصصين، والمتخرجين قبل حصولهم على تدريب ما بعد التخرج. وحتى هنا فإن الزيادة تبلغ ما بين 5٪ – 8٪ فقط. والأهم من ذلك أن أثر هذه المهن العليا، أصغر من أثر الأعمال الكتابية أو أعمال المبيعات. ومع ضبط المتغيرات الأخرى يصبح المديرون ما بين 4٪ إلى 10٪ اقل احتمالاً لأن يصوتوا من أعضاء الطبقة المتوسطة العليا الذين ينتمون إلى مستوى التعليم نفسه، أما احتمال التصويت لدى المتخصصين فهو أقل بـ 3٪ إلى 5٪. وتظهر تحليلاتنا المتعددة الأشكال أن لمهن موظفي المرتبة الدنيا أثراً هامشياً أكبر على التصويت. فالكتبة والبائعون الذين حصلوا على التعليم الابتدائي فقط، لهم وحدة احتمال للتصويت تبلغ 13٪ أكثر من العمال الذين ينتمون إلى نفس الشروط نفسها. كذلك المتخرجون من الجامعات إذ تبلغ وحدة احتمال تصويتهم 8٪.

تعتبر نتائجنا حول أثر المهنة والدخل غير متوافقة مع نظريات التصويت التي تفترض أن المال والوقت هما الموردان اللذان يسهّلان المشاركة في التصويت

(ملبراث 1965 ص 135، وفراي 1971 ص 101-105، وفراي 1972 ص119-122، وملبراث وجويل 1977 ص103). وقد رأينا في الجدول (2-5) أن احتمال تصويت الأشخاص الذين هم في فئات الدخل الأعلى، لم يكن أكثر من الأشخاص الذين هم في الفئات المتوسطة من الدخل. فالثروة لوحدها لا تشكل عامل زيادة لاحتمال التصويت أكثر مما يتوقع من تصويت الأشخاص من الفئات المتوسطة للدخل.

وبالمضمون نفسه، ليس هناك ما يدعم القول القائل بأن الأشخاص الذين ينتمون إلى مستوى اجتماعي أعلى يصوتون أكثر، بسبب توفر الوقت لديهم لتمضيته في الأمور غير الضرورية، مثل التحدث في السياسة والتسجيل والتصويت. وقد أظهرت دراستان أجريتا حول استخدام الوقت لدى العُمّال أن لديهم وفرة من الوقت الحر في الظروف الرسمية وغير الرسمية مثل الوقت المتوفر لأصحاب المهن العليا (روبنسون وكونفرس 1972 ص 74-75، وسترافورد ودانكن 1977 جدول 8). ولذلك فإن القول بأن الشيء المهم ليس كمية الوقت الحر، ولكن القدرة على السيطرة عليه هي المهمة لا يجدي نفعاً، لأن الموظفين الكتبة والبائعين لا يملكون استقلالية بهذا المعنى أكثر من بقية الطبقة العاملة. فقد نجد المزارعين يعملون لساعات طويلة أكثر من أي مهنة أخرى، ولكن لديهم بشكل استثنائي معدلات عالية في المشاركة في التصويت. وأخيراً نستطيع القول بأنه إذا كان الوقت الحر له أي علاقة بالتصويت فإننا نتوقع أن نرى الأثر في فرق المشاركة في التصويت بين النساء العاملات وغير العاملات. فالنساء العاملات لديهن قلة من الوقت الحر إذا ما تمت مقارنتهن مع ربات البيوت (روبنسون وكونفرس 1972 ص 74-75)، ورغم ذلك كما سنرى في الفصل الثالث فإن معدلات هاتين المجموعتين في التصويت متماثلة بالفعل.

وآخر دليل يشير إلى أن الوقت الحر لا يقودنا إلى مشاركة أعلى في التصويت هو العاطلين عن العمل. فبالمقارنة مع العاملين دواماً كاملاً، يقل احتمال مشاركة العاطلون عن العمل في التصويت بـ 1٪ إلى 3٪[4]. زد على ذلك هؤلاء الذين يصنفون ضمن فئة من لا يستطيع العمل، إذ على الأرجح انهم لن يصوتوا.

وباختصار فإن الوقت الحر ليس مورداً يسهل عملية التصويت.

وهذه النتائج تساعدنا في تحديد عناصر الخبرات العملية الخاصة بالطبقة الوسطى التي تقود إلى مشاركة أعلى. فبالمقارنة مع العمال اليدويين نجد أن جميع العاملين في الوظائف لهم هذه الصفة المشتركة: إنهم يتعاملون مع المجرد وغير المحسوس، أي يتعاملون مع الأعمال الكتابية. وتتطلب أعمالهم مهارات في التحدث والاتصال وهي أعمال غير مطلوبة من العمال. وموضوع السياسة هو أيضاً أمر غير محسوس لأغلب الناس، وبهذا فإن أي عمل من أعمال الطبقة الوسطى وبغض النظر عن تواضعه يساعد الفرد على التعامل مع المعلومات السياسية.

كما نلاحظ وجود خاصية أخرى يشترك فيها كثيرون من الكتبة والبائعين مع المدراء والمتخصصين، وهي الانتماء الشخصي للطبقة الوسطى. فقد اعتبر 46٪ من الموظفين المنتمين إلى الطبقة الدنيا في مسح ميشيغان للعام 1972، أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى، بالمقارنة مع أقل من 30٪ من العمال اليدويين. ونعتقد بأن الأشخاص العاملين في المبيعات والوظائف الكتابية الذين يميزون أنفسهم عن الطبقة العاملة ويعرّفون أنفسهم مع الطبقة الوسطى، يتبنون أيضاً ما يعتبرونه بالعادات الملائمة. فإذا اعتبر التصويت من العادات التي تتبناها الطبقات الاجتماعية الأعلى، فمن الأرجح أن هؤلاء سيشاركون في عملية التصويت.

القطاعات الزراعية والقروية

إن فهم عادات المزارعين في أمور التصويت ينطوي على شيء من الغموض المتعلق ببعض التعاريف، خاصة أن هناك اتجاهاً للتحدث، وبشكل متبادل، عن المزارعين، وعن الأشخاص الذين لا يسكنون المدن. فعلى سبيل المثال يقول ملبراث وجويل بأن احتمال الاشتراك في الحياة السياسية يقل لدى المزارعين عنه لدى الساكنين في المدن (1977 ص 106). كما أن معظم السكان الذين لا يعيشون في المدن ليسوا من سكان المزارع أيضاً. كذلك فإن أكثر من 70٪ من مستجيبينا يعيشون في «مناطق الإحصاء الحضرية العادية». ويعيش فقط واحد من سبعة من السكان الريفيين في المزارع. ونجد هناك كثيراً من الخلاف حول احتمال ما إذا كان الناس الذين يعيشون في الريف يصوتون أقل من سكان المدن (لين 1959 ص49-50، ناي وباول وبرويت 1969 ص368، فيربا وناي 1972 ص237-238 و 243، ملبراث وجويل 1977 ص106-110). ومع ضبط المتغيرات في المعادلة واحد، وجدنا أنه لا يوجد فرق في المشاركة بين الأشخاص الذين يعيشون في المزارع والأشخاص الذين يعيشون في «مناطق الإحصاء الحضرية العادية». (تقدير وحدة الاحتمال هو -0.034 والخطأ المعياري 0.082). وقد صوت السكان غير الحضريين الذين لا يعيشون في المزارع باحتمال أقل بـ 1٪ إلى 3٪ من المجموعتين الأخريين. وتقودنا هذه النتائج إلى الاعتقاد بأن هناك حداً لنظريات المشاركة التي تركز على الاختلافات بين المركز والمحيط (فيربا وناي الفصل 13، ملبراث وجويل 1977 الفصل 4)[5].

وقبل الأخذ بمعدلات تصويت المزارعين، هناك نقطة ضرورية يجب الخوض فيها: وهي أن العيش في المزرعة شيء وأن يكون الفرد مزارعاً شيئاً آخر، وفي الحقيقة فإن معظم الذين يعيشون في المزارع ليسوا مزارعين. فنحن نصنف المزارع بأنه كل شخص تكون مهنته الأساسية صاحب مزرعة أو مدير

مزرعة، كما نضع العمال ورؤساء العمال في مجموعة منفصلة ندعوها «عمال الزراعة». كلمة «مزارع» هي تصنيف مهني ؛ فهي لا تشير إلى مكان سكن الفرد[6]. ورغم أن 82٪ من المزارعين يعيشون في المزارع، فإن أغلب الذين يسكنون في بيوت داخل المزارع لا يشتغلون هناك أو لا يجعلون المزرعة وسيلة عيشهم. فقد وجدنا أن 34٪ من أفراد القوى العاملة الذين سكنوا المزارع في العام 1972 فقط كانوا مزارعين. كذلك وجدنا أن 14٪ من أفراد القوى العاملة هم عمال زراعيون، وأن الباقين عملوا في مهن أخرى متنوعة. ويحظى المزارعون، إلى حد كبير، بتعليم ودخل أقل من الساكنين في المزارع. فعلى سبيل المثال، في العام 1972التحق 14٪ من المزارعين بالجامعات مقارنة بـ 31٪ من بقية أفراد القوة العاملة الذين سكنوا في المزارع.

ومع هذه المقدمات، يسهل علينا وصف الإقبال العالي وغير العادي على التصويت لدى المزارعين. فقد صوَّت المزارعون في العام 1972 أكثر من أي مهنة أخرى، فيما عدا المتخصصين. وفي العام 1974 كان معدل المشاركة بالنسبة لهم أعلى من أية مهنة أخرى؛ فقد بلغ معدل المشاركة 66٪، مقارنة بـ 64٪ للمتخصصين، و62٪ للإداريين والمدراء. وتظهر المعلومات السابقة، بالمقارنة مع الصورة السابقة، مدى اللامبالاة السياسية في القطاع الزراعي خلال عقد الخمسينات والتي تم تقديمها تحت موضوع «المصوت الأمريكي» في (كامبل 1960 فصل 15)[7]. وتظهر دراسة مايكل لويس-بيك للعام 1977 أن المشاركة في التصويت في المزارع قد ارتفعت بشكل جوهري في السنوات الفاصلة. وفي الفترة نفسها انخفض سكان المزارع إلى الثلثين تقريباً، وأصبحوا أكثر تعليماً وأكثر ازدهاراً. وينسب لويس-بيك هذه الزيادة في إقبال المزارعين على التصويت إلى المكاسب الاقتصادية[8]. ولكن المزارعين تخلفوا عن جميع المهن الأخرى بالنسبة للدخل. ففي العام 1972 جنى 11٪ فقط من المزارعين دخلاً

أكثر من 15000 دولار بينما كانت النسبة 42٪ للمتخصصين و 41٪ للمدراء. وكانت الفجوة في التعليم أكبر من ذلك.

وكما يظهر الجدول (2-6)، فإن ضبط المتغيرات الديمغرافية مثل الدخل والعمر والتعليم وغيرها، يزيد الفرق في الإقبال (أو المشاركة في التصويت) بين المزارعين والمهن الأخرى. فلو قمنا مثلاً بتثبيت هذه المتغيرات (وغيرها)، لكان إقبال المزارعين على التصويت في العام 1972 أعلى بنسبة 16٪ من التوقعات. وقد كان التقدير المقابل لمثل هذا التوقع في العام 1974 أقل من ذلك بقليل، ولكننا استطعنا في هذه السنة أن نضبط طول الزمن الذي قضاه الساكن في عنوانه الحاضر. وبسبب قلة حركة المزارعين، بالنسبة لبقية الناس، فإن إضافة هذا المتغير (المشاركة في التصويت) إلى التحليل يقلل بطريقة ما، أثر كون الشخص مزارعاً. فنجد أن 69٪ من المزارعين لم يغيروا أماكن سكنهم في السنين العشر الأخيرة مقارنة بـ 37٪ بالنسبة إلى باقي السكان. وباختصار، لا يمكن تفسير المعدلات العالية في تصويت المزارعين من خلال الخصائص الديمغرافية الأخرى.

وبشكل عام يعمل المزارعون لحسابهم الخاص، ولذلك فهم يتحملون المسؤولية المطلقة لما يفعلون. كذلك يجب عليهم أن يتعاملوا، ولمصلحتهم، مع المشترين والموردين والموظفين. إن هذا المستوى العالي من الاعتماد على النفس ومثل هذه العلاقات الوظيفية قد تزود المزارعين بالمهارات التي تساعد الشخص على فهم الأمور السياسية كما أنها قد ترفع إدراك العلاقات بين الحكومة والشخص نفسه. علاوة على ذلك، فقد يكون للأشخاص القادرين على التعامل بهذه الطريقة ميزات شخصية تتماشى مع الاشتراك في الحياة السياسية. وإذا كانت هذه المقولة صحيحة، يمكننا القول بأن هذه الميزة التي يمكن تطبيقها على المزارعين يمكن تطبيقها أيضاً على جميع العاملين لحسابهم الخاص. لقد

فحصنا هذا المقترح بواسطة تضمين متغير وهمي للعاملين على حسابهم الخاص في المعادلة واحد، وكانت النتيجة أنه لم يكن هناك أي أثر لهذا المتغير (وقد كانت وحدة الاحتمال 0.062 والخطأ المعياري 0.083). وكان المعامل قريباً من الصفر، حين فحصنا المقترح القائل: بأن عمل الفرد لحسابه الخاص كان له علاقة بالإقبال فقط للناس الذين لم يلتحقوا بالجامعات (وحدة الاحتمال 0.054 والخطأ المعياري 0.098). وبغض النظر عن معقولية تفسير جملة: «عمل الفرد لحسابه الخاص»، فإننا لم نجد لها أي دعم تجريبي (أي مبني على الملاحظة والتجربة) في بياناتنا، ولابد أن نبحث في مكان آخر لفهم المستوى العالي لتصويت المزارعين.

ونعتقد بأن الإقبال الاستثنائي للمزارعين على التصويت يقع في جانبين آخرين من جوانب حياتهم: الجانب الأول يكمن في تنوع علاقاتهم مع الحكومة ومع البرامج الحكومية غير المحدودة التي تعطي وتقرض المال، وتحدد الإنتاج، وتشتري المحاصيل، وتضمن الأسعار، وتنظم عمالة المزارع، وتقدم النصيحة، وتحسن الأرض، وتزود بالمياه وهكذا. وتعتبر هذه الخدمات في غاية الأهمية للمزارعين الذين يزرعون وينتجون المحاصيل على أساس نقدي. وقد تغلب هذا الجزء من الزراعة على الأسلوب القديم في الزراعة عندما كان المزارعون يستخدمون الزراعة كوسيلة عيش. كذلك يعتبر جميع الموظفين على المستوى الفدرالي والولاية والإقليم في حالة اتصال ثابت مع المزارعين لبحث مئات المواضيع، كما يدار العديد من البرامج الزراعية بواسطة لجان من المزارعين. وقد نمت كل هذه التفاعلات مع الحكومة المهارة في التعامل البيروقراطي الذي يمكن الحصول عليه من التعليم التقليدي، مما رفع حس المزارعين في التواصل الشخصي مع الحياة السياسية.

أما الجانب الثاني الذي يساهم في وعي المزارعين السياسي فيشمل التقلبات الكبيرة في ثرواتهم الاقتصادية التي تأتي نتيجة تصرفات الحكومة

الحقيقية منها أو الوهمية. ويتميز الحصاد بصفة الذروة: فإما أن يكون المحصول كله جيداً أو لا شيء منه، ونجد أن السلع الزراعية في الأسواق مشهورة بتقلبها. وبعكس الأشخاص الذين يختبرون اعتدالاً نسبياً في دورات ازدهارهم التي إما أن تكون كبيرة أو قليلة، فإن العديد من المزارعين يختبرون إما الازدهار أو الإفلاس. فعلى سبيل المثال، ارتفع الدخل الصافي لمديري المزارع من 18665 مليون دولار في العام 1972، إلى 33349 مليون دولار في العام 1973، وانخفض إلى 26130 مليون دولار في السنة اللاحقة. وقد تراوح سعر بوشل (وحدة قياس أمريكية) القمح من 1.33 دولاراً إلى 4.09 دولاراً. وارتفعت تكلفة البذور للمزارعين من 927 مليون دولار في العام 1970 إلى 2082 مليون دولار في العام 1974. وانخفضت دفعات الحكومة للمزارعين التي بلغت 3961 مليون دولار في العام 1972 إلى 531 مليون دولار بعد سنتين. كما تذبذب سوق التصدير للسلع الزراعية بين 14٪ في العام 1971 و21٪ في العام 1973 (مكتب الإحصاء الأمريكي للعام 1977 جزء 24).

ويراقب المزارعون، أكثر من غيرهم، أفعال الحكومة حيث أن أثر هذه الأفعال على ازدهارهم يكون مباشراً وسهل الفهم. فمثلاً، ليس هناك شيء باطني أو مخفي حول حظر بيع القمح إلى الاتحاد السوفييتي، أو إنهاء برنامج دعم الأسعار. لكن القلق الدائم فيما يخص الحصاد والأسواق وما يرافقه من تدخل الحكومة في جوانب مختلفة من الزراعة، يرفع وعي المزارعين السياسي إلى مستوى لا تحققه إلا مجموعات مهنية قليلة.

إن الإقبال العالي، نسبياً، للمزارعين في العام 1974 هو النقطة الأولى في تحليلنا حيث كان توفر البيانات، في تلك السنة، يقودنا لإجراء أي تعديل في نتائجنا. وسنعود إلى الفروقات بين انتخابات منتصف الفترة الرئاسية والانتخابات الرئاسية عند بحث معدلات التصويت لصغار السن. ما عدا ذلك، فإن نتائجنا

حول الارتباطات الديمغرافية بالإقبال على التصويت في سنوات الانتخابات الرئاسية مساوية لنتائج الانتخابات في منتصف الفترة الرئاسية. (أنظر روزنستون ولفينجر ومكيتوش 1978 للمقارنات المفصلة بين الانتخابات الرئاسية ومنتصف الفترة الرئاسية).

ويشتمل القطاع الزراعي أيضاً على الفئة ذات الأدنى إقبال على التصويت وهي العمال الزراعيين. فقد أبلغ 46٪ فقط من هؤلاء أنهم ذهبوا إلى الانتخابات في العام 1972؛ وهذه النسبة أقل بكثير من نسبة فئة العمال اليدويين غير الزراعيين. ويمكن تفسير انخفاض إقبالهم هذا بالمتغيرات الديمغرافية الأخرى مثل الاختلاف في التعليم والدخل ومنطقة السكن. وحتى عندما نضبط المتغيرات في المعادلة واحد، يبقى الإقبال بين العمال الزراعيين 6٪ وحدة احتمالية أقل مما يمكن توقعه. فنجد العديد من العمال الزراعيين من ذوي الصور النمطية غائبين عن الظهور في عملية التصويت، وهذا ما يفسر وجود مثل هذه الفجوة في هذا القطاع. وسبب ذلك، أولاً: انه بعكس الاعتقاد الشعبي السياسي فإن 14٪ فقط من العمال الزراعيين هم من الشيكانو. وثانياً: أن العمال الزراعيين ليسوا كثيري التنقل كبقية السكان[9]. وفي الحقيقة أنهم يتنقلون بشكل أقل من المتخصصين. وزد على ذلك أن معادلة وحدة الاحتمال للعام 1974 والتي شملت تعابير متعلقة «بقابلية الحركة» و «بالانتماءات العرقية» و «بالسكن في المقطورات الكبيرة» ، أنتجت الفجوة نفسها وهي 6 وحدات احتمالية - التي تم ذكرها سابقاً - في إقبال العمال الزراعيين. وليس لدينا أية فكرة لماذا يحدث هذا الأمر بهذه الطريقة.

المدلولات

يكشف تراكم تأثير «الحالة الاقتصادية الاجتماعية» على المشاركة، أن متغيرات التعليم والدخل والمهنة لها آثار مختلفة على إقبال الناخبين على

التصويت. فالتعليم له تأثير جوهري على احتمال قيام الفرد بالتصويت. ويصوت المواطنون الحائزون على شهادات جامعية باحتمال 38٪ أكثر من الأشخاص الذين حصلوا على أقل من خمس سنوات من التعليم المدرسي. وهذا الأثر يكون الأعلى بين الذين حصلوا على أقل مستوى من التعليم.

أما الدخل فله تأثير أقل بكثير على إقبال الناخبين على التصويت. فإذا قارنـا الفئة التي تحصل على أقل دخل، فإننا نجد أن العائلات ذات المداخيل التي تصل إلى 25000 دولار وأكثر تحمل نسبة احتمالية مقدارها 14٪ أكثر في التصويت. كما نجد أن الدخل يؤثر على الإقبال إلى الحد الذي يحققه مستوى معيشي مريح ومعتدل فقط. وعند الوصول إلى ذاك الحد، تكون أية إضافة في الدخل ليس لها أي أثر إضافي على المشاركة في التصويت. فليس للأغنياء مثلاً أي احتمال أكثر للتصويت من هؤلاء الذين يحققون دخولاً متوسطة.

وأخيراً وليس آخراً، إن الاختلافات البارزة في إقبال مختلف الأشخاص من مختلف المهن على التصويت ليست بين المنزلة المرتفعة أو المتدنية لنوع المهنة، ولكن يمكن القول بأن الاختلافات الأكثر أهمية مرتبطة بخواص معينة لبعض المهن غير المرتبطة بمنزلة المهنة بل مرتبطة أكثر بخصائص معينة للخبرة العملية.

وفي الحقيقة، أنه من الصعب إيجاد أي تأييد في بياناتنا لتصورات تتعلق بأن يلعب متغير عام أي دور في أساسيات تحفيز قرار المشاركة في التصويت. وتشكل الصياغة العامة للمنزلة الاجتماعية أساس الفكرة العصرية «الضغوط المتقاطعة». ويظهر هذا التعبير في بعض الكتب أحياناً كما ظهر في هذا التصريح الأخير:

عند بعض الأفراد منزلات غير محددة ؛ ويرجع هذا ربما إلى تعليم عالٍ ودخل منخفض، أو العكس. ويتحدث بعض العلماء عن مثل هؤلاء الأشخاص

بأن لديهم «ضغوطاً متقاطعة» في أوضاعهم الاقتصادية - الاجتماعية، كما تذكر التقارير أن مثل هؤلاء يقل احتمال تصويتهم عن غيرهم. ويفترض في الولايات المتحدة أن الضغوط المتقاطعة للأفراد تنشأ من الميل إلى جانب معين من وضعهم (الاجتماعي - الاقتصادي) والذي يأخذهم باتجاه الجمهوريين، بينما يأخذهم الجانب الآخر من وضعهم (الاجتماعي- الاقتصادي) نحو الديمقراطيين. وقد يحل بعضهم هذه المعضلة في عدم التصويت بتاتاً. (ملبراث وجويل 1977 ص 94)

ونحن لم نجد أي دليل لفرضية متغير الضغوط المتقاطعة هذه. وفي حين وجدنا أن أثر الزيادات لأي متغير منفرد، ومتعلق بالوضع الاجتماعي - الاقتصادي، ليس إضافياً دائماً، فإننا لم نجد أية تركيبات غير متوافقة لها علاقة بتدني الإقبال على التصويت.

إن مدلولات هذه النتائج هي أن تفسير العلاقة بين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإقبال يجب أن يحمل في جوهره نظرية تتعلق بدور التعليم في تسهيل مشاركة الناخبين. وقد قلنا إن التعليم يفعل ثلاثة أمور. أولاً، التعليم يرفع المهارات الإدراكية التي تسهل الاطلاع على الأمور السياسية. فالتعليم يزيد قدرة الفرد على الفهم، والتعامل مع مواضيع معقدة ومجردة وغير محسوسة مثل موضوع السياسة. وهذا بدوره يرفع قدرة الفرد على الانتباه إلى السياسة وفهمها وجمع المعلومات الضرورية للأخذ بالخيارات السياسية. وبالتالي فإن التعليم يشكل مصدراً يقلل تكاليف التصويت بواسطة إعطاء الأفراد المهارات الضرورية لمعالجة المعلومات السياسية ولاتخاذ القرارات السياسية.

ثانياً، يزيد احتمال حصول المتعلمين على تعليم أفضل على مزيد من الرضا الذاتي نتيجة المشاركة السياسية. كما يزيد احتمال حصولهم على الحس بالواجب الوطني والضغط الأخلاقي للمشاركة في التصويت، وعلى استقبالهم لفوائد معبّرة من التصويت.

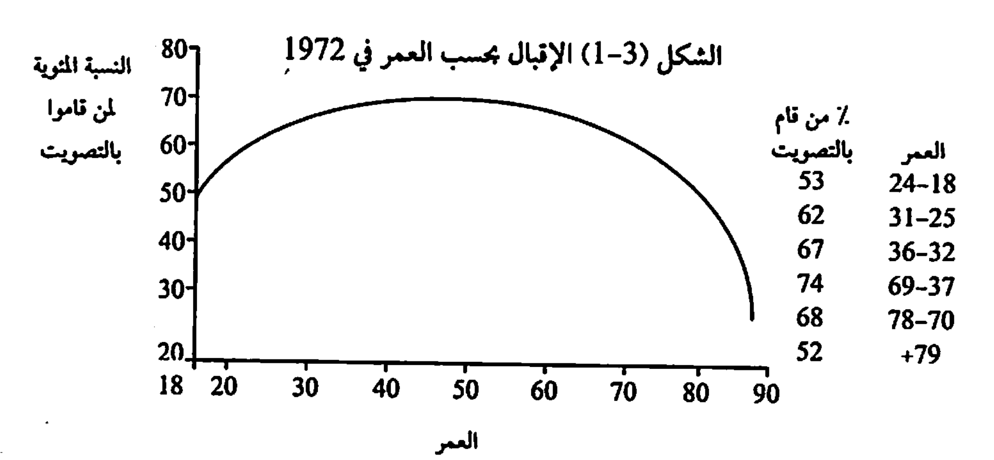
وأخيراً، يمنح التعليم الخبرة بطائفة من العلاقات البيروقراطية: مثل متطلبات التعلم، وملء النماذج والطلبات، والانتظار في الصف من أجل إنجاز المهام بشكل منظم، وتحقيق المهام في مواعيدها المحددة. وتساعد هذه الخبرة على التغلّب على المعوقات الإجرائية والمطلوبة للتسجيل ثم للتصويت. وفي الفصل الرابع سوف نقوم بفحص أثر شروط تسجيل الناخبين على الإقبال عن كثب والأسباب وراء سهولة التغلب على المعوقات للأشخاص الحاصلين على عدد سنوات أكثر من التعليم الرسمي.

3: العمر والجنس

نجد أن النظرة التقليدية للمشاركة في التصويت متدنية في بداية الشباب، ولكنها ترتفع تدريجياً - حسب الشكل (3-1) - في منتصف العمر، وتنخفض مع الانتقال إلى فئة كبار السن (ليبست 1960 ص189 فلانيغان وزينغيل 1975، ص ص25-27، ملبراث وجويل 1977، ص114). وقد استمر هذا النموذج في العام 1972 كما هو موضح في الشكل (3-1)[1]. ونجد التفسير المفضل لملبراث وجويل حول انخفاض الإقبال بين كبار السن ملخصاً كما يلي: إن السنوات الأخيرة من العمر يصاحبها الوهن الجسدي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معتدل في المشاركة (1977 ص 116). وتقودنا التحاليل المفصلة إلى التساؤل حول أهمية الصحة الجسدية كتفسير لسلوك تصويت كبار السن، ولمراجعة الأفكار السائدة حول العمر عندما تنخفض نسبة التصويت، وأنواع الأشخاص الكبار والشباب الذين من المحتمل أن يصوتوا، والأسباب وراء انخفاض الإقبال على التصويت بين كبار السن والشباب. ومن أجل الوصول إلى فهم أفضل للعلاقة الحقيقية بين العمر والتصويت، يتعين علينا تحليل العلاقات المتداخلة بين العمر والجنس والحالة الاجتماعية.

تعيش النساء سنين أطول من الرجال. وفي العام 1972 كان توقع معدل العمر أعلى للنساء بثماني سنوات منه للرجال. ولهذا فإن النساء يشكلن نسبة أكبر في فئة كبار السن من السكان. إذ يشكلن 54٪ من العمر المسموح له بالتصويت تحت سن السبعين، و58٪ من الذين تتراوح أعمارهم من 70 إلى 78 سنة، و63٪ من الأشخاص فوق سن 78 سنة. ولهذا علينا تفحص إقبال الرجال على التصويت بشكل منفصل

عن النساء. ويكشف لنا الشكل (3-2)، عدة نقاط مهمة في فروقات الإقبال بين الرجال والنساء. أولاً، يظهر الشكل في المجمل أن احتمال تصويت النساء يقل 2٪ فقط عن الرجال في العام 1972. وهذا يختلف مع المقولات التي تقول بأن إقبال الإناث على التصويت هو 10٪ أقل (حسب ملبراث وجويل 1977 ص 117)، أو 6٪ أقل (حسب أموندسن 1977 ص 124). ثانياً، يصوت النساء مثلهن مثل الرجال حتى الوصول إلى الأربعينات من العمر، حيث يبدأ تصويت النساء في التراجع قليلاً. ثالثاً، إن الانخفاض في الإقبال على التصويت بين كبار السن عند النساء هو أكثر انحداراً منه عند الرجال. وبالنسبة للرجال تبقى معدلات التصويت لديهم في سن السبعين بدرجة تصويتهم نفسها في منتصف العمر بغض النظر عن انخفاض القدرة الجسدية في الذهاب إلى مكان الانتخاب. ولا يبدأ انخفاض الإقبال بالنسبة للرجال قبل بداية سن الثمانينات، وتكون نقطة التحول هذه بالنسبة للنساء في سن أبكر. ويكون إقبال النساء في أعمار الخمسينات والستينات 5٪ أقل من الرجال، وفي سني السبعينات يبدأ انخفاض معدلات التصويت بالنسبة لهن، حيث تنخفض هذه المعدلات بشكل كبير عن الرجال في هذا العقد. فيصوت 62٪ فقط من النساء بين الأعمار 70 إلى 78 بالمقارنة بـ 76٪ بالنسبة للرجال. ويبلغ إقبال الأشخاص فوق سن 78 سنة 62٪ للرجال و 46٪ للنساء حيث يكون الفرق هنا 16٪ نقطة احتمالية.



العمر	٪ من قام بالتصويت
24-18	53
31-25	62
36-32	67
69-37	74
78-70	68
+79	52



الشكل (3-2) الإقبال بحسب العمر والجنس للعام 1972

النسبة المئوية لمن قاموا بالتصويت

العمر	الرجال	النساء
24-18	53 (10.815)	53 (12.164)
31-25	62 (9.112)	63 (9.666)
36-32	65 (50.050)	67 (5.553)
69-37	75 (30.175)	73 (33.709)
78-70	76 (3.492)	62 (4.912)
+79	62 (1.474)	46 (2.460)
المجموع	68 (60.118)	66 (68.464)

ملاحظة : أول رقم لكل فئة هو معدل التصويت للمجموعات الفرعية. أما الرقم بين الأقواس فهو الرقم المحسوب للحالات القائمة في المجموعات الفرعية.

يمكن تفسير هذا التفاوت في معدلات التصويت كالتالي: إن النساء اللواتي كانت أعمارهن فوق السبعين، قمن بتشكيل انطباعاتهن، حول صحة الأدوار السياسية للإناث، قبل تصديق التعديل التاسع عشر للدستور، وبهذا بقين محتفظات بفكرة «أن التصويت هو للرجال» (لين 1959 ص 125). وقد يتسبب هذا الشكل من النشأة التربوية في دفع النساء كبيرات السن إلى الاعتماد، بشكل أكبر، على أزواجهن في مسألة الأدوار السياسية. ولكن بسبب أن النساء يعشن فترة أطول من الرجال، فإن احتمال أن تعيش النساء كبيرات السن بدون زوج

يكون أكبر. فنجد أن 30٪ فقط من النساء في عمر سبعين سنة فما فوق كن متزوجات، ويعشن مع أزواجهن في العام 1972 بالمقارنة مع 73٪ من الرجال في هذه الفئة من العمر[2]. كما ينقص حافز التصويت لدى النساء الأرامل الأكبر سناً، بسبب اعتمادهن على أزواجهن في الأدوار السياسية. ولهذا، قبل أن نستطيع أن نعزل أثر الشيخوخة عن الإقبال، يجب علينا أن نضبط أثر الحالة الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه قد نتساءل عما إذا ما كان وجود الزوج أو الزوجة يؤثر على الإقبال في مراحل أخرى من دورة الحياة، بالنسبة للرجال والنساء. وعندما نتفحص أثر الحالة الاجتماعية على الإقبال، يصبح من الضروري أن نضع في الحسبان أن وجود الزوج أو الزوجة يرتبط بالجنس بين كبار السن، ويرتبط عكسياً بالتعليم بين الشباب حيث أن غير المتعلمين يتزوجون بشكل أسرع. كما يتعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التعليم الرسمي الضئيل لكبار السن. ففي العام 1972 كانت نسبة الذين لم يتخرجوا من المدرسة الثانوية 21٪ فقط بين الأشخاص في الفئة العمرية 18-36 سنة، بالمقارنة مع 42٪ من هؤلاء في الفئة العمرية 37-69 و 71٪ بين الذين فوق 69 سنة.

وأخيراً، علينا أن نتذكر أنه بينما يرتفع الدخل خلال منتصف العمر، فإنه ينخفض بشدة عند وصول الإنسان إلى سن متأخر. ففي العام 1972 كانت مداخيل 80٪ من الأشخاص الذين بلغت أعمارهم سبعين سنة على الأقل، تحت 7500 دولار، بينما كانت هذه النسبة مضاعفة لدى أي من الفئات العمرية الأخرى التي تحصل على مداخيل بسيطة مثل هذه. وعلى أساس نتائجنا في الفصل الثاني السابق، فإننا لا نعتقد أن أي انخفاض كبير في الدخل سينتج بالضرورة انخفاضاً مهماً في الإقبال. ولكن بياناتنا تظهر أيضاً أنه يقل احتمال تصويت الأشخاص الذين يعيشون في مستوى معيشي تحت المستوى

المتدني. وهكذا لكي نعزل أثر الشيخوخة عن أثر الفروق الحادثة الناتجة عن الكسب، يتعين علينا أن نضبط الأمر بالنسبة الدخل.

وقد اظهر باحثون آخرون أن جزءاً كبيراً من العلاقة الثنائية، بين العمر والإقبال يعكس وجود بعض المتغيرات الأخرى التي ناقشناها سابقاً. ولكن في حد معرفتنا، لم يستطع أحد تثبيت جميع المتغيرات المتداخلة. فقد قام مؤلفو كتاب «الناخب الأمريكي» بضبط الأمر بالنسبة للتعليم والجنس ووجدوا زيادة ثابتة، وأحياناً زيادة مدهشة، في المشاركة بالتصويت كدالة للعمر (كامبل 1960 ص 494). أما في الفئة العمرية من كبار السن، فقد تكونت من كل شخص فوق سن 54 سنة. وبعد 12 سنة وجد فيربا وناي (1972 ص 144) أن الأمر بالنسبة للتعليم قلل بشكل كبير الانخفاض الظاهر في التصويت للأشخاص فوق 65 سنة من العمر، بينما قام ضبط الأمر بالنسبة للدخل بعكس هذا الاتجاه. وقد ذكر جلن وجرايمز (1968 ص 565) النتائج نفسها. ومن ناحية أخرى وجدت دراسة أخيرة استخدمت مجموعة بيانات تجميعية من ست عينات مأخوذة من «دراسة الانتخابات القومية في ميشيغان» بين العامين 1952 و1972، أنه حتى مع ضبط متغيري الجنس والتعليم، يبدأ الإقبال في الانخفاض عند سن ستين سنة، وينحدر انحداراً بيناً للذين فوق سن 77 سنة (هاوت وكنوك 1975).

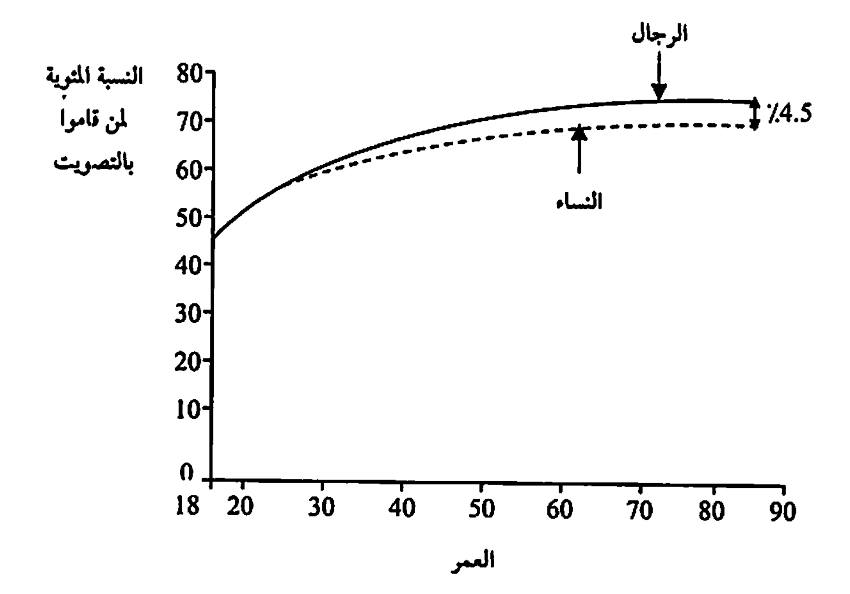
تلخيص: يرتبط العمر بخصائص ديمغرافية أخرى مرتبطة هي بدورها بالإقبال؛ هذا، في بعض الظروف على الأقل، مثال على ذلك: الجنس، والحالة الاجتماعية، والتعليم، والدخل. وباستخدام التحاليل المتعلقة بالوحدة الاحتمالية، يمكننا أن نضبط أثر هذه المتغيرات (وغيرها من المتغيرات)، وبهذا نحدد العلاقة الحقيقية بين الشيخوخة والمشاركة في التصويت. وهنا يمكننا أن نكون في وضع أفضل في الحكم على عدة بدائل من المقترحات المستحقة حول الأسباب وراء تصويت أو عدم تصويت كبار السن. وهذا في المقابل سيطور فهمنا لأسئلة

أكثر اتساعاً حول حوافز التصويت. وسنبدأ بالأثر الجزئي لمتغير الجنس على الإقبال وبعد ذلك نفحص أثر الحالة الاجتماعية. وبعد فهم علاقة هذه المتغيرات بالإقبال، يمكننا الرجوع إلى سؤالنا الأصلي حول التصويت خلال دورة الحياة.

اختلافات الجنس في الإقبال على التصويت

كما رأينا، فإن من المبالغ فيه أن نقول بأن احتمال تصويت النساء يقل من 6٪ إلى 10٪ وحدة احتمالية عن الرجال بينما نجد الفجوة الفعلية لهذه المسألة 2٪ فقط في العام 1972. ويمكننا فحص أثر الجنس على الإقبال بدقة أكبر مع تثبيت التعليم والدخل والحالة الاجتماعية ومتغيرات أخرى في المعادلة واحد. ويبين الشكل (3-3) رسماً بيانياً للعلاقة الجزئية بين العمر والإقبال للرجال والنساء مع تثبيت المتغيرات الأخرى (أي أن الشكل (3-3) هو الشكل (3-2) مرسوماً مرة أخرى بعد تجزئة أثر المتغيرات الأخرى في المعادلة واحد). ونجد أن الفجوة بين المنحنيين للرجال والنساء تمثل الأثر الجزئي للجنس على الإقبال.


الشكل (3-3) الأثر الجزئي للعمر على الإقبال بحسب الجنس



يظهر الشكل (3-3) أن الرجال والنساء يصوتون عملياً بمعدلات متساوية حتى سن الأربعين. وفي سن الأربعين تقريباً، يبدأ الإقبال للرجال والنساء بالاختلاف. وفي سن الستين تكون فجوة الإقبال بين الجنسين 2٪. وتتباعد الفجوة إلى 3.5٪ للذين في الأعمار (70-78) سنة. ويعتبر هذا الفرق صغيراً إذا ما قارناه بالرسم البياني (3-2) الذي يظهر التنوع الثنائي البسيط لكل جنس حين لم تضبط المتغيرات الأخرى. ويمكن تقديم تعليل تقريبي لكل الاختلافات في الإقبال بين الرجال والنساء كبار السن بواسطة المتغيرات الديمغرافية الأخرى.

يعزى الاختلاف المتبقي في الإقبال إلى اختلافات الأجيال في عملية التربية السياسية للنساء التي تم ذكرها آنفاً. ويمكننا الحصول على توضيح إضافي لهذا الأمر بواسطة مقارنة نتائجنا بتلك التي تم الحصول عليها من انتخابات 1952 و1956 المذكورة في كتاب «الناخب الأمريكي» (حسب كامبل لعام 1960 ص484-496 وكونفرس ونييمي 1971). فبواسطة ضبط متغيري المنطقة والتعليم، كان احتمال تصويت النساء من الفئة العمرية 55 عاماً وما فوق 14٪ أقل من الرجال في هذه الانتخابات[3]. وقد وجدنا هذه الفجوة - للعامين 1952 و 1956 - أكبر من تلك التي وجدناها في العام 1972. ولم يكن هذا التغيير الحادث في النتائج منذ الخمسينات من صنع أيدينا بسبب التحليل الدقيق والمركب للبيانات والذي تم الحصول عليه نتيجة وجود عينة أكبر، خاصة أن الفرق ثنائي التنوع البسيط والمذكور في «الناخب الأمريكي» غير مزوّد في بياناتنا. وبسبب إبقاء متغير التعليم ثابتاً في نظامي التحليل، فإن تقليل الفجوة لم يكن من صنع تقليل فروق التعليم للجنسين في الجيل الماضي، بل نحن نعتقد بأن الفرق المتقلص بين الجنسين في الإقبال ناتج عن العدد المتناقص للنساء اللواتي ارتبطن بنشأة متواضعة للأدوار السياسية والتي بالتالي توفر تأثيراً سائداً للرجال في تلك الأدوار. وبهذا يمكن التوقع أن

هذا الفرق في الإقبال سيصل قريباً إلى الاختفاء، حيث أن المجموعة الحالية للنساء كبيرات السن سوف يوافيها الموت بعد فترة. وبرغم من استمرار اعتقاد بعض النساء كبيرات السن الحالي بأن التصويت هو للرجال، فإن هذا الاتجاه لا يظهر بين النساء تحت الستين عاماً. وعلى عكس تأكيد بعض أتباع الحركة النسائية أن ما يسمى «بفكر الجنسوية» (أمندسن 1977 ص137) لا يؤثر بالضرورة على التصويت بالنسبة للنساء اللواتي تمت نشأتهن منذ تبني «التعديل التاسع عشر» للدستور.

وقد ظهر مؤخراً تفسير بديل لسبب تصويت النساء تحت سن الستين معدل تصويت الرجال نفسه. فقد بيّنت كريستي أندرسون (1975) أن التغير الحادث هنا يمكن تفسيره بالأعداد المتزايدة للعاملات من النساء، حيث إن معدلات إقبال النساء اللواتي يبقين في البيوت تنقص عن معدلات إقبال الرجال العاملين والنساء العاملات على السواء. ولكننا لم نجد مثل هذا الفرق. فقد وجدنا أن احتمال تصويت العاملات من النساء لم يزد عن غيرهن[4]. وبسبب أن الفرق بين إقبال الذكور والإناث ضئيل ومركّز بين كبار السن، فإنه لا يوجد سبب هنا لمتابعة فهم المقترحات المتعددة الأخرى حول الاختلافات في الإقبال بين الجنسين، كمثل تلك الفجوة الكبيرة بين الفقراء، والأشخاص الذين يسكنون الريف، والجنوبيين وما إلى ذلك (كونفرس ونييمي 1970 ص 445-446).

الحالة الاجتماعية

يزداد احتمال تصويت الأشخاص المتزوجين عن العازبين أو المنفصلين أو المطلقين أو الأرامل. ويكون أثر الزواج متساوياً للرجال والنساء، ولكن، كما يظهر الجدول (3-1) يختلف هذا الأثر مع اختلاف العمر والتعليم. ففي الفئة العمرية (18-24) سنة يرفع الزواج احتمال التصويت بـ 3٪ نقاط فقط. أما في

الفئة العمرية (25-31) سنة فالاحتمال يرتفع بـ 5٪، وللفئة (32-36) 6٪. ويكون أثر الزواج في هذه الفئات العمرية الأصغر سناً نفسه لكل مستويات التعليم ؛ فيتأثر خريجو الجامعات وتاركو المدرسة الثانوية بشكل متساوٍ نتيجة لوجود زوج (أو زوجة). وبالطريقة نفسها يؤثر الزواج على المتعلمين بشكل متساوٍ أيضاً في جميع الأعمار. ويلاحظ فرق صغير نسبياً في هذا الأمر موجود عند البالغين الصغار وعند من هم في منتصف العمر وعند كبار السن المتخرجين من الجامعات على حدٍ سواء. ولكن نجد ازدياد أثر الزواج مع تقدم العمر عند الأشخاص الذين هم فوق 36 عاماً من العمر والذين لم يتخرجوا من الجامعات، كما يكون في حده الأعلى عند الذين لم يحصلوا على تعليم كافٍ. ويقل احتمال التصويت بـ 20٪ نقطة احتمالية للأشخاص الذين هم فوق الـ 78 سنة من العمر والذين حصلوا فقط على الشهادة الابتدائية والذين لم يسكنوا مع زوج أو زوجة. كما يقل احتمال الإقبال 14٪ نقطة بين الأشخاص الذين هم من العمر نفسه والدارسين من سنة إلى ثلاث سنوات في الجامعات والذين لم يتزوجوا. وباختصار يقود الزواج إلى إقبال مرتفع وهذا الأثر يكون في أوجه بين كبار السن وغير المتعلمين.

جدول (3-1): تأثير الزواج على المشاركة في التصويت حسب العمر والتعليم (بالنسبة المئوية)

سنوات التعليم	العمر 18-24	25-31	32-36	37-69	70-78	78 +
0 – 8 (مدرسة ابتدائية)	2	4	5	13	16	20
9 – 12 (مدرسة ثانوية)	3	5	7	11	13	17
1-3 سنوات جامعية	3	5	8	8	9	14
4 سنوات جامعية	3	5	6	6	6	6
5 + سنوات جامعية	3	4	4	4	4	*
المجموع	3	5	6	11	13	19

ملحوظة: عدد الحالات أقل من أن يسمح بتقديرات موثوق بها.

كل إدخال لكل خلية في الجدول السابق هو تقدير للوحدة الاحتمالية (انظر الملحق ج) للتأثير على الإقبال بالنسبة لحالة الزواج والسكن مع زوج أو زوجة بالمقارنة مع معدل التصويت لكل تصنيف معطىً للأشخاص العازبين أو المطلقين أو الأرامل أو المنفصلين.

وقد اقترح «الناخب الأمريكي» أن أحد أسباب وجود هذا النمط هو ما يلي:

تشير دراسة لمقابلات جرت مع بعض الأشخاص الذين ذهبوا إلى مراكز الاقتراع دون أن يكون لديهم حافز عالٍ للتصويت، إلى أن أهم عامل قام بتحفيزهم للإقبال على التصويت هو التأثير المتداخل فيما بينهم. وتظهر أهمية التأثير الشخصي بشكل خاص فيما بين العائلات (كامبل وآخرون 1960، ص109).

يعتبر الزواج إلى حد كبير أهم مصدر لهذا النوع من التأثير. فالناس الحاصلون على حافز سياسي مستقل قليل هم الأكثر احتمالاً في التجاوب مع المحفّز السياسي من الحاصلين على استمرارية في العلاقات السياسية. كما يهيئ الزواج لظهور حالة يتعزز فيها تفكير واعتقاد الشخص (من الناحية السياسية). فيميل الأزواج للحصول على أفضليات متشابهة مهما كانت ضعيفة. قد يكون تشجيع الزوج أو الزوجة هو الدفعة الضرورية للذهاب إلى الانتخابات. وإذا كان لأحدهم ميل ضعيف للتصويت، فإن ظهور عضو آخر في العائلة له بعض الميل في الاتجاه نفسه، سيرفع احتمال تصويت الاثنين. وقد وجد جلاسير (1959) أنه من غير الشائع أن يصوت أحد الزوجين ولا يصوت الآخر؛ فإما أن يصوت الاثنان أو يمتنع الاثنان. وقد وصل إلى نتيجة أن قرار التصويت لكثير من الأزواج هو عمل مشترك. ونجد أهمية هذا النوع من التأثير حيث يكون الاهتمام في السياسة بين العائلات منخفضاً. وبما أن الاهتمام في السياسة يزداد

مع التعليم، فقد وجد جلاسير أن التأثير الأكبر للزواج يظهر على من هم أقل تعليما.

وقد يكون التأثير الصغير والنسبي للزواج على معدلات التصويت للذين هم في سن الشباب ناتجاً عن خطأ في القياس. وما قلناه حول ديناميكية التأثير الشخصي في العائلة، ينطبق على الأفراد غير المتزوجين أيضاً والذين يعيشون معاً. فقد قدر مكتب إحصاء السكان أن حوالي 1.3 مليون شخص كانوا يسكنون مع أشخاص آخرين من الجنس الآخر في العام 1976 (سان فرانسيسكو كرونيكيل 27 يوليو/تموز 1977). ونحن نفترض أن هؤلاء الأشخاص هم بالدرجة الأولى في سن الشباب، وأنه بالرغم من اعتبارهم عزاباً، فإنهم يشاركون المتزوجين كل الصفات والفوائد التي يمتاز بها المتزوجون بالإضافة إلى الجوانب الأخرى من الحياة. ويمكن اعتبار هذا الأمر نفسه صحيحاً بين مجموعة أخرى ليست من المتزوجين ولكنها تشكل عدداً مهماً رغم أنه مجهول؛ وهي مجموعة مثليي الجنس (الشاذون جنسياً الذين يعيشون مع فرد من نفس الجنس). ومرة أخرى نقول بأن هذه المجموعات تعتبر أكثر ندرة بين كبار السن.

كبار السن

حتى هذه النقطة كان جلّ حديثنا يتركز على الفروق بين الجنسين في الإقبال وخاصة بين كبار السن. وقد نسبنا كثيراً من الهبوط الإجمالي في التصويت إلى فروق الأجيال في نشأة النساء التربوية، وإلى تأثير السكن بدون شريك (زوج أو زوجة)، كما أننا رأينا أن الحالة الاجتماعية وتأثير الحالة الاجتماعية هما دالة للعمر. كما أشرنا أيضاً إلى أن لكبار السن تعليماً أقل ومداخيل أقل. والآن لنبحث في سؤالنا الأصلي: ما هو أثر الانتقال إلى فئة كبار السن على احتمال التصويت؟

جدول (3-2): المشاركة في التصويت حسب العمر والتعليم (بالنسبة المئوية) في عام 1972

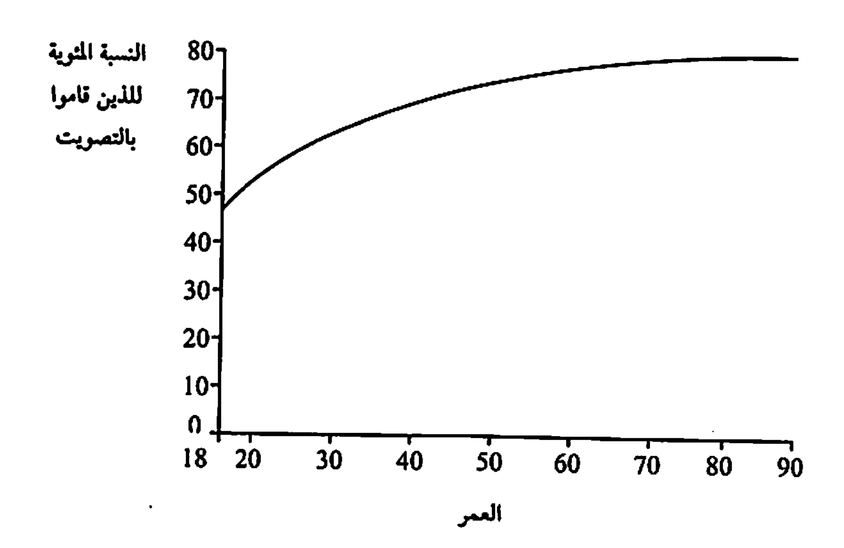
سنوات التعليم	العمر						
	24-18	31-25	36-32	69-37	78-70	+78	المجموع
0 – 8 (مدرسة ابتدائية)	14	26	36	56	58	44	52
9 – 12 (مدرسة ثانوية)	44	55	63	75	76	63	65
1-3 سنوات جامعية	72	76	79	87	85	72	79
4 سنوات كلية جامعية	76	84	89	90	85	75	86
5 + سنوات جامعية	85	86	91	93	94	80	91
المجموع	53	62	67	74	68	52	67

ملحوظة: نستخدم هنا جداول متقاطعة بسيطة لكل العينة، حيث نجد أن الإدخال في كل خلية هو النسبة المئوية للأشخاص المصوتين بحسب التركيبة المعطاة للمتغيرين المشتركين: العمر والتعليم. فعلى سبيل المثال 36٪ من الأشخاص في الفئة العمرية (32-36) سنة الذين لم يلتحقوا بالمدرسة الثانوية قاموا بالتصويت.

قبل الدخول في موضوع معاملات الوحدة الاحتمالية التي نبني عليها تقديراتنا لأثر العمر (والشباب) على الإقبال، فإن من المفيد أن ننظر إلى الجدول المتقاطع (3-2) والذي يصف التقاطع بين الإقبال والعمر مع ضبط التعليم فقط. ويظهر الجدول (3-2) زيادة في الإقبال في الفئة العمرية (70-78) سنة لعدة تصنيفات تعليمية، ويوجد في مجموعة واحدة فقط، وهي الأشخاص المتعلمين لمدة أربع سنوات في الجامعات، انخفاض يزيد عن 2٪ وحدة احتمالية. وبهذا فإن ضبط التعليم لوحده يقلل أغلب الانخفاض الحادث في السنوات المتقدمة من العمر والموصوف في الشكل (3-1).

ويمكن تلخيص التحليل متعدد الجوانب الذي صار ممكناً بسبب استخدام نظام تحليل الوحدة الاحتمالية، في الشكل (3-4). ويظهر هذا الشكل أنه عندما يتم تثبيت المتغيرات الديمغرافية الأخرى، فإن التقدم في العمر بحد ذاته لا ينتج انخفاضاً بل زيادة في الإقبال. ويبدأ معدل الزيادة في التصويت بالاستقرار حول سن 55 سنة، ولكن يستمر الإقبال في الارتفاع بخطى بطيئة التزايد خلال السبعينات[5]. ولا يمكن تفسير الهبوط في الإقبال بين الأشخاص فوق سن الستين. والذي يظهر في الشكل (3-1) بكبر العمر بل بالاختلافات في التعليم والحالة الاجتماعية والجنس[6]. وهذا يسمح لنا برفض بعض التوضيحات التي تفسر الانخفاض في الإقبال بين الكبار المتقدمين في السن، والتي تعزو سبب هذا الانخفاض إلى بداية الضعف الجسدي وقلة الاستعداد النفسي للمشاركة في الحياة الاجتماعية مع اقتراب الشيخوخة المتقدمة (كونفرس ونييمي 1971 ص445).

الشكل (3-4) الأثر الجزئي للعمر على الإقبال



يمكننا القول بأن نتائجنا حول زيادة الإقبال مع تقدم العمر، ليست فريدة. وقد تحدث باحثون آخرون حول الموضوع نفسه (كامبل 1960 ص 493-497، جلن وجرايمز 1968)، ولكنهم قدموا تفسيرات مختلفة لنتائجهم. فقد قلب جلن وجرايمز «فرضية الانسحاب» المألوفة رأساً على عقب، والقائلة بأن انسحاب من هم في عمر متقدم من المجتمع، يكون ذا طبيعة تصاعدية، وبالتالي يتم انخفاض الاحتمال في التصويت. وقد تقبَّل الاثنان حقيقة الانسحاب ولكنهما ناقشا هذا بعيداً عن توقع حدوث انخفاض في التصويت، حيث إن عملية الانسحاب تجلب معدلات إقبال أعلى، لأن المشاركة في الحياة السياسية تملأ الفراغ في الوقت الذي يحدث لمثل هؤلاء (كبار السن) نتيجة الانقطاع عن أية التزامات أخرى. لقد تناولت وجهة نظرهما منهجاً نظرياً رئيسياً في الإقبال يستحق الإشارة إليه بكامله كما يلي:

قد تعوض زيادة ما في الاهتمام السياسي، خسارة فرصة الاهتمام بأمور أخرى، أو الميل لممارسة اهتمامات أخرى. وهناك فرضية لها علاقة بهذا الموضوع تقول إن الاهتمام السياسي مرتبط ارتباطاً عكسياً بدرجة الانهماك بالمشاكل والطموحات الشخصية، وضرورات الحياة اليومية، والاهتمامات غير السياسية. فعندما يتقاعد الزوج، يصبح هناك القليل من الأمور التي قد ينشغل فيها الزوج والزوجة على حد سواء. وبهذا، يصبح الاهتمام بالسياسة لكثير من الناس بديلاً وظيفياً للنشاطات والاهتمامات التي استوعبت معظم الوقت والطاقة في المرحلة السابقة من العمر. ونحن نعتقد بأن التفسير الأساسي (للتنوع في الإقبال بين الأفراد الذين هم من أعمار مختلفة) هو في الفرق الحاصل نتيجة الانتقال عبر مراحل متعددة من دورة الحياة، والذي يتسبب في تشويش التأثيرات، والحاجة إلى التعويض في النشاطات والاهتمامات بسبب النقص فيها. ويمكن للتنوع في تشويش التأثيرات، أن يساعد على تفسير الاختلافات في

المشاركة السياسية بحسب الجنس والمستوى الاجتماعي، إذ إن ضرورات الحياة اليومية، بالتأكيد، تعتبر أموراً مستعجلة في المستويات الاجتماعية المتدنية، كما يقل ارتباط المهام اليومية للزوجة أو الأم بشكل أقل وضوحاً بالمسائل السياسية، وبالتالي يزداد ابتعادها عن السياسة أكثر من المهام الوظيفية لزوجها. (جلن وجرايمز 1968 ص 564، 574).

ويتضمن هذا التفسير عدة افتراضات حول مشاركة تصنيفات ديمغرافية متعددة في التصويت تتناقض مع بياناتنا: مثلاً: إن معدل تصويت الزوجات أقل من معدل تصويت النساء العاملات أو الرجال، أو أن إقبال الأشخاص من مستويات اجتماعية متدنية على التصويت يمكن تفسيره بشكل أساسي ببلوغهم مستويات معينة في التعليم. والأهم من ذلك أن نتائجنا لا تزودنا بدليل يدعم المقترحات التي تتناول انخفاض احتمال التصويت للأشخاص الذين لديهم، أقل أو أكثر، من الوقت الحر، لممارسة نشاطاتهم واهتماماتهم الأخرى. وفي الحقيقة أن العكس صحيح. فحيثما ندرك أن هناك كماً نسبياً من الوقت الحر متوفر لتصنيفات ديمغرافية مختلفة، فإنه دائماً ما يكون الإقبال أعلى للمجموعات التي لديها قلة من الوقت. ويمكن اعتبار الشيء نفسه صحيحاً لمساعٍ اخرى. فأنواع الأشخاص الذين يصوتون بكثرة، هم الأشخاص الذين ينتمون إلى المنظمات (بارنز 1977).

ويأخذ مؤلفو «الناخب الأمريكي» مساراً مختلفاً لتفسير «لماذا يزداد الإقبال مع تقدم العمر» حيث يعلقون بـ:

ليست الاختلافات التحفيزية التي تنشأ نتيجة التعليم، هي نفسها العمليات التي تجذب أعداداً غير متناسبة من كبار السن إلى الانتخابات... و

لا شيء من الشروط التحفيزية الرئيسية - مثل المشاركة السياسية أو الإحساس بالكفاءة السياسية أو بالواجب الوطني - والتي تتدخل بين تزايد

التعليم وإقبال عالٍ للتصويت، يتغير بشكل منظم بحسب العمر، بطريقة يمكنها إقناعنا بأنها شروط تحفيزية متدخلة في المسألة هنا (كامبل 1960 ص494-95).

إننا لا نعترض على فكرة «أن المشاركة في أية نتيجة انتخابية ترفع الإقبال» (أنظر الفصل الثاني). ولكن لم يتم تدعيم التصريح عن الأسس التحفيزية المختلفة بتحليل أكثر دقة للبيانات. ولدى تحليل بيانات ميشيغان لانتخابات 1972، لم نجد علاقات هامة بين العمر ومثل هذه الشروط التحفيزية كالاهتمام بالحملة الانتخابية والسياسة واستخدام الإعلام الموجه للحشود والمعلومات السياسية. ومع ذلك فإن هذه النتيجة بالكاد تكون جازمة بسبب العلاقة العكسية المشار إليها بين العمر والتعليم. فقد وجدنا عند ضبط التعليم أن بين الأشخاص الذين لم يلتحقوا بالجامعات، قدَّم العمر زيادة جوهرية في الاهتمام بالسياسة، واستخدام وسائل الإعلام والمعلومات السياسية. ولم توجد هذه العلاقات بين الأشخاص الذين التحقوا بالجامعات، وفي الحقيقة أن المعرفة بالسياسة انخفضت مع تقدم العمر في هذه المجموعة. وسنعود إلى هذه النتائج عندما نناقش الزيادات في الإقبال في بداية دورة الحياة وفي منتصفها. ولكن نكتفي هنا بالإشارة إلى أن العمر والتعليم يرتبطان بشكل مؤكد بنمط تحفيزي مشابه.

أثر قابلية الحركة على الإقبال على التصويت

إن نظرة سريعة إلى الشكل (3-4) كافية لأن تبدد أية شكوك حول الحكمة القديمة القائلة «إن الشباب لا يصوتون كثيراً» . كما قامت التحليلات متعددة التنوع (مثل الجداول القاطعة) والتي أثبتت بطلان فكرة انخفاض الإقبال لدى كبار السن، بتقوية العلاقة بين الشباب وعدم التصويت. ومع ضبط خصائص ديمغرافية أخرى، نجد أن الأشخاص في الفئة العمرية (18-24) سنة هم أقل

احتمالاً بـ 28٪ لأن يصوتوا من الذين في سن 55 سنة، أما الذين في الفئة العمرية (25-31) سنة فتقل احتمالية تصويتهم بـ 21٪ فقط.

لقد لاحظنا في الفصل 2 أن العلاقات بين التعليم والدخل والمهنة مع الإقبال كانت متشابهة في العام 1972 والعام 1974، ما عدا الانخفاض الصغير الذي يحدث لدى المزارعين من سنوات الانتخابات الرئاسية إلى نصف الفصلية. ونلاحظ وجود استثناءً جوهرياً في مشاركة الشباب في التصويت، حيث تكون علاقة العمر بالإقبال أقوى في الانتخابات نصف الفصلية منها في الانتخابات الرئاسية. ويمكن ملاحظة هذا التفاوت بسهولة في التركيبة العمرية للسكان الذين قاموا بالتصويت في العامين 1972 و 1974. إذ يشكل الأشخاص الذين هم تحت العمر 32 سنة 28٪ من الناخبين في العام 1972 و22٪ فقط من الذين انتخبوا في العام 1974.

وبشكل عام تعتمد محاولات تفسير الإقبال المتدني من قبل الشباب على عبارات مثل «الاستقرار». ويلمح هذا التعبير ليس فقط إلى قلق الشباب، بل إلى تنقّلهم الكثير وإلى معوقات قانونية معينة متعلقة بمشاركتهم بالتصويت ومرتبطة بمدة سكنية قصيرة (فيربا وناي 1972 ص 139). ففي الحقيقة أن الشباب يتنقلون بتكرار أكثر من بقية السكان، ونحن هنا سنرجع نظرة مباشرة على أنماط التصويت لديهم إلى أن نتناول سؤال قابلية الانتقال. ولكي نفعل هذا، ينبغي علينا أن نتحول إلى مسح إحصاء العام 1974 حيث أن دراسة العام 1972 لم تتحقق من قابلية الحركة والانتقال. وكما يظهر الجدول (3-3) فإن العلاقة بين سن الشباب وقابلية الحركة السكنية (بين سكن وسكن)، قوية جداً. فقد كان هناك انتقال لـ 60٪ من الأشخاص تحت سن 32 سنة خلال السنتين السابقتين أي بين العامين 1972 و 1974، بالمقارنة مع 39٪ للفئة العمرية (32-36) سنة، و19٪ للفئة (37-69) سنة، و14٪ للذين هم أكبر من 69 سنة. وقد

تحرك تقريباً 20٪ من خريجي الجامعات بين فترات الانتخابات مقارنة مع 11٪ من الذين لم يلتحقوا بها.

جدول 3-3: العمر ومدة الإقامة في عام 1974 (بالنسبة المئوية)

مدة الإقامة في العنوان الحالي	العمر					
	24-18	31-25	36-32	69-37	78-70	78 +
أقل من 4 شهور	٪18	٪12	٪7	٪3	٪3	٪2
4 – 11 شهر	19	18	11	5	4	4
1 – 2 سنة	20	30	21	11	8	8
3 – 5 سنوات	11	25	26	15	10	11
6 – 9 سنوات	8	9	21	16	13	11
10 سنوات فأكثر	25	6	15	50	62	64
المجموع	٪101	٪100	٪101	٪100	٪100	٪100

ملحوظة: الإدخال في كل خلية من الجدول السابق هو النسبة المئوية للأشخاص المشار إليهم في الفئة العمرية، والذين سكنوا في العنوان الحالي للمدة المشار إليها.

قبل العام 1972 تعارض المتنقلون مع القوانين التي كانت تتطلب سنة أو أكثر من الإقامة قبل أن يصبح لديهم الحق في التصويت. ولكن مع انتخابات 1972، أزالت قرارات التشريع والمحكمة هذه المتطلبات، فأصبحت متطلبات الإقامة في كل الولايات (ما عدا اثنتين) لا تتجاوز الشهر الواحد من أجل التصويت. وكما سنرى في الفصل الرابع لم يكن لمتطلبات الإقامة أي أثر على الإقبال في العام 1972. وكان التقييد القانوني المهم هو تاريخ الإغلاق - أي الموعد النهائي للتسجيل. وكان تأثير هذا محدوداً أيضاً بالطريقة نفسها لمتطلبات الإقامة.

وبالرغم من أن هذه الإصلاحات أزالت العوائق القانونية للتصويت للأشخاص الذين تنقلوا قبل شهر على الأقل من موعد الانتخابات، فقد كان لتغيير السكن تأثير سلبي على احتمالية التصويت، كما يظهر الجدول (3-4). فعندما نقوم بتثبيت جميع المتغيرات الديمغرافية الأخرى، نجد أن احتمال تصويت الأشخاص الذين سكنوا في عناوينهم الحالية لمدة أقل من أربعة أشهر قبل

جدول (3-4): تأثير الانتقال على المشاركة في التصويت في عام 1974 (بالنسبة المئوية)

العمر	مدة الإقامة في العنوان الحالي				
	أقل من 4 شهور	4-11 شهراً	1-2 سنة	3-5 سنوات	6-9 سنوات
18 – 24	17-	15-	12-	4-	2-
25 – 31	23-	23-	19-	8-	0
32 – 36	28-	26-	21-	9-	1-
37 – 69	31-	28-	23-	11-	2-
70 +	26-	23-	18-	8-	0
المجموع	23-	22-	19-	9-	1-

ملحوظة : كل إدخال في كل خلية هو الوحدة الاحتمالية (أنظر الملحق ج) لأثر الإقامة في مكان السكن الحالي لمدة الوقت المشار إليه على التصويت بالمقارنة مع إقبال هؤلاء الذين هم في الفئة العمرية نفسها ولم يتنقلوا لمدة عشر سنوات أو أكثر.

انتخابات العام 1974 هي 23٪ وحدة احتمالية أقل من هؤلاء الذين لم يتنقلوا على الأقل لمدة عشر سنوات. وللذين أمضوا سنة أو سنتين في بيت جديد، لا زال المعدل أقل 19٪. وعلى كل حال إن تأثير قابلية الحركة والانتقال انخفض بحدة بعد سنتين. فنجد هنا أن احتمال تصويت الأشخاص الذين تنقلوا قبل ثلاث إلى خمس سنوات من انتخابات 1974 هو 9٪ أقل من هؤلاء الذين بقوا في المكان نفسه لمدة عشر سنوات أو أكثر.

ويمكننا أن نفهم بسهولة لماذا يكون الأثر على الإقبال كبيراً بين الذين انتقلوا مؤخراً. وكما يشير لين فإن حالة الأشخاص الذين ينتقلون حديثاً إلى حي ما تميل إلى قلة في روابط الزمالة فيه، وإلى قلة في المعلومات عن شؤون سكانه، وإلى قلة في الاتصالات السياسية مع أفراده، وقلة السند العاطفي والمادي في توترات المجموعة الجديدة والتي تعبر عن نفسها بالسياسة (1959ص 267). كما أن الانتقال أيضاً يتطلب فترة للتعديل مثل، التأثيث، وترتيب بيت

جديد، والالتحاق بمدارس جديدة، وتحديد الأوقات الجديدة للعمل، والتعرف على الجيران، وتحديد مواقع الدكاكين والأسواق والخدمات. فعندما يواجه الشخص متطلبات كثيرة وعاجلة مثل هذه، يكون الوقت غير متوفر لديه للتفكير في السياسة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانشغال بالتكيف مع بيئة جديدة يجعل حتى أبسط النشاطات السياسية الأولية مثل التسجيل للتصويت، صعبة للغاية وحتى لو استطاع الشخص عمل ذلك في ساعة مناسبة أو في مكان السكن نفسه. كما لا يمكن تفسير الإقبال المتدني للأشخاص الذين انتقلوا أكثر من أربعة أشهر قبل الانتخابات بسبب الحرية القانونية؛ الحرمان من حق الاقتراع القانوني، إذ نجد أنه ليست هناك ولاية واحدة لديها متطلبات الإقامة القانونية أو مواعيد تواريخ نهائية بمنع التسجيل لأكثر من 60 يوماً قبل يوم الانتخابات، كما كان لمعظمها موعد نهائي يقل عن 30 يوماً قبل يوم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك صوت الأشخاص الذين انتقلوا سنة أو سنتين قبل موعد الانتخاب أكثر بقليل من هؤلاء الذين انتقلوا أربعة شهور قبل ذلك. ولذلك فإن الحاجة لإعادة تأسيس الأهلية للتصويت هي بحد ذاتها المانع الذي يجب أن يتم التغلب عليه.

تبين حقيقة الانخفاض الحاد لأثر الانتقال إلى 9٪ للذين سكنوا في عناوينهم الجديدة لمدة ثلاث إلى خمس سنوات، أن هناك ضرورة لوجود إثارة في الانتخابات الرئاسية تعيدهم إلى مكاتب التسجيل. كما يبدو أن الحافز الأضعف للانتخابات نصف الفصلية لا يدفع المتنقلين منذ الانتخابات الأخيرة لأن يسجلوا ويصوتوا. وإذا ما وجد البحث اللاحق أنه ليس لحركة التنقل السكني أثر كبير على الإقبال في الانتخابات الرئاسية، فإن بإمكاننا أن نحدد هنا متغيراً متدخلاً - حركة التنقل السكني والحاجة لإعادة التسجيل - يساعد على تفسير الإقبال المتدني على الانتخابات نصف الفصلية والرقم الصغير غير المتكافئ

للناخبين الشباب في مثل هذه الانتخابات. والتصويت نصف الفصلي يقل جزئياً لأن ثلث السكان الذين انتقلوا منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة يبلغ 20٪ من هؤلاء الذين لم ينتقلوا في الفترة نفسها. وإذا كان هذا التخمين صحيحاً، فإن أي نوع من التغيير القانوني يبرز الحاجة لأن يعاد التسجيل للانتخابات بعد انتقال معين، يترك أثراً أكبر على الإقبال، على الانتخابات نصف الفصلية منه على الرئاسية.

وكما يشير الجدول (3-4) فإنه ليس للانتقال الأثر نفسه على جميع الناس. وبرغم أن أكثر المتنقلين هم من الشباب إلا أنهم أقل الأشخاص تأثراً من الانتقال. فبالمقارنة، يقل احتمال تصويت الأشخاص غير المتنقلين لمدة عشر سنوات، فإن الأشخاص ضمن الفئة العمرية (18-24) سنة يقل احتمال تصويتهم عن 17٪، بينما نجد أثر الانتقال للأشخاص في الفئة العمرية (37-69) سنة على شكل انخفاض يبلغ 31٪ نقطة احتمالية. وهذا يبين أن ما يؤثر على الإقبال هو التكلفة النسبية لإعادة الانتقال. ففي مرحلة البلوغ المبكر لا يعتبر الانتقال عبئاً: لأن الالتزامات العائلية والاجتماعية تكون أقل، كما تكون حيازة الممتلكات والفوائد والاهتمامات أقل. ولكن مع تقدم أعمار الأشخاص يصبح هناك مدى أوسع من الممتلكات والفوائد والارتباطات - مثل امتلاك بيت، وعقود عمل، وأصدقاء ونشاطات حرة، والعضوية في منظمات، وأبناء في المدارس - الأمر الذي يجعل الانتقال أمراً صعباً. وبالتالي، فإن تكاليف الانتقال للأشخاص في هذه الفئة العمرية أكبر للشباب وللكبار.

ويظهر نمط مشابه عندما نفحص أثر الانتقال على اختلاف التعليم بين الأشخاص. فيكون أثر أي تغيير حديث في السكن أكبر على أغلب المتعلمين. فالانتقال خلال سنة الانتخابات يقلص إقبال المتخرجين من الجامعات بـ 8٪ أكثر من تخفيض الإقبال للذين لم ينتسبوا بالجامعات. ويختفي الاختلاف في

التأثير بحلول السنة الثانية بعد الانتقال. ومثلهم مثل الأشخاص في منتصف العمر يواجه الأشخاص الأفضل تعليماً تكاليف أكبر عندما ينتقلون.

وبالملخص تخفض حركة الانتقال احتمال تصويت الفرد إلى درجة كبيرة. ولا تعتبر الانتخابات نصف الفصلية مهمة بشكلٍ كافٍ لتحفيز العديدين من المنتقلين لأن يسجلوا ويصوتوا. كما تكون تكاليف الحصول على معلومات عن التصويت في مجتمع جديد عالية، إضافة إلى أن السنة التي لا تتم فيها الانتخابات تجعل حافز التصويت متدنياً.

الشباب وأدوار البلوغ

تفسر التغييرات المتكررة في السكن جزءاً من فجوة الإقبال بين الشباب وذويهم (فيربا وناي 1972 ص 146). وهناك تفاوتات جوهرية في معدلات التصويت بين الأشخاص من مختلف الأعمار الذين يسكنون في المكان نفسه وللمدة نفسها من الزمن. فنجد أن احتمال التصويت يزيد مرة ونصف إلى مرتين بين الأشخاص في الفئة العمرية (37-69) سنة لأي مدة من السكن عن الأشخاص حديثي البلوغ.

ومع ذلك فإن الحركة الجغرافية تشكل جانباً واحداً من جوانب الاستقرار، وتبين الفقرة التالية عناصر أخرى لهذا الجانب:

يتطلب الاهتمام في السياسة من الأعين أن تكون موجهة إلى الخارج - أي القدرة لتوجيه بعض الانتباه إلى الأحداث التي تقع خارج الحياة اليومية المباشرة المهمة للمجتمع المحيط. ولا يمكن تجنب انشغال الشباب، في أعمار العشرينات، وغير المتزوجين، بمطلبين شخصيين: مطلب الزواج أو الرفقة مع الجنس الآخر، ومطلب العمل المناسب. وتكون هذه المطالب غير متناسبة، إلى حد ما، مع توجيه الانتباه إلى الأحداث الأهم. وبمجرد الحصول على الرفقة المناسبة — وما

قد يصاحب ذلك في العادة من عمل مناسب أو مقبول - يبدأ الفرد في القيام بدور أكثر استقراراً في حياة البلوغ حيث يمكنه أن يوجه اهتمامه إلى أمور خارجية وفي اتجاه جديد. عند هذه النقطة فقط يبدأ نضوج اهتمامه في الأحداث السياسية التي تجري حوله (كونفرس ونيمي 1971 ص 461).

وبالطريقة نفسها يقول ملبراث وجويل «إن فئة المواطنين الشباب غير المتزوجين، والمندمجين هامشياً مع مجتمعهم، أكثر مجموعة غير مبالية بالمسائل السياسية» (1977 ص 115). ويستنتج هذان الكاتبان :

يشير النسق الكامل من البيانات إلى أن هناك ثلاثة متغيرات متداخلة تربط العمر بالمشاركة: الأول الاندماج بالمجتمع المحيط والتكامل معه، والثاني يتعلق بتوفر الوقت لصرفه في السياسة، والثالث الصحة الجيدة. وينمو التكامل مع المجتمع تدريجياً مع الزواج، ومسؤولية العمل، وتكوين الأسرة، وبهذا ترتفع المشاركة تدريجياً مع تقدم العمر حتى تصل إلى مرحلة النضوج في سن 35 أو 40 سنة (ملبراث وجويل 1977 ص 116).

وبالمختصر تقول الفرضية بأن معدل التصويت يرتفع عندما يدخل الشباب في أدوار البلوغ. ويعتبر الأشخاص المتزوجون في الأعمار الشابة أكثر استقراراً وأكثر نضجاً من الشباب غير المتزوجين. وتقودنا فرضية «دور البلوغ» لأن نتوقع زيادات جوهرية في الإقبال بين الأزواج من الشباب. ولكن كما يظهر الجدول (3-1) فإن أثر الزواج على الإقبال يكون الأضعف على الأشخاص في سن الشباب ثم يرتفع بثبات مع تقدم العمر. ويعد الإقبال بين الأزواج الشباب في الأعمار (18-24) سنة 3٪ أعلى من هؤلاء غير المتزوجين في الفئة العمرية نفسها. وهي أعلى بـ 5٪ من الذين في الفئة العمرية (25-31). ويمكن مقارنة ذلك بفرق 11٪ في الفئة العمرية (35-69) سنة، وتصل النسبة إلى أعلى من ذلك بكثير بين كبار السن. وحتى لو اعتقدنا أن فجوة الأزواج الشباب هذه

منخفضة بسبب وجود أعداد عالية من العلاقات غير الزوجية، فإن من الصعب أن نجد ما يدعم هذه الأرقام بفكرة أن أدوار البلوغ لها ارتباط عالٍ بالتصويت. وإلى الحد الذي يمكن فيه اعتبار فكرة «السكن معاً» تمضية للوقت بين الشباب – حيث أن الشباب ينمو في هذا النمط من الحياة – فإن الوصول إلى العلاقة الزوجية يمكن اعتباره مؤشراً لافتراض دور البلوغ، وبهذا نعود إلى حقيقة أن الزواج يحمل أثراً أقل على الإقبال بين الشباب عنه بين أية مجموعة أخرى. ولهذا فنحن نفسر العلاقة بين الزواج والإقبال على انه مسألة تعزيز متبادل وليس افتراضاً لأدوار البلوغ. ومهما كان تعريف البلوغ فنحن نفترض أن الوصول إلى هذه الحالة ليس عملية تستهلك الكثير من حياة الفرد.

وهناك طريقة أخرى لفحص فرضية دور البلوغ، وتقوم هذه الطريقة على إجراء مقارنة بين طلاب المدارس وبين الذين تخرجوا منها. وإذا صحت الفرضية فيمكننا أن نتوقع تصويتاً أقل بين الطلاب عنه بين الأشخاص الذين يعيشون في عالم البلوغ في سوق الوظيفة. ولحساب أثر «كون الشخص طالباً» على الإقبال، استخدمنا مرة أخرى المعادلة واحد لتثبيت جميع المتغيرات الأخرى، ووجدنا أنه بين الأشخاص في الفئة العمرية (18–24) سنة يصوت الطلاب بمعدلات أعلى من غير الطلاب. فالطلاب الذين أحرزوا عدد سنوات أقل من أربع سنوات من الدراسة في الجامعات يصوتون بنسبة 20٪ أعلى من الآخرين الذين يحملون نفس درجة التعليم. والمتخرجون من الجامعات الذين لا يزالون في مرحلة إكمال تعليمهم (العالي) يصوتون 16٪ أعلى من الحاصلين على درجة التعليم نفسها والذين لم يستمروا في الجامعة لإكمال دراستهم. والطلاب الذين أكملوا على الأقل سنة واحدة من الدراسة العليا يصوتون 14٪ أعلى من غير الطلاب في درجة التعليم نفسها. وإذا ما افترضنا أن عملية ترك الدراسة في الجامعة مثلاً تقيس فرضية دور البلوغ، فإن نتائجنا هذه لا

تتوافق مع فرضية أن الشباب يصوتون أكثر إذا ما دخلوا أدوار البلوغ وتركوا مسلكيات الصغار المدرسية.

لماذا يصوت الطلاب أكثر من غير الطلاب؟ السبب يكمن في أن كون الشخص جزءاً من مجتمع جامعي يتيح له منفذاً مجانياً للحصول على المعلومات السياسية. فالمجموعات والجمعيات والنشاطات اللادراسية في الجامعات، تكون سبباً لقلة العزلة الاجتماعية للطلاب عنها من غير الطلاب. وأكثر من ذلك، فليست المعلومات عن الحياة السياسية مجانية فقط، بل يسهل على الطلاب أيضاً أن يسجلوا ويصوتوا إما في الحرم الجامعي أو في الحي السكني أو التجاري المجاور. ويمكن القول بأن العام 1972 كان عاماً نشطاً بشكل خاص لمساندة المرشحين في الحرم الجامعي شعبية مكجفرن بين الطلاب. وبعد ذلك ظل تحليلنا للإقبال في العام 1974 عندما اختفى مكجفرن من الحياة السياسية يشير إلى أن الطلاب قاموا بالتصويت أكثر من غير الطلاب؛ هذا رغم أن الفرق كان ربع ما وجد في العام 1972. ولهذا فقد كشفت دراستنا هذه أن الفجوة في الإقبال بين الطلاب وغير الطلاب لم تكن ظاهرة عابرة في العام 1972.

وبالمختصر، نستطيع أن نقول إن معايير المجتمع والتفاعل الاجتماعي والتكاليف الأقل للتسجيل والتصويت تسهل إقبال الطلاب على التصويت. فنجد أن الطلاب عندما يتخرجون من الجامعة، يدخلون في العادة إلى بيئة يقل فيها الاهتمام بالسياسة. وبينما لا تقلل هذه النقلة من مهارات الفرد السياسية، إلا أنها من المحتمل أن تزيد تكاليف التسجيل والتصويت، وربما لا تزودهم بالدعم الكافي لعمل ذلك.

تظهر هذه البيانات تعديلاً في الفرضية المألوفة حول الإقبال خلال دورة الحياة. أولاً: بين المتعلمين في الجامعات، نجد أنه بدلاً من وجود ارتفاع ثابت في الإقبال منذ الدخول في القوائم الانتخابية، يوجد انخفاض بعد إنهاء الدراسة،

يليها زيادة حتى منتصف سن الخمسينات. ثانياً: لا نجد أي تأييد في دراستنا يبين ازدياد الإقبال بين الشباب مع قياسهم بدور البلوغ. كما أن الزواج له الأثر الأصغر على الشباب. فقد صوت هؤلاء الذين دخلوا عالم البلوغ في الوظائف والمهن بنسبة أقل وليس أكثر من هؤلاء الذين لا يزالون في المدرسة. وثالثاً: على المرء أن لا يحصر «نقص الوقت» بين شروط حياة البلوغ الأولى التي تناهض التصويت. ونتيجة للأسباب التي ذكرت آنفاً نجد أنفسنا في شك بأن العديد من الأشخاص امتنعوا عن التصويت لأنهم لم يستطيعوا أن يوفروا الوقت. كما كشفت دراسات استهلاك الوقت أن لدى الشباب من وقت الفراغ أكثر من كبار السن (ستافورد ودانكن 1977 الجدول 8).

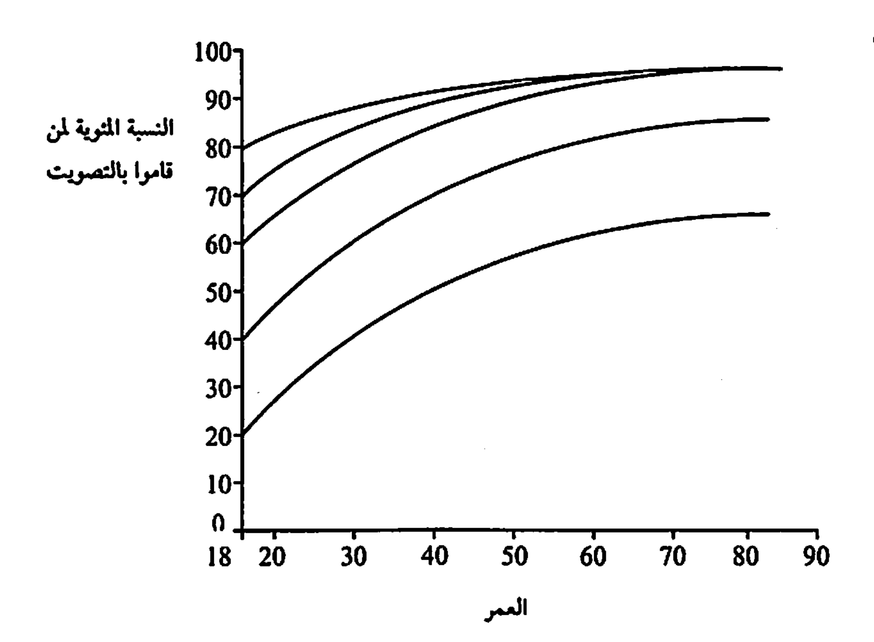
هناك ملاحظة أخيرة يجب ذكرها حول الإقبال المتدني بين الشباب. فقد تمت مناقشة الفكرة القائلة بأن تصويت من هم في الثامنة عشرة من العمر كان السبب للهبوط الإجمالي في الإقبال بـ 5.2 ٪ نقطة احتمالية بين العامين 1968 و 1972. فقد كان الإقبال في العام 1972: 52٪ للفئة العمرية 18-20 و 54٪ للفئة العمرية 21-24 وهؤلاء كانوا مؤهلين للتصويت بغض النظر عن التعديل السادس والعشرين في الدستور. وبعد إزالة من هم في الأعمار 18-20 من العينة الكلية يمكننا إعادة حساب الإقبال للعام 1972 كأن لم يكن تصويت الذين في الأعمار 18 سنة قد تم السماح به[7]. وإذا ما فعلنا هذا، يرتفع مستوى الإقبال القومي بـ 1.2٪ نقطة. وبمعنى آخر تم حساب تصويت من هم في العمر 18 سنة على أنه هبوط بنسبة الربع فقط في الإقبال بين العامين 1968 و 1972.

الإقبال على التصويت ودورة الحياة

لكي نستطيع أن نفسر الارتفاع في الإقبال مع التقدم في العمر، والذي نلاحظه في الشكل (3-4)، يجب علينا أن ندقق النظر في الأشخاص بحسب مستوى التحصيل العلمي. وفي الشكل (3-5) قمنا بإعادة رسم الشكل (3-4)

عبر فصل كل مجموعة تعليمية عن الأخرى. وكما نلاحظ في الشكل (3-5) هناك اختلاف في أنماط دورة حياة الإقبال للأشخاص بحسب التفاوت في تحصيلهم العلمي. فتصويت الأشخاص الذين لم يحصلوا على تعليمهم الجامعي يزيد 30٪ نقطة احتمالية بين الأعمار المبكرة لأهلية التصويت وسن 55 سنة مع ضبط جميع المتغيرات الأخرى. أما الزيادة المقابلة لتاركي الدراسة من الجامعات فهي 23٪ وللخريجين 16٪ ولخريجي الدراسات العليا 11٪. وبمعنى آخر أن أثر العمر على احتمال التصويت يكون الأعلى بين الذين هم في أدنى مستوى من التعليم. ويهبط أثر العمر كلما زادت سنوات التعليم الرسمي (ففي الشكل 3-5 كلما زاد انحدار المنحنى، كلما زاد أثر العمر على الإقبال). وبالإضافة إلى ذلك ومن خلال النظر إلى الفروق في الإقبال بين التصنيفات التعليمية بحسب مستويات مختلفة من العمر، يمكننا ملاحظة أن للتعليم الأثر الأكبر على الإقبال بين الشباب وأن أثره يضعف تدريجياً مع تقدم العمر.

الشكل (3-5) الأثر الجزئي للعمر على الإقبال بحسب مستوى التعليم



لقد تحدثنا عن ارتفاع احتمال تصويت الأشخاص الذين لديهم مهارات وخبرات في التعامل بالمواضيع المعقدة والمعنوية غير المحسوسة كالسياسة. والتعليم هو مصدر من مصادر القدرة لفهم السياسة. بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم يزيد اهتمام الفرد في موضوع السياسة ويمنح الخبرة في التعامل مع الأمور والعلاقات البيروقراطية. كما يزداد احتمال امتلاك الشباب الذين التحقوا بالجامعات لهذه المهارات والخبرات عن هؤلاء الذين توقفت دراستهم في المدارس الابتدائية أو الثانوية. وفي محاولة تفسير لماذا يصوّت أشخاص يمتهنون مهناً معينة كالمزارعين والموظفين والبائعين، أكثر مما كنا نتوقع، مع أخذ درجة تعليمهم بعين الاعتبار، نجد أن هذه المهن زودتهم ببدائل للتعليم والتي بدورها قامت بتزويد هؤلاء الأشخاص بالخبرات والمهارات الضرورية التي تعلمها أشخاص آخرون في الجامعات والمدارس. وتشير نتائجنا حول الأثر الأكبر للتقدم في العمر على غير المتعلمين إلى مصدر آخر لهذه المهارات وهو التعرض للحياة العملية بشكل عام وللسياسة بشكل خاص. فكما كتب كونفرس ونييمي «إنها خبرة البلوغ المتراكمة التي تبدأ بتكوين التعليم الرسمي المختصر في حياة الفرد» (1971 ص 449 التأكيد على الأصل). إن الخبرة في الحياة هي البديل عن التعليم. فقد أصبح العديد من غير المتعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المهارات السياسية التي لها صلة بالسياسة قادرين على مكافحة الموانع البيروقراطية والتفكير في المواضيع السياسية عندما أصبحوا مؤهلين للتصويت. والشيء المتوافق مع هذا التأكيد هو الملاحظة السابقة حول الزيادة في الاهتمام والفائدة السياسية، والزيادة في المعلومات السياسية، واستخدام وسائل الإعلام بين كبار السن بدون الاستفادة من تعليم الجامعة، وبوجود النقص بالتغير الضروري الذي حدث لهؤلاء الذين التحقوا بالتعليم الجامعي.

وبمعنى آخر لا يتحمل جميع الشباب التكاليف الأولية للتصويت بالتساوي، حيث أن التكلفة للدخول في معترك الحياة السياسية للمتعلم قليلة نسبياً، ولكنها تشكل ثلاثة أضعاف تقريباً للذين لم يكتسبوا مثل هذه المهارات بواسطة التعليم. ويتعلم العديد من الأشخاص في هذه المجموعة الأخيرة عن الحياة السياسية بواسطة اكتساب الخبرة عبر التعرض المستمر للسياسة مع تقدمهم في السن.

4: أثر قوانين التسجيل على الإقبال على الانتخابات

يتعين على معظم الأمريكيين أن يؤسسوا الأهلية لكي يصوتوا بالتسجيل قبل يوم الانتخابات[1]. وفي كل مرة يغير فيها الفرد مكان سكنه، يجب عليه إعادة التسجيل في العنوان الجديد. والتسجيل يرفع كلفة التصويت. ويتعين على المواطنين أولاً تأدية مهمة منفصلة تفتقر إلى الإمتاع المباشر الذي يميز الأشكال الأخرى من التعبير السياسي (مثل التصويت). فالتسجيل في العادة أصعب من التصويت لأنه يتضمن معلومات غامضة، ورحلة أطول ووقتاً صعباً من أجل استكمال إجراءات أكثر تعقيداً. وأكثر من ذلك، يجب أن يتم التسجيل قبل أن يبلغ الاهتمام بالحملة الانتخابية ذروته. ويصف كونفرس ونييمي بطريقة لطيفة عبء التسجيل كما يلي:

«من الصعب علينا أن ننسى أنه يوم الانتخابات.. ومن ناحية أخرى، يمكن وصف عملية التسجيل التي تسبق ذلك بأنها مستفيضة ومبهمة التعريف. وربما يدرك أغلب الناس أن هناك موعداً نهائياً للتسجيل، ولكن قليلاً من الناس يعرفون بالضبط متى وأين يجب عليهم أن يذهبوا» (1971 ص456).

وتحدد كل ولاية قوانين التسجيل الخاصة بها والتي تخضع فقط إلى تعليمات مقيدة يفرضها الدستور الأمريكي، وقرارات المحكمة، والتشريعات القومية. ورغم هذه التقييدات، (التي يعتبر العديد منها حديثاً)، تختلف الولايات

بشكل واسع في المدى الذي يزيد فيه التسجيل تكاليف التصويت. كما أن متطلبات الإقامة تتراوح من يوم واحد إلى شهرين. وفي بعض الولايات يمكن للمرء أن يسجل حتى نهاية الأسبوع التي تسبق يوم الانتخابات، وفي ولايات أخرى يأتي موعد الإغلاق قبل موعد الانتخابات بشهر واحد. وتسجل بعض الولايات الناخبين في مكتب للمقاطعة يفتح أبوابه لعدة ساعات فقط في الأسبوع، وفي أوقات عمل معظم الناس. وهناك ولايات أخرى تبقى فيها أبواب المكاتب مفتوحة في الليل أو أيام السبت، أو يُحوَّل التسجيل فيها إلى مواقع مناسبة متعددة، أو تفعل الأمرين السابقين في وقت واحد.

تعتبر هذه الاختلافات بين الولايات فرصة مناسبة لتفحص نظريتنا حول من يصوت، والتي تركز على تكاليف أداء المهام البيروقراطية البسيطة والمطلوبة للإدلاء بأوراق الاقتراع، وتؤكد على أن القدرة على التغلب على هذه العوائق، تدعمها المهارات المكتسبة خلال الدراسة الجامعية السابقة. كذلك تقدم نظريتنا مقترحين حول الأثر الانتخابي لقوانين التسجيل هما:

1- سيكون الإقبال أقل حينما تكون معوقات التصويت أكبر.

2- الاختلافات في صعوبة التسجيل، سيكون لها أكبر الأثر على الأشخاص الذين لديهم أقل قدرة على تحمل الأعباء البيروقراطية، أي الأشخاص الذين حصلوا على أقل مستوى من التعليم.

هناك تفسيران للمقترح الثاني. التفسير الأول هو أن التعليم يرفع من درجة الاهتمام بالسياسة. كما يوفِّر المعلومات حول القضايا العامة، ويوسِّع القدرة لاستيعابها وفهمها. ولهذا يزيد احتمال اهتمام المتعلمين في التغلب على مضايقات محدودية ساعات عمل المكاتب والمواعيد النهائية المبكرة. والتفسير الثاني هو أن المهارات البيروقراطية المكتسبة من التعليم تقلل من صعوبة

التغلب على هذه الموانع. بمعنى آخر إن احتمال تصويت الأفراد ليس مجرد ظاهرة سلوكية لاندفاع معين، فهي تعكس السهولة التي يمكن فيها لهؤلاء التعبير عن ميولهم الشخصية كما أنه يعكس سهولة التعبير عن التنبؤات الفردية عملياً. وكلما كان مستوى التعليم أكبر كلما زاد الحافز لتجاوز العقبات، وبالتالي تقل العقبات.

وبالإضافة إلى قيمتها العلمية، فإن المعلومات حول هذه النقاط تعتبر مفيدة للمناظرة العامة المستمرة حول الرغبة في تنقيح قوانين الانتخابات من أجل زيادة معدلات التصويت[2]. والخطوة الأولى في تحليلنا ستكون وصفاً لمجالات الأنظمة القانونية المتعددة لتسجيل الناخبين.

قوانين تصويت الولايات (1960- 1973)

1- ضرائب الانتخاب: في العام 1960 فرضت بعض الولايات الجنوبية ضريبة كشرط للتسجيل. وقد جعلت بعض الولايات هذه الضريبة استحقاقاً مالياً متراكماً، أي أنه قبل السماح للفرد بالتسجيل، يجب عليه أن يدفع هذه الضريبة ليس فقط عن العام الجاري بل عن السنوات السابقة أيضاً التي كان فيها مؤهلاً للتصويت ولم يقم بدفع رسومها. وقد منع التعديل الرابع والعشرين للدستور الأمريكي ضرائب التصويت في الانتخابات الفدرالية في العام 1964. وبعد سنتين ألغت المحكمة العليا جميع هذه الإجراءات برمتها (هاربر ضد مجلس الانتخابات بولاية فيرجينيا، 1966).

2- اختبارات معرفة القراءة والكتابة: وهذه الاختبارات شائعة في الجنوب، وهي متفاوتة بطبيعتها وتعتمد على متطلبات الولاية التي تتراوح من البساطة في القراءة والكتابة إلى حد الطلب من المتقدم (للتسجيل) القيام تفسير نص دستور الولاية أو نص الدستور الفدرالي. وقد كانت إدارة الاختبار بطريقة

جائرة تستخدم كوسيلة مبدئية لحرمان السود في الجنوب من حقوقهم في التصويت. ولكن اختبارات معرفة القراءة والكتابة عُلِّقت في كثير من ولايات الجنوب بفضل قانون حقوق التصويت للعام 1965. وتم إلغاؤها في جميع الولايات بفضل تعديلات قانون حقوق التصويت للعام 1970.

3- التسجيل الدائم أو الدوري: في العام 1960 تطلب عدد من الولايات من الناخبين المحتملين إعادة التسجيل على فترات منفصلة لا تقل عن سنة واحدة. وبحلول العام 1972 تطلبت ولايتان فقط إعادة التسجيل وكانت الفترة الانقطاعية في هاتين الولايتين عشر سنوات. وقد سمحت بعض الولايات بإعادة التسجيل بناءً على تقدير المسؤولين المحليين. وتمت ممارسة هذا الخيار في ولايتين جنوبيتين، ومن المعتقد أنه استخدامه كوسيلة للحد من إقبال السود على التصويت. (ريتمان وديفيدسون 1972 ص33-34).

4- حذف أسماء من لم يمارسوا حق التصويت: أسوة بالقوانين التي تستدعي التسجيل الدوري فرض قانون يستدعي إسقاط أسماء الأشخاص الذين لم يصوتوا خلال فترة معينة من لوائح التسجيل. وقد تفاوتت هذه الفترة من سنتين إلى ثماني سنوات ولم تطبق بعض الولايات متطلبات حذف الأسماء على الإطلاق.

5- متطلبات الإقامة: في بداية الستينات استدعت 38 ولاية وجود شرط الإقامة لمدة سنة واحدة على الأقل قبل أن يستطيع الفرد أن يسجل اسمه. وعندما أدخلت تعديلات قانون حقوق التصويت للعام 1970 حيز التنفيذ، فرضت هذه الولايات متطلب إقامة لمدة 30 يوماً كحد أقصى للانتخابات الرئاسية، كما سمحت أيضاً للمقيمين الجدد بالتصويت في ولايتهم السابقة، إما شخصياً أو «بالاقتراع الغائب» . وفي مارس/آذار 1972 شطبت المحكمة العليا

في قضية دون ضد بلومستاين متطلب السنة الواحدة بولاية تينيسي ونتيجة لهذا القرار، تم تقييد متطلبات الإقامة للانتخابات الأخرى. ورغم أن المحكمة لم تفرض حداً جديداً إلا أن قرارها فسر بأنه يقترح بشدة أن يكون الحد الأقصى لمتطلب الإقامة، ثلاثين يوماً قبل الانتخابات.

6- تاريخ الإغلاق: يعتبر هذا اليوم هو اليوم الأخير الذي يسمح فيه للفرد أن يسجل قبل الانتخابات. وقد حدد قانون حقوق التصويت للعام 1970 أن لا يزيد تاريخ الإغلاق على 30 يوماً قبل الانتخابات الرئاسية. كما أظهر قرار المحكمة في قضية دان ضد بلومستاين أن الثلاثين يوماً هي مدة كافية للإغلاق قبل الانتخابات (دان ضد بلومستاين 1972). ولكن بعد سنة سمحت المحكمة لولايتي أريزونا وجورجيا أن تحتفظا بتاريخي إغلاقهما الأطول (مارستون ضد لويس 1973، وبيرنز ضد فورتسون 1973). ومن السهل الخلط بين موضوعي تواريخ الإغلاق ومتطلبات الإقامة لأنهما موضوعان مترابطان.

7- ساعات عمل مكاتب التسجيل الاعتيادية: تتطلب معظم الولايات أن تبقى مكاتب التسجيل مفتوحة الأبواب من الاثنين إلى الجمعة خلال ساعات العمل الرسمي. وتقوم الولايات الأخرى بفرض جداول زمنية غير مشددة أو تبقى صامتة بخصوص هذا الموضوع. وبالتالي تفتح بعض المكاتب أبوابها في بعض الولايات لساعات قليلة أو لعدة أيام في الأسبوع، وبهذا تخفض بشدة فرصة التسجيل.

8- التسجيل في المساء وفي في أيام السبت: بما أن معظم الناس يعملون طوال النهار من الاثنين إلى الجمعة، فقد فرض العديد من الولايات فتح أبواب مكاتب التسجيل بعد ساعات العلم الرسمي، أو أيام السبت، أو في الحالتين.

9- مكاتب المقاطعات أو المدن أو الأحياء: يستطيع الناخبون المحتملون في بعض الولايات أن يسجلوا في عاصمة المقاطعة فقط. كما توفر ولايات أخرى مكاتب تسجيل في كل مدينة. وأفضل مكان في العادة هو في محطات الإطفاء والمكتبات العامة والمواقع الشبيهة بذلك.

10- نواب المسجلين: انتدبت بعض الولايات عدداً من المواطنين العاديين لكي يقوموا بتسجيل الناخبين. فيذهب هؤلاء النواب المسجلون من بيت إلى بيت لهذا الغرض ويقومون بإعداد الطاولات في المراكز التجارية. وهكذا. ويتم استغلال مثل هذه الإجراءات من قبل الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح التي تمد الولايات بنواب المسجلين.

11- تسجيل الغائبين: تطلب تعديل قانون حقوق التصويت للعام 1970 من كل الولايات أن تسمح بتسجيل الغائبين في الانتخابات الرئاسية على أساس أن المسجل غائب عن مكان الإقامة فقط. وهذا هو الحد القياسي الأدنى. وتسمح بعض الولايات بتسجيل الغائبين لأسباب متعددة أخرى، والقليل من الولايات تخوّل هذا الموضوع لأي شخص. ويخوّل التسجيل الفدرالي عبر تسجيل بطاقات البريد، حيث يتم تسجيل الغائبين على مستوى كل الولايات. وقد ظهر سؤال رئيسي في مناقشات الكونجرس، وهو السؤال التالي: هل يجب إرسال بطاقات البريد بالبريد إلى كل شخص أم يجب على الفرد أن يذهب ويحصل على البطاقة بنفسه[3]. إن الخيار الأخير يمثل النظام الذي استخدم في خمس ولايات في العام 1972.

وقد شهدت الاثنتا عشرة سنة التي سبقت انتخابات العام 1972 تحرراً واسعاً من قيود التسجيل. فقد تم إلغاء ضرائب الانتخاب واختبارات معرفة القراءة والكتابة، واختفى نظام التسجيل الدوري ما عدا نظام إعادة التسجيل -

لكل عشر سنوات في كل من ولايتي أريزونا وساوث كارولاينا، كما أصبحت متطلبات الإقامة تقاس بالأيام وليس بالسنين، أما تواريخ الإغلاق فأصبحت أقرب إلى يوم الانتخابات، وأصبحت هناك معايير قومية أدنى لتسجيل الغائبين. وقد اعتقد بعض المراقبين والسياسيين بأن هذه التغييرات نجحت في إزالة نقاط الضعف في إجراءات التسجيل (فيليبس وبلاكمان 1975، تارانس 1976). وأكد آخرون ما يلي: «إن قوانيننا المتبعة حالياً في تسجيل الناخبين هي فضيحة وعار وطني» (كينيدي 1975) وتؤدي إلى «الحرمان من حق التصويت على مستوى هائل» (مكجي 1975). وتعتبر هذه المناقشة جزءاً من محاولات على مستوى الولايات وعلى المستوى الفدرالي لتخفيف وطأة العبء في عمليات التسجيل. وقد كان المقترح الفاشل لحكومة الرئيس كارتر لعام 1977 للتسجيل في يوم الانتخابات، آخر إشارة لهذه الحركة. وشأن ذلك شأن مشاريع القوانين المتعلقة بالتسجيل عن طريق البطاقات البريدية في سائر أنحاء البلاد في الأعوام 1971، 1973، 1975، 1976 والتي فشلت في الكونجرس بسبب معارضة الجمهوريين والديمقراطيين الجنوبيين لها.

تقدير وقع قوانين التسجيل على الإقبال

أحد أسباب ارتفاع مستوى الخلاف حول المقترحات التشريعية الجديدة كان صعوبة تحديد مدى اعتبار النصوص الموجودة عائقاً للتصويت[4]. وقد نظن أن بالإمكان سؤال الأفراد عما إذا ما كانوا محبطين من متطلبات التسجيل، كما اقترح أحد العلماء (ستيرلنج 1979). إذ يقوم مكتب الإحصاء بسؤال المستجيبين غير المسجلين لماذا لم يقوموا بالتسجيل؛ وهذه المعلومة متوفرة. ويبقى العائق لمثل هذا المنحى هو أنه لا يمكن الوثوق بمثل هذه الإجابات. وكان هذا ما علق عليه مكتب الإحصاء حول إجابات الأسئلة في العام 1966[5].

ذكر 7٪ فقط من الأشخاص الذين التحقوا لأقل من 8 سنوات في التعليم عدم تحقيق شروط متطلبات الإقامة، ولكن هذا السبب كان من أكثر الأسباب شيوعاً في تبرير عدم التسجيل (حيث كانت النسبة 42٪) لدى المستجيبين من خريجي الجامعات. وهذا يعكس جيداً حقيقة عدم معرفة الأشخاص الحاصلين على تعليم أقل بقوانين الإقامة من أجل التصويت إضافة إلى عدم معرفتهم بمتطلبات هذه القوانين، الأمر الذي يؤدي إلى تصنيفهم على أنهم «غير مبالين». ومن ناحية أخرى يميل خريجو الجامعات لأن يعطوا متطلبات الإقامة كسبب بدلاً من إعطاء أي سبب غير معقول غيره. (مكتب الإحصاء الأمريكي 1968 ص3).

ولم نجد من خلال تحليلنا لبياناتنا للعام 1972 أية علاقة بين التساهل الفعلي في قوانين الولاية وبين نسبة الذين ذكروا من سكان الولاية أنهم لم يسجلوا، بسبب عدم تحقيقهم لمتطلبات الإقامة أو بسبب عدم استطاعتهم التسجيل. وقد وجد كونفرس ونييمي أن بعض المستجيبين الذين ذكروا أنهم لم يصوتوا لأنهم لم يسجلوا، كانوا يسكنون في أماكن لم يكن فيها التسجيل مطلوباً (1971 ص456). وبالطريقة نفسها أورد ثلث المستجيبين غير المصوتين من ولاية نورث داكوتا (ولاية لم تستلزم تسجيل الناخبين) أن تقييد نصوص التسجيل كان السبب في عدم مشاركتهم.

وهناك طريقة أخرى لتقييم أثر قوانين التسجيل وهي مقارنة معدلات الإقبال العالية والمنخفضة بشكل واضح في الولايات. ويدرج الجدول (1-4) هذه المعلومات لانتخابات العام 1972. وباستخدام هذا المنحى يمكننا أن نتفحص القوانين في الولايات العشر ذات أدنى معدلات في الإقبال، حيث أدلى 38٪ إلى 48٪ فقط بأصواتهم لمرشح الرئاسة من المواطنين في الأعمار المسموح بها. ونجد هنا أنه يوجد لدى ولايتين فقط تاريخ إغلاق يقل عن الشهر قبل يوم الانتخابات وأن هناك ولايتين أخريين فقط تستلزمان من مكاتب التسجيل فيهما

أن تبقي أبوابها مفتوحة في المساء وفي أيام السبت. ولكن من ناحية أخرى، نجد أن في الولايات العشر ذات أعلى معدلات في الإقبال على التصويت (من 64٪ إلى 69٪) تميل تواريخ الإغلاق إلى كونها أقرب إلى يوم الانتخابات، ويتطلب أغلبها التسجيل في المساء وفي أيام السبت. وتكمن المشكلة في هذا المنحى في أن جميع الولايات ذات الإقبال المنخفض تقع في الجنوب. وبالمعدل يعتبر الجنوبيون أقل تعليماً من بقية الأمريكيين، وبهذا نتوقع أن يكون معدل تصويتهم أقل بغض النظر عن صعوبة التسجيل. كما أن من الممكن أن تعكس نسبة التصويت المنخفضة للجنوبيين جزئياً، محاولات المسؤولين المحليين لإعاقة تصويت السود. وأخيراً هناك مشكلة في اختيار الجوانب المختلفة لقوانين التسجيل التي تؤثر في إحداث الفرق. فمثلاً هل هي العوامل المهمة المتعلقة بمتطلبات الإقامة، أم تواريخ الإغلاق، أم الوقت الذي يستطيع فيه المرء التسجيل، أم المكان الذي يجب على المرء أن يذهب إليه للتسجيل، أم مدى توفر تسجيل الغائبين أو تركيبة معينة مما ذكر مع نقاط أخرى من تنوعات مشابهة؟ يمكن أن تكون هناك تركيبات متعددة من هذه الأمور، كما أننا نجد أن الأنماط الفعلية منها في الولايات الخمسين ليست عشوائية. إذ تميل الولايات التي تضع نصوصاً تقييدية تؤثر على جانب معين للتسجيل إلى وضع نصوص تقييدية تؤثر على جوانب أخرى. وبهذا يجب تثبيت النصوص القانونية الأخرى والمتغيرات الديمغرافية من أجل تقدير أثر الإقبال على متطلب تسجيل معين.

تعتبر طريقة تحليل الوحدة الاحتمالية أفضل طريقة لتقدير أثر كل قانون، وتزودنا عينة مكتب الإحصاء للعام 1972 بعدد كافٍ من المستجيبين في كل ولاية لعمل ذلك. وليست العينة الفرعية للوحدة الاحتمالية المستخدمة في حساب أثر قوانين التسجيل هي نفسها التي قمنا باستخدامها في تحليلاتنا للبيانات الأخرى. فقد قمنا بتصميمها بأنفسنا من أجل رفع التنوع بين متطلبات التسجيل إلى الحد الأعلى بحيث يتم تسجيل التقديرات التي تتعلق بأثر هذه

المتطلبات على الإقبال[6]. كما قمنا بتجاهل العامل المرجح، واخترنا بشكل عشوائي مستجيبين فعليين من كل ولاية بلغ عددهم حوالي 150 مستجيباً لكل ولاية في أغلب الولايات[7]. (تم اختيار أقل من 150 مستجيباً من ولايات ألاسكا ونيفادا وفيرمونت). وقد قمنا بزيادة العينات في سبع ولايات بحيث تتضمن تركيبات غير اعتيادية من نصوص التسجيل من أجل زيادة التنويع في المتغيرات المستقلة. وتمت زيادة العينات في ولايات ألاباما وأركنسا وجورجيا وأيداهو ولويزيانا ويوتا بنسبة 50٪ ، كما احتوت عينة ونورث داكوتا على 202 مستجيباً. ثم تم استخدام العينة الناتجة الفعلية المكونة من 7936 مستجيباً في كل تحاليل بيانات الإحصاء في هذا الفصل. وتم وصف إجراءات الترميز ومصدر بياناتنا حول قوانين التسجيل لكل ولاية في الملحق د.

وكانت مصادر المعلومات عن نسبة المواطنين المصوتين ضمن الأعمال المصرح لها بالتصويت هي: مكتب الإحصاء الأمريكي، لغة الأقلية والأمية وبيانات التصويت المستخدمة في تحديد قرارات تعديل قانون حقوق التصويت للعام 1975 (القانون العام 94-73)، التقارير السكانية الحالية، خصائص السكان، القسم التجاري الأمريكي سلسلة 25-أ رقم 627، رسالة إلى المؤلفين من جليرت فلتون، مكتب الإحصاء الأمريكي القسم السكاني 29 كانون أول/ ديسمبر 1976.

يظهر وصف للمتغيرات الواردة في معادلة الوحدة الاحتمالية الابتدائية مع حسابات الوحدة الاحتمالية والأخطاء المعيارية في الملحق هـ. عند ضبط متغيري التعليم والمنطقة، لا يبق للعرق أثر مستقل على الإقبال ولهذا يسقط من معادلة الوحدة الاحتمالية النهائية لقوانين التسجيل - المعادلة رقم 2 في الملحق ز . كان لأربعة نصوص تسجيل تأثير مهم على احتمال التصويت في المعادلة الأولية ولهذا السبب تم إدخالها في المعادلة رقم 2، وهذه النصوص هي: أ- تاريخ الإغلاق، ب- أوقات الدوام الاعتيادية في مكاتب التسجيل، ج- إلزام

جدول (4-1): الإقبال على التصويت في انتخابات الولايات وقوانين التسجيل في عام 1972

	نسبة التصويت (أ)	متطلبات الإقامة (يوم)	تاريخ الإغلاق - الأيام قبل الانتخابات	مكان التسجيل (ب)	السماح بالتسجيل بالإنابة	مكتب التسجيل مفتوح 40 ساعة في الأسبوع	الحاجة للتسجيل في المساء و/أو يوم السبت	تسجيل الغائبين (ج)	سنوات التخلف عن التصويت قبل الشطب من القوائم
يوتا	69.4	31	11	C		X	X	X	4
ساوث داكوتا	68.9	15	15	T	X	X	X	X	4
مينيسوتا	68.9	30	20	T	X	X	X	X	4
كنيتيكت	68.6	7	24	P	X	X	X	X	لا يوجد
نورث داكوتا	68.2	10	لا يوجد تسجيل (د)						
مونتانا	68.1	30	30	P	X	X		X	2
نيوهامشر	65.5	30	9	T				X	لا يوجد
ماساشوسيتس	65.2	29	28	T	X		X	X	لا يوجد
واشنطن	65.1	31	31	P	X	X		(هـ)	2.5
إلينوي	64.2	30	28	P	X	X	X		4
وايومينج	64.1	30	15	T		X		X	2
أيداهو	63.8	3	3	P	X	X			8
أيوا	63.6	10	10	P	X	X	X	X	4
رود أيلاند	63.5	30	30	T	X	X	X	X	5

	نسبة التصويت (أ)	متطلبات الإقامة (يوم)	تاريخ الإغلاق – الأيام قبل الانتخابات	مكان التسجيل (ب)	السماح بالتسجيل بالإنابة	مكتب التسجيل مفتوح 40 ساعة في الأسبوع	الحاجة للتسجيل في المساء و/أو يوم السبت	تسجيل الغائبين (ج)	سنوات التخلف عن التصويت قبل الشطب من القوائم
كاليفورنيا	63.0	7	30	P	X	X	X	X	2
ديلاوير	63.0	17	17	P	X		X		4
ويست فرجينيا	62.7	30	29	C		X		X	2.4
ويسكونسين	62.5	1	20/13 (و)	T	X	X			2
أوريجون	62.5	1	31	P	X	X		X	لا يوجد
فيرمونت	62.3	30	3	T					لا يوجد
ماين	62.2	30	8 (ز)	T	X		X	X	لا يوجد
نيوجيرسي	62.0	30	40	T	X	X	X	X	4
إنديانا	61.2	30	29	P	X	X		X	2
كولورادو	60.8	29	32	P		X		X	2
ميشيغان	60.6	30	30	T	X	X	X	X	4
كانساس	59.3	1	20	C	X	X	X	X	2
نيويورك	59.1	30	24	P	X	X		X	2
نيو ميكسيكو	58.3	30	42	P	X	X		X	2
أوهايو	58.1	14	13	C	X	X		X	2

	نسبة التصويت (أ)	متطلبات الإقامة (يوم)	تاريخ الإغلاق – الأيام قبل الانتخابات	مكان التسجيل (ب)	السماح بالتسجيل بالإنابة	مكتب التسجيل مفتوح 40 ساعة في الأسبوع	الحاجة للتسجيل في المساء و/أو يوم السبت	تسجيل الغائبين (ج)	سنوات التخلف عن التصويت قبل الشطب من القوائم
ميسوري	57.8	30	28	T	X	X		X	4 (ع)
اوكلاهوما	57.2	15	11	P	X	X		X	4/2 (غ)
بنسلفانيا	56.6	30	31	T	X	X		X	2
نيبراسكا	56.3	2	11	C	X	X		X	4
هاوايي	54.2	26	26	P	X	X		U	2
نيفادا	51.9	30	38	C	X	X	X		2
فلوريدا	51.3	30	31	T	X	X		X	2
ماريلاند	51.1	30	29	T	X	X		X	5
اريزونا	49.0	30	50	P	X	X		X	2
الاسكا	48.9	30	50	P		X		U	4
كينتكي	48.5	30	30	T	X	X			2
اركنسا	47.9	30	30	C		X		X	4
تكساس	46.2	61	30	C	X	X		U	3
فرجينيا	45.9	30	30	T	X				لا يوجد
ميسيسبي	45.1	30	30	C		X			لا يوجد

	نسبة التصويت (أ)	متطلبات الإقامة (يوم)	تاريخ الإغلاق – الأيام قبل الانتخابات	مكان التسجيل (ب)	السماح بالتسجيل بالإنابة	مكتب التسجيل مفتوح 40 ساعة في الأسبوع	الحاجة للتسجيل في المساء و/أو يوم السبت	تسجيل الغائبين (ج)	سنوات التخلف عن التصويت قبل الشطب من القوائم
لويزيانا	44.6	30	30	C	X	X	X		4
تينيسي	43.7	50	30	C	X		X	X	4
الاباما	43.6	11	11	P		X		X	لا يوجد
نورث كارولاينا	43.6	4	29	C		X			4
ساوث كارولاينا	38.7	30	31	C	X	X			4
جورجيا	38.1	30	50	C	X	X		X	3

ملاحظة: أنظر الملحق د للمصادر وإجراءات الترميز.

1- نسبة المواطنين الذين هم في الأعمار المسموح لها بالتصويت والذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية.

2- C = المقاطعة فقط، T = البلدة أو المدينة، P = الحي أو الدائرة الانتخابية.

3- V = التسجيل العام للغائبين، X = مسموح لهم بسبب الغياب أو المرض.

4- تم ترميز تاريخ الإغلاق بصفر. ومكان التسجيل: P. والنواب المسجلين بكلمة «مسموح»، وتم ترميز ساعات الدوام لمكاتب التسجيل بالكلمات التالية «تفتح 40 ساعة في الأسبوع»، وترميز أيام السبت والمساء بـ «يستلزم» ، وتسجيل الغائبين بـ «عالمي» ، وسنوات عدم الإدلاء بصوت قبل التصفية من اللوائح بـ «لا شيء» .

5- يسمح فقط إذا كان الشخص غائباً من المقاطعة ولكنه من سكان الولاية، ولا يرسل التصويت أو الاقتراع بالبريد.

6- تم ترميز المستجيبين الذين يسكنون في مركز مدن الـ (المناطق الإحصائية) التي يبلغ تعداد سكانها أقل من مليون شخص بـ (2) كما تم ترميز جميع المستجيبين الآخرين بـ 13.

7- بعض الاختلافات بين الولايات التي لا يمكن ترميزها.

8- تم ترميز المستجيبين الذين يسكنون مدن وضواحي المناطق الإحصائية التي يبلغ تعداد سكانها أقل من المليون شخص بـ (4) أما الآخرين بـ (2).

المكاتب بفتح أبوابها في المساء وأيام السبت. د- إمكانية توفر تسجيل الغائبين. وقد تم تضمين متغيرين آخرين في المعادلة النهائية بسبب وجود علاقة إيجابية صغيرة بينهما وبين القوانين والإقبال على التصويت، وهما: أ- ساعات عمل مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات والانتخابات الجارية في الوقت نفسه لحاكم الولاية (إن وُجدت)[8].

وقد قمنا بتلخيص آثار قوانين التسجيل الموجودة، على احتمال تصويت الفرد للعام 1972 في الملحق ح، وكان تاريخ الإغلاق هو النص ذا الأثر الأكبر على الإقبال. واعتماداً على احتمال تصويت الفرد بطريقة أو بأخرى، نجد أن تحديد تاريخ الإغلاق بثلاثين يوماً أدى إلى انخفاض معدل التصويت بنسبة تتراوح من 3 إلى 9 بالمئة. (يجب أن نتذكر أنه في تحليل الوحدة الاحتمالية يعتمد الأثر التقديري لمتغير مستقل على احتمالية تصويت الفرد). فمثلاً تحديد تاريخ الإغلاق بعد مدة خمسين يوماً (الساري المفعول في أريزونا وجورجيا) خفض احتمال التصويت بـ 17٪ للأشخاص الذين لديهم 40٪ إلى 60٪ فرصة للذهاب إلى صناديق الاقتراع.

كما أن الاختلافات في بعض النصوص الأخرى أثرت على الإقبال. فقد خفضت ساعات عمل مكاتب التسجيل غير الاعتيادية (أقل من أربعين ساعة في الأسبوع) احتمال تصويت الفرد من 2 إلى 4 بالمئة. كما خفض نص إغلاق مكاتب التسجيل في المساء وأيام السبت احتمال التصويت من 2 إلى 6٪. كذلك انخفض احتمال تصويت الفرد من 2 إلى 4٪ في الولايات التي لم تسمح بوجود أي شكل من أشكال تسجيل الغائبين.

كما وجدنا أيضاً أن تمديد ساعات التصويت رفع نسبة الإقبال على التصويت قليلاً. كذلك رفع إبقاء مراكز الاقتراح مفتوحة لمدة 14 ساعة بدلاً من 12 ساعة احتمال تصويت الفرد من 1 إلى 3٪ .

إصلاح قانون التسجيل والإقبال على التصويت في سائر انحاء البلاد

إن أوضح طريقة لإظهار أثر نصوص التسجيل على الإقبال هي إظهار الفجوة بين معدلات التصويت الفعلية في العام 1972 وبين ما يمكن أن تكون عليه هذه المعدلات إذا ما كانت قوانين الولايات أكثر تساهلاً كما هو حادث في أي مكان آخر. وهذا الأمر لا يمكن الوصول إليه مباشرة بواسطة نظام حساب الوحدة الاحتمالية بمفرده. فمثلاً إذا كان لأحد النصوص معامل مقداره (-0.10) ولكنه أثر فقط على 15٪ من السكان، فإن تغييره لا يكون له أثر كبير على مجمل الإقبال مثل تغيير نص آخر كان مقدار معامله مثلاً (-0.07) ولكن تأثيره ظهر على نصف السكان.

ومن أجل حساب نتائج الانتخابات القومية الناتجة عن تغييرات القوانين، قمنا بإعادة وزن العينة الفرعية لتكون عينة ممثلة للمواطنين المدنيين في الفئات العمرية المسموح لها بالتصويت باستثناء العاصمة واشنطن[9]. وباستخدام المعادلة رقم 2 (في الملحق و) قمنا بتوقع الإقبال لكل مستجيب، مفترضين أن هناك تفعيلاً لنصوص تسجيل معينة في كل ولاية. وفي كل حالة كان النص المتوقع، هو الخيار الأكثر تساهلاً والمستخدم حالياً في بعض الولايات. بمعنى آخر لقد افترضنا لكل نص، نصاً قانونياً متساهلاً تتبناه كل ولاية ويتم تنفيذه في ولاية واحدة على الأقل في العام 1972. وقمنا بطرح (تنقيص) الإقبال المتوقع من نتيجة هذا التقدير بحيث تعامل تلك النصوص كما وجدت فعلاً في العام 1972. وعندما جمعنا النتائج عبر جميع المستجيبين وصلنا إلى تقدير «التغير الإجمالي المتوقع في الإقبال»[10].

يعرض الجدول (2-4) هذه الزيادات المتوقعة في الإقبال لكل الولايات المتحدة ولافئات الديمغرافية المتعددة. ويمثل كل إدخال في كل عمود من الجدول،

جدول 4-2: الزيادة المتوقعة في المشاركة في التصويت في حال تم تغيير قوانين التسجيل (بالنسبة المئوية)

	نسبة الزيادة في المشاركة في التصويت في حال تم تغيير قوانين التسجيل في كل مكان إلى:				
	إلغاء تاريخ الإغلاق	ساعات العمل العادية	التسجيل المسائي أو يوم السبت	تسجيل بعض الغائبين	الزيادة الكلية(أ)
المستوى القومي	6.1	0.4	2.5	0.5	9.1
الشمال	5.6	0.2	2.1	0.2	7.8
الجنوب	7.3	0.9	3.6	1.4	12.8
البيض	5.9	0.4	2.4	0.5	8.9
السود	7.2	0.5	3.0	0.8	11.3
البيض الشماليون	5.5	0.2	2.1	0.2	7.7
السود الشماليون	6.5	0.3	2.4	0.1	9.1
البيض الجنوبيون	7.2	0.9	3.5	1.3	12.4
السود الجنوبيون	8.2	0.8	3.9	1.8	14.5
سنوات التعليم					
4-0	8.2	0.5	3.3	1.0	13.2
7-5	7.9	0.6	3.1	0.9	12.6
8	6.9	0.4	2.8	0.6	10.4
11-9	7.0	0.4	2.7	0.6	10.4
12	6.1	0.4	2.6	0.5	9.3
1-3 سنوات جامعية	5.4	0.3	2.1	0.4	7.8
4 سنوات جامعية	3.8	0.3	1.7	0.4	5.6
5 + سنوات جامعية	1.9	0.1	0.9	0.1	2.8
دخل الأسرة					
أقل من 2000	7.1	0.6	2.9	1.0	11.4
7499-2000	6.6	0.4	2.8	0.6	10.1
9999-7500	6.3	0.4	2.6	0.5	9.6
14999-10000	5.8	0.4	2.4	0.4	8.7
24999-15000	5.1	0.4	2.1	0.3	7.4
+ 25000	4.3	0.3	1.7	0.2	6.2

	نسبة الزيادة في المشاركة في التصويت في حال تم تغيير قوانين التسجيل في كل مكان إلى:				
	إلغاء تاريخ الإغلاق	ساعات العمل العادية	التسجيل المسائي أو يوم السبت	تسجيل بعض الغائبين	الزيادة الكلية(أ)
العمر					
24-18	7.2	0.4	2.9	0.5	11.0
31-25	6.7	0.4	2.8	0.6	10.2
36-32	6.0	0.5	2.5	0.5	9.1
50-37	5.5	0.4	2.2	0.5	8.2
69-51	5.3	0.4	2.3	0.5	8.1
78-70	6.0	0.3	2.1	0.5	8.7
+79	6.8	0.3	2.9	0.5	10.4

(أ) يعتبر الرقم في العمود الزيادة المتوقعة في المشاركة بالتصويت بشرط تبني جميع النصوص الموجودة على رأس الأربع اعمدة الأولى في جميع الولايات. كما أن مجموع الأعمدة الأربعة الأولى لا يوصلنا إلى الرقم الموجود في آخر عمود لأن أثر التقاء مجموعة من التغيرات لا يساوي المجموع الحسابي لكل أثر على حدة.

الزيادة المتوقعة في الإقبال للفئة المشار إليها، إذا ما تم تبني النص الموضوع في رأس العمود على مستوى البلاد. ولم تسمح لنا بيانات العام 1972 القيام بتقدير مباشر للزيادة في الإقبال والتي قد تأتي نتيجة السماح للمواطنين بأن يسجلوا في مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات أو من نتيجة لإلغاء التسجيل ككل. ولكنها أتاحت لنا الفرصة لحساب نتائج الإصلاحات الأكثر ليبرالية عن طريق المحاكاة وذلك بواسطة تحديد نصوص التسجيل الأكثر تساهلاً والتي كانت موجودة في العام 1972 إلى الحد الأقصى من التساهل. ولهذا يظهر مجموع العمود، مجموع الزيادة المتوقعة والتي قد تأتي نتيجة لتبني النصوص التالية على مستوى البلاد ككل:

1- إلغاء تاريخ الإغلاق.

2- فتح مكاتب التسجيل خلال فترة ساعات العمل الأسبوعية الأربعين.

3- فتح مكاتب التسجيل في المساء وأيام السبت.

4- السماح بتسجيل الغائبين للمرضى والمعاقين والغائبين.

وباختصار يتيح لنا الجدول (2-4) فرصة الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بأثر قوانين التسجيل الأكثر أهمية بالنسبة لصانعي السياسات: مثل ما هي نتائج تغيرات قوانين التسجيل، ولأي من الفئات؟

إذا ما تبنت جميع الولايات النصوص المدرجة أعلاه، فإن الإقبال سيزيد 9.1٪ تقريباً[11]. وبما أن عدد المؤهلين للانتخاب على المستوى القومي في العام 1972 بلغ 134 مليوناً، فإن هذه النسبة تعني قيام عدد إضافي قدره 12.2 مليون شخص بالتصويت نتيجة التغييرات المشار إليها في قوانين التسجيل. وسنقوم بتحليل هذا التوقع الإجمالي بطريقتين:

1- وصف هذه التغييرات التي كان يمكن أن يكون لها الأثر الأكبر وتلك التي لها أثر أقل نسبياً .

2- وصف أنواع الأشخاص الذين تأثروا بشكل كبير بسبب هذه التغييرات.

تشير نتائجنا كما أشرنا أعلاه، إلى أن تقليل حدة النصوص الموجودة في بعض مناطق التسجيل لا يؤثر كثيراً على معدل التصويت. ففي أربع مناطق منها يظهر أثر النصوص المتساهلة قليلاً في زيادة التصويت.

1- متطلبات الإقامة: كانت هناك متطلبات إقامة فعالة في ولايتين فقط في العام 1972 لمدة تزيد عن الثلاثين يوماً. وقد أوجد قانون ولاية تينيسي متطلباً للإقامة لمدة 50 يوماً، وفي ولاية تكساس كان المتطلب 60 يوماً. كما استلزم تعديل قانون حقوق التصويت للعام 1970 تصويت الغائبين في الانتخابات الرئاسية للأشخاص الذين انتقلوا قريباً من منطقة إقامتهم إلى منطقة أخرى. وقد تبنت كل ولاية مثل هذا النص حتى عام 1972. وكانت النتيجة أن قليلاً.

من الناس استمروا في التأثر بنصوص متطلبات الإقامة. وتشير تقديراتنا إلى أن احتمال التصويت لم يتأثر في الانتخابات العامة لسنة 1972 بسبب متطلبات الإقامة القائمة في أي مكان، وأن أية تسهيلات إضافية في نصوص متطلبات الإقامة لم تؤدّ إلى ارتفاع يذكر في التصويت. ويمثل هذا تغييراً جوهرياً في استنتاجات سنة 1960 لأثر متطلبات الإقامة، ويعكس بدون شك التغييرات القانونية الهائلة التي حصلت منذ ذلك الوقت. وقد أدت نصوص المتطلبات الحالية مجتمعة مع نصوص تصويت الغائبين من المقيمين الجدد إلى جعل متطلبات الإقامة بلا أثر نسبياً.

2- نواب التسجيل: مع ضبط المتغيرات الأخرى، لا يميل الأشخاص الحائزون على تفويض بالتسجيل بالإنابة، إلى التصويت، وليس لتعيين نواب للتسجيل في كل ولاية أثر ظاهر في الإقبال.

3- مكان التسجيل: لا يؤثر موقع مكتب المسجلين على احتمال تصويت الناس. كما أن تسجيل الفرد في الحي الذي يقيم فيه مقابل التسجيل في المجلس البلدي أو مكتب المقاطعة لا يزيد الإقبال على التصويت.

4- السنوات قبل شطب اللوائح: لا يخفض الشطب الدوري لأسماء المسجلين في لوائح التصويت والذين لم يصوتوا في الانتخابات السابقة، من احتمال تصويت المواطنين المؤهلين. والسماح للمواطن الذي لم يصوت، بأن يبقى اسمه مدرجاً على لوائح التصويت لمدة ثماني سنوات لا يزيد إقبال الناخبين أكثر مما يجب أن يكون إذا ما تم شطب اسمه من اللوائح بسبب عدم تصويته في انتخابات واحدة.

كذلك نجد أن التغييرات في أربعة جوانب أخرى من قوانين التسجيل قد تزيد الإقبال على الرغم من أن واحداً منها، وهو تاريخ الإغلاق، سيكون ذا تأثير كبير على الإقبال.

1- تسجيل الغائبين: لم تسمح عشر ولايات بتسجيل المدنيين الغائبين. ويؤثر هذا التقييد على المرضى والمعاقين، كما يؤثر على الغائبين عن بيوتهم بسبب الانشغال بالعمل أو التعليم أو الإجازات. والسماح بتسجيل المدنيين الغائبين لهذه الفئة من الناس سيرفع الإقبال على التصويت على المستوى القومي بما يساوي (0.5٪) وقد تحدث هذه الزيادة تقريباً في ولايات الجنوب.

وسمحت خمس ولايات بتسجيل عام للمدنيين الغائبين عن طريق البريد، وليس فقط الغائبين والمعاقين والمرضى. وقد حظيت هذه الخطة باهتمام شديد في العام 1976 حين ناقش الكونجرس التسجيل بواسطة بطاقة البريد في سائر أنحاء البلاد. وقام مجلس النواب بإقرار مشروع قانون التسجيل بواسطة بطاقة البريد، ولكن بعد تعديله بحيث ظلت الحكومة تفتقر إلى السلطة لإرسال البطاقات إلى كل عائلة. ولهذا تُرك عبء الحصول على بطاقة البريد على الفرد مع أن باستطاعة المجموعات المدنية والسياسية أن تقوم بتوزيع البطاقات. وقد كان مشروع قانون مجلس النواب مشابهاً للنظام المستخدم من قِبَل خمس ولايات في العام 1972. وتشير تقديراتنا إلى أنه في العام 1972 لم يؤدّ هذا النوع من نظام التسجيل إلى إقبال أعلى من نظام تسجيل الغائبين الأكثر محدودية والذي تمت مناقشته في الفقرة السابقة. ولهذا فإنه يبدو أنه لم يكن لهذه الخطة أثر كبير. وحوّل هذا التعديل الحاسم لمشروع قانون مجلس النواب المبادرة من الحكومة إلى الأفراد. ولا تسمح بياناتنا بتقدير أثر خطة يمكنها أن تخفف كمشروع القانون الأصلي عبء الشروع في إجراءات التسجيل على الفرد، ولم تفعل أي ولاية ذلك.

2- ساعات عمل المكتب غير الاعتيادية خلال أيام الأسبوع: برغم أن موقع مكتب التسجيل لا يؤثر على مستوى إقبال الناخبين إلا أن ساعات العمل تؤثر عليه. إذ يقل احتمال تصويت المقيمين في الولايات التي لا تفتح مكاتب التسجيل

فيها أبوابها خلال أوقات العمل الاعتيادية من أيام الأسبوع عنه في الولايات التي يستطيع فيها الفرد أن يسجل في أي وقت خلال ساعات العمل الأسبوعية. لذلك فإن السماح بالتسجيل في أي وقت خلال ساعات العمل الأسبوعية من شانه أن يرفع الإقبال على التصويت على المستوى القومي بحوالي (0.4٪). كما سيزيد الإقبال في الجنوب بحوالي (0.9٪) بالمقارنة مع (0.2٪) في الشمال.

3- تسجيل المساء وأيام السبت: يزيد احتمال تصويت الأشخاص المقيمين في الولايات التي تستدعي فتح مكاتب التسجيل بعد ساعات العمل الاعتيادية خلال الأسبوع عن تصويت الأشخاص المقيمين في الولايات التي لا يتم تفتح فيها مكاتب التسجيل أيام السبت وفي المساء. ومن شأن فرض التسجيل في المساء و/ أو أيام السبت في جميع الولايات أن يزيد الإقبال بنسبة 2.5 بالمئة.

وسيكون لهذا التغيير أثر أكبر في الجنوب حيث يمكن ذهاب 3.9٪ إضافيين من السود الجنوبيين و3.5٪ من البيض الجنوبيين إلى مراكز الاقتراع. والأرقام في الشمال بالمقارنة تبلغ 2.4٪ للسود و2.1٪ للبيض.

4- تاريخ الإغلاق: من بين جميع التغييرات القانونية التي أخذت بالاعتبار هنا، نجد أن تاريخ الإغلاق هو أكثر العوامل تأثيراً على الإقبال إذا ما تم إلغاؤه. إذ يتسبب تاريخ الإغلاق المبكر بخفض احتمال التصويت. وإذا ما كان باستطاعة الفرد التسجيل حتى يوم الانتخابات عندما تكون التغطية الإعلامية في أوجها، والاهتمام بالمسألة الانتخابية في أعلى درجاته، فإن الإقبال يشهد زيادة تقدر بـ 6.1٪ . وهذا التغيير كان يعني إضافة 8 مليون ناخب في العام 1972. أما إذا كان تاريخ الإغلاق قبل أسبوع من يوم الانتخابات في جميع الولايات فإن الزيادة في احتمال الإقبال لعام 1972 ستصبح 4.5٪ . وبسبب تواريخ الإغلاق المبكرة في الجنوب يتأثر السكان القاطنون هناك أكثر من الشماليين نتيجة مثل هذه التغيرات.

وتشير توقعاتنا إلى أنه إذا ما تم فرض جميع التغيرات الواردة بإيجاز في الجدول (2-4) في جميع الولايات في العام 1972 فإن الزيادة في الإقبال في الانتخابات الرئاسية ستصل إلى 9.1٪ في تلك السنة. وهذا يمثل إقبال 12.2 مليون شخص إضافي على التصويت لو كانت قوانين التسجيل في جميع الولايات متساهلة كالولايات الأكثر تساهلاً. (مع تاريخ إغلاق قبل 7 أيام تكون الزيادة في الإقبال 7.7٪).

الاختلافات في تأثير قوانين التسجيل

لقد رأينا بالفعل أنه لا يمكن تحسس أثر تخفيف أثر قوانين التسجيل بشكل متساوٍ لدى جميع السكان، وهناك بالطبع سبب مهم لذلك وهو أن الفجوة بين وضع النصوص المتساهلة والنصوص المتساهلة الموحدة هي أكبر بكثير في بعض الأماكن منها في أماكن أخرى. وفي العام 1972 اقتربت ولايات قليلة من الحالة المتساهلة الافتراضية المقترحة في الجدول (2-4)[12]. ونجد أن القوانين في الولايات الجنوبية ستشهد التغيير الأكبر، وذلك لأن تسهيل التسجيل سيؤدي إلى أثر كبير في هذا الجزء من البلاد. وإذا ما تم تفعيل جميع النصوص الأربعة الموصوفة في الجدول (2-4) فسيرتفع الإقبال في الجنوب حوالي 12.8٪ ، بينما سيرتفع في الشمال بحوالي 7.8٪. وتتلخص أسباب هذا الفرق بين المناطق في عاملين اثنين، الأول يتعلق بحقيقة أن لدى ولايات الجنوب في الوقت الحالي قوانين تقييدية أكثر من بقية البلاد. ولذلك فإن تسهيل القوانين يؤدي إلى تغييرات كبيرة في الجنوب. والثاني يقول بأنه «بما أن الأشخاص الحاصلين على عدد قليل من سنوات التعليم الرسمي سيكونون أكثر المستفيدين من التغيرات، وبما أن لدى الولايات الجنوبية متوسطاً أدنى في مستوى التعليم من الولايات الشمالية، فإن نسبة أعلى من الجنوبيين سيستفيدون من التغيرات التي قد تحدث نتيجة لتغيير القوانين أو تسهيلها.

إن الزيادات المتوقعة في إقبال السود والبيض عبر الجنوب هي متشابهة نسبياً. وقد يزيد الإقبال بين البيض 12.4٪ بينما يزيد إقبال السود في الجنوب 14.5٪ . وفي الشمال حيث تصغر الفجوة في التحصيل العلمي بين الأعراق، فإن من المتوقع أن يكون الفرق العرقي في الإقبال صغيراً. ويكون الإقبال الإضافي للبيض في الشمال على مراكز الاقتراع حوالي 7.7٪ وللسود 9.1٪ .

وتنتشر أكبر الاختلافات في أثر الإصلاح على التسجيل بين الأشخاص الحاصلين على مستويات مختلفة من التعليم(13). وسيكون لإزالة القيود عن نصوص التسجيل أثر كبير على الأشخاص الأقل تعليماً، بينما سيكون الأثر صغيراً على الأشخاص الأكثر تعليماً. ويزيد الإقبال 13.2٪ بين الأشخاص الذين حصلوا على أقل من 5 سنوات من التعليم و 10.4٪ بين خريجي المدارس الابتدائية، و 9.3٪ بين خريجي المدارس الثانوية، و 2.8٪ بين من يواصلون دراستهم بعد التخرج من الجامعة.

وتناسب هذه النتائج التوقعات المبنية على نظريتنا في الإقبال: حيث يزداد الميل إلى التصويت مع تقدم مستوى التعليم، كما أن تكاليف التصويت تتناسب عكسياً مع التعليم. ولذلك فإنه ليس مستغرباً أن تبدو الإضافات البسيطة إلى عبء التسجيل وكأنها ترفع تكلفة التصويت فوق قدرة كثير من الناس. ونرى تحديد هذه البداية في عاملين هما: اهتمام الفرد في الانتخابات وقدرته على إدارة الخطوات الإجرائية اللازمة للإدلاء بصوته.

ويزيد التعليم الرسمي قدرة الفرد على الفهم والعمل مع المواضيع المعقدة والمجردة وغير المحسوسة مثل موضوع السياسة. وقد يرفع امتلاك مثل هذه المهارات والحقائق من مسألة الاهتمام في السياسة. كما أن التعليم يمنح الخبرة بمسألة العلاقات البيروقراطية، ويشبه مثل هذا النشاط في البحث عن المعلومات مهارة إيجاد الموضوع المناسب في كتاب معين. وبغض النظر عن درجة اهتمام

الفرد بالسياسة، فإن هذا المستوى المرتفع من الفهم ومن الحصول على المعلومات يقلل أيضاً من تكاليف التسجيل حتى في أكثر الولايات قيوداً، وخاصة أن التعليم يزيد احتمال الاهتمام في السياسة، ويخفض تكاليف إظهار هذا الاهتمام بواسطة التصويت.

وكلما كانت قوانين التسجيل أكثر تساهلاً، كلما كان الوقت والجهد لإجراء التسجيل أقل، وكلما كان الحصول على معلومات عن تكاليف التصويت أقل. وهذا الوضع يؤدي إلى منفعة أكبر لصالح زيادة الإقبال على التصويت من قِبَل الأشخاص الذين ليس لديهم ما يكفي من الاهتمام بالسياسة لنقلهم عبر مرحلة أعلى تفرضها نصوص أكثر تقييداً. وقد تكون التكاليف المفروضة جراء وجود قوانين مقيدة بسيطة جداً في نظر شخص متعلم، بينما تشكل همّاً متزايداً للذين هم أقل تعليماً.

ولهذا فإن التكاليف تعتبر زهيدة بالنسبة للشخص المهتم بالسياسة والقادر على توقع حاجات التسجيل قبل ذروة إثارة الانتخابات عشية حدوثها، وعلى تحديد موقع مكتب التسجيل بسهولة، بينما تشكل العملية بأكملها مانعاً صعب التنفيذ بالنسبة للأشخاص الذين تثير الانتخابات اهتمامهم لبضعة أيام فقط قبل حدوثها، وكان لهم منفذ قليل للمعلومات المتعلقة بالموضوع أو تقل قدرتهم لتعلم أمور مثل أماكن التسجيل وساعات عمل المكاتب. وهنا نقول إن الحواجز التي تفرضها القوانين المقيدة لا تشكل فرقاً يُذكر بالنسبة إلى المتعلمين، بينما تكون عائقاً هائلاً أمام الأشخاص الذين يمتلكون مهارات أقل واهتمامات أقل بالمسائل البيروقراطية. بكلمة أخرى نقول، إن الفرق في الإقبال الذي ينتج عن اختلافات قوانين التسجيل يعتبر مؤشراً لاختلاف الالتزام بالتصويت وللقدرة على التصويت لدى أنواع مختلفة من الأشخاص.

النتائج السياسية لإصلاح قانون التسجيل

قد يؤدي تحرير قوانين التسجيل إلى زيادة عدد الناخبين وقد يزيد بشكل غير متكافئ من إقبال الفقراء على التصويت، وقد افترض أغلب العلماء والصحفيين والسياسيين أن تسهيل عملية التسجيل قد يغيِّر بدرجة كبيرة من تركيبة الطبقة الاجتماعية للناخبين. وتكون النتيجة وجود ناخبين يمتلكون معلومات أقل عن التصويت واهتمام أقل بالتصويت، إضافة إلى كسب مفاجئ للحزب الديمقراطي، ودعم أكثر لسياسات الرفاه الاجتماعي (بولسبي وويلدافيسكي 1976 ص129)[14]. وينظر اليسار إلى هذا التوقع بالطريقة التالية:

يميل الأشخاص الذين لا ينتخبون في الغالب إلى دعم برامج المرشحين التي تحسن وتوسع دولة الرفاه الاجتماعي وتنهي الفقر وتجلب وضعاً أفضل للعدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي للمواطن العادي. لذلك نجد أن هؤلاء الذين يقعون في أسفل التنظيم الاجتماعي، هم الذين يتوقع أن يستفيدوا أكثر من غيرهم نتيجة توسع في قاعدة المشاركة السياسية (أمنسدون 1977 ص136-137).

ويبدو أن المعلق الصحفي المحافظ جيمس كيلباتريك يوافق على ما ذكر في تعليقه على خطة التسجيل يوم انتخاب الرئيس كارتر.

إن الدافع الخفي الذي يقف وراء مقترح كارتر والذي يبدو أنه مخوَّل به بشكل عام أو بشكل خاص في الكونجرس هو في صالح الحزب. إنها لعبة سياسية، فيها من الصفاقة ما لا يقل عن أي خدعة شهدتها في الأيام القديمة السيئة لتامني هول. (جريدة سان فرانسيسكو كرونيكيل 16 مايو/أيار 1977 ص38).

ويمكن الاستنتاج بأن هذه المخاوف تساعد على تفسير معارضة الجمهوريين والديمقراطيين الجنوبيين للمقترحات التشريعية لجعل التسجيل أكثر سهولة[15].

إن هذه المعتقدات مبنية جزئياً على الافتراض العام القائل بأن أي شيء يوسع قاعدة الناخبين يعتبر جيداً للمرشحين الديمقراطيين والقضايا الليبرالية. والأساس المبني على التجربة هو الحقيقة المعروفة بأن للفقراء معدلات إقبال أقل على التصويت. وقد يظهر أن النتائج التي عرضناها للتو حول الأثر الأكبر لقوانين التسجيل على غير المتعلمين، تؤكد الحكمة التقليدية، وتشجع السياسيين الديمقراطيين لجعل قوانين أكثر تساهلاً، وتدعم معارضة السياسيين المحافظين لهذه الخطوة، غير أن هذا الاستنتاج خاطئ لأنه يتضمن تشويشاً مفهوماً بين نوعين من الإحصاءات. وما يتم تجاهله هنا هو النقطة الأساسية التي (إن لم تكن واضحة) تقول بأن الحقائق السياسية المهمة ليست معدلات التغيير، ولكن ما إذا كان التوسع في قاعدة الناخبين والناتج عن إصلاح قوانين التسجيل، مختلفاً في وسائله وطرقه السياسية المهمة عن الناخبين الفعليين الأقل عدداً.

وقد استخدمنا المعادلة رقم 2 لتوقع ما كان يمكن أن تكون عليه خصائص الناخبين الديمغرافية والحزبية والإيديولوجية في العام 1972 لو أن نصوص التسجيل المفترضة في الجدول (4-2) طبقت على المستوى القومي. ثم قمنا بمقارنة هذه التوقعات بخصائص الناخبين الفعليين من أجل تقدير التغيير الذي سيحدث في قاعدة الناخبين كنتيجة لجعل التسجيل أكثر سهولة[16]. والمقارنات الديمغرافية، المبنية على عينتنا الإحصائية، ملخصة في الجدول (4-3). ويقارن الجدولان (4-4) (4-5) المجموعتين فيما يتعلق بتعريف الحزب واتجاهاته حول عدة مسائل، بناءً على بيانات مأخوذة عن دراسة ميشيغان للانتخابات القومية للعام 1972. وتقودنا جميع هذه الجداول إلى الاستنتاج نفسه بأن توسع قاعدة الناخبين الذي ينتج عن تخفيف قوانين التسجيل سيكون متشابهاً بشكل ملحوظ للناخبين الفعليين.

وستحدث أكثر الزيادات وأكبرها في التصنيفات الديمغرافية. فمع ظهور قوانين تسجيل أكثر تساهلاً سيشمل الناخبون نسبة أكبر من المجموعات التي تصوت بكثافة. ويبلغ حجم التغيير، كما هو ملاحظ، أقصاه في الجنوب. ففي العام 1972 كانت نسبة غير المتخرجين من المدرسة الثانوية 29.7٪ من جميع الناخبين. وكان لتخفيف نصوص التسجيل أثري إيجابي حيث ارتفعت هذه النسبة 1.6٪ . كما أن هذه النسبة يمكن أن ترتفع بـ 1.2٪ في الشمال، و 2.7٪ في الجنوب. وهذا الرقم الأخير؛ أي نسبة الارتفاع في الناخبين الجنوبيين، هو أكبر تغير يحدث في تركيبة الناخبين يمكن أن نجده في أي تصنيف وصفي. أما الأشخاص المتعلمون في الجامعات فتنخفض نسبتهم، التي تعد نسبة أصغر عن باقي التصنيفات، من 31.9٪ إلى 30.6٪ في الشمال، ومن 32.2٪ إلى 29.7٪ في الجنوب، ومن 32٪ إلى 30.5٪ في البلاد ككل.

وتكون الفروق في الدخل، عادة، أكثر أهمية للخيار السياسي من الفروق في التعليم، وهنا يكون أثر إصلاح نصوص التسجيل أقل بكثير. فنجد أن نسبة الناخبين الذين يحصلون على دخل عائلي أقل من (10.000) عشرة آلاف دولار ترتفع حوالي 1.3٪ حيث تكون النسبة الزائدة (0.8٪) في الشمال و (1.4٪) في الجنوب.

كما أن التغيرات المتوقعة في التركيبة العرقية تكون أصغر أيضاً. ويشكل الأشخاص غير البيض إضافة تبلغ (0.3٪) من جميع الناخبين في البلاد، وتبلغ هذه الزيادة (0.2٪) في الشمال و (0.9٪) في الجنوب.

وأخيراً نجد أن نسبة الناخبين المؤلفة من الأشخاص تحت سن 32 سنة ترتفع من 28.3٪ إلى 29.5٪ حيث تبلغ الزيادة (1.1٪) في الشمال و (1.7٪) في الجنوب.

جدول 4-3: تركيبة الناخبين الفعليين في عام 1972 والناخبين المتوقعين بعد تسهيل قوانين التسجيل

	الناخبون الشماليون		الناخبون الجنوبيون		إجمالي الناخبين	
	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع
سنوات التعليم						
4-0	1.4	1.6	3.9	4.6	2.0	2.4
7-5	3.7	4.0	6.9	7.8	4.4	4.9
8	9.6	9.9	6.1	6.5	8.8	9.1
11-9	14.5	14.9	14.3	15.0	14.5	14.9
12	38.9	39.0	36.5	36.5	38.4	38.3
1-3 سنوات جامعية	16.8	16.4	15.2	14.6	16.4	16.0
4 سنوات جامعية	8.4	8.0	10.5	9.5	8.9	8.4
5 + سنوات جامعية	6.7	6.2	6.5	5.6	6.7	6.1
المجموع	٪100	٪100	٪99.9	٪100.1	٪100.1	٪100.1
دخل الأسرة						
تحت 2000	4.2	4.4	7.7	8.1	5.0	5.3
7499-2000	28.9	29.4	35.9	37.0	30.5	31.3
9999-7500	14.5	14.6	13.0	13.2	14.1	14.3
14999-10000	28.7	28.6	23.8	23.2	27.6	27.3
24999-15000	18.0	17.6	15.4	14.5	17.4	16.8
+ 25000	5.7	5.5	4.3	3.9	5.4	5.1
المجموع	٪100	٪100	٪100.1	٪99.9	٪100	٪100.1
العرق						
البيض	92.5	92.3	87.2	86.3	91.3	90.8
غير البيض	7.5	7.7	12.8	13.7	8.7	9.1
المجموع	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100	٪99.9
العمر						
24-18	14.6	15.4	12.5	13.9	14.1	15.0
31-25	13.9	14.1	15.4	15.7	14.2	14.5
36-32	9.0	8.9	9.5	9.4	9.1	9.1
50-37	25.5	24.9	26.5	25.6	25.7	25.1
69-51	28.1	27.6	27.3	26.6	28.0	27.3
78-70	6.7	6.7	5.7	5.7	6.5	6.4
+79	2.3	2.4	3.0	3.1	2.4	2.5
المجموع	٪100.1	٪100	٪99.9	٪100	٪100	٪99.9

جدول 4-4: الانتماء الحزبي للناخبين الفعليين والمتوقعين في عام 1972

	الناخبون	
الانتماء الحزبي	الفعليون	المتوقعون
ديموقراطي قوي	14.6	14.7
ديمقراطي ضعيف	25.3	25.5
ديمقراطي مستقل	11.2	11.2
مستقل	12.4	12.6
جمهوري مستقل	10.9	10.9
جمهوري ضعيف	14.2	14.0
جمهوري قوي	11.3	11.0
المجموع	٪99.9	٪99.9
	1.809	2.044

المصدر: تحليل الكاتبين لبيانات عام 1972 المأخوذة عن دراسة الانتخابات القومية لمركز الدراسات السياسية

خلاصة الأمر أنه رغم قدرة تسهيل التسجيل على رفع الإقبال، إلا أن الأثر على خصائص الناخبين الديمغرافية سيكون صغيراً جداً، لذلك نجد أن مجمل الناخبين سيكونون من الفئة الأقل تعليماً والأكثر فقراً، وتزداد بينهم نسبة السود والصغار، وهي تغييرات ستكون ملحوظة أكثر في الجنوب.

وقد خمّن البعض (كي 1964 ص590، بولسبي وولدافسكي 1976 ص239-242) أنه إذا كانت نسبة مشاركة الناخبين من الشباب والفقراء وغير المتعلمين أكبر، فسيكون اهتمام الناخبين في السياسة أقل. ويمكن للفرد هنا أن يشك، بحسب التوقعات الديمغرافية التي قمنا بتلخيصها، بأن التغيرات الحاصلة في هذا المجال ستكون متواضعة[17]. فمثلاً يمكن لتسهيل قوانين التسجيل أن يرفع نسبة الناخبين الذين بالكاد لديهم اهتمام في الحملة الانتخابية بمقدار (0.6٪).

ويمكن لنسبة إضافية مقدارها (0.8٪) أن تتشكل من الذين يتبعون السياسة من حين لآخر أو بالكاد يتبعونها. ولا يتغير مستوى اهتمام الناخبين بالسياسة بشكل كبير من جراء تخفيف قوانين تسجيل الناخبين.

وتعد هذه النتائج المتعلقة بالتغيرات الطفيفة في التركيبة الديمغرافية للناخبين، متناقضة مع الاعتقاد العام بأن تسهيل قوانين التسجيل سيكون هدية للديمقراطيين. ويؤكد توقعنا في الجدول (4-4) الشكوك المتعلقة بصحة هذه الحكمة التقليدية بأن الخصائص الحزبية للناخبين الافتراضيين ستكون مطابقة فعلياً للناخبين الفعليين. ففي العام 1972 انحاز 36.4٪ من الناخبين مع الحزب الجمهوري كمنتمين صريحين أو كمستقلين ممن قالوا إنهم قريبون من الجمهوريين. ومع وجود قوانين تسجيل أكثر ليبرالية، يمكن للجمهوريين أن يشكلوا 35.9٪ من الناخبين، وهذا يعتبر تغيراً طفيفاً. كما سيكون ربح الحزب الديمقراطي قليلاً جداً لا يتعدى نسبة (0.3٪) (أي ثلاثة أعشار الواحد بالمئة)[18].

لقد تم إقرار نتائج الانتخابات الرئاسية بهوامش ضئيلة جداً، ويبدو أن أي كسب ضئيل أو هامشي يحققه أحد الأحزاب قد يتحول ليشكل الفرق بين النصر والهزيمة (أورورك 1978). ومع ذلك فإننا نعتبر النتائج الحزبية لإصلاح قانون التسجيل طفيفة: أولاً، ومقارنة مع الاعتقاد العام بأن التسجيل في يوم الانتخابات سيؤدي إلى تحقيق النجاح كبير للحزب الديمقراطي، فإن زيادة إضافية في الأصوات بنسبة 0.3 بالمئة لصالح الديمقراطيين تعتبر ضئيلة جداً. وثانياً أن فرق (0.3٪) عندما يستند إلى عينة استطلاعية، لا يمكن تمييزه عن الصفر من الناحية الإحصائية. ويتألف الناخبون الإضافيون المفترضون من 2044 حالة في عينة ميشيغان. ويعكس هذا الفرق الذي يبلغ مقداره (0.3٪) في الواقع (0.279٪) ست حالات فقط. لذلك سيكون من التهور أن نستند في توقعاتنا

المتعلقة بالعالم الحقيقي على تغير يقتصر على مستجيبين فقط. كذلك نجد أن معدل خطأ العينة أكبر بكثير من (0.3٪).

ويتطلب تقييم إمكانية تأثر نتائج الانتخابات الرئاسية، نظرة على نتائج كل ولاية على حدة وليس في نتائج التصويت الشعبي القومي ككل والذي لا يشير إلى أي معنى. كما تنقصنا البيانات لمحاكاة الناخبين في كل ولاية، ولكن يمكن لنا أن ننتج بديلاً نافعاً معقولاً. ويمكن عمل هذا بأن نقوم في هذا الوقت بافتراض أن هذه التغيرات الضئيلة في عينة ميشيغان ستحدث في العالم الحقيقي وسيكون عدد الناخبين في كل ولاية أكثر بنسبة (0.279٪) لصالح الديمقراطيين، و (0.200٪) أكثر للمستقلين. علاوة على ذلك لنفترض أنه في أي انتخابات، سيصوت 80٪ من الديمقراطيين و 50٪ من المستقلين لمرشح الرئاسة الديمقراطي، وستكون النتيجة، في المعدل، زيادة (0.323٪) لأصوات الديمقراطيين في كل ولاية [0.8 (0.279) + 0.5 (0.200)]. هنا نسأل كم عدد الولايات التي صوتت للجمهوريين في الانتخابات الأخيرة كانت ستتحول للديمقراطيين إذا أخذنا 0.323٪ من مجموع أصوات الجمهوريين وأضفناها إلى مجموع أصوات الديمقراطيين؟ الجواب: فقط واحدة من المائتي منافسة للولايات بين العام 1964 والعام 1976 كانت ستسير باتجاه مختلف (في العام 1976). كما أن ثلاثة من 194 قراراً للولايات بين العامين 1948 و 1960 كانت ستتغير (واحد في كل من 1952 و 1956 و 1960). ولا يمكن للنتائج القومية أن تكون مختلفة في أي انتخابات.

بالطبع يمكن للانتخابات الرئاسية في المستقبل أن تحدد من هو مرشحها بوجود تغير نسبته (0.323٪). ولكن هذا ليس محتملاً، كما حاولنا أن نظهر من قبل. والنقطة الأكثر أهمية هي أنه مع العينات الاستطلاعية، يكون الفرق في النسبة بمقدار (0.3٪) مقارباً إلى الصفر من الناحية الإحصائية.

ومع أن الميزان الحزبي لن يتأثر بإصلاح التسجيل، فهل سيكون في استطاعة مثل هذه التغيرات زيادة قوة الناس التصويتية بترتيبات سلوكية محددة؟ على سبيل المثال لقد أشار البعض إلى أن هذا الأمر قد يؤدي إلى زيادة تصويت الأشخاص الليبراليين في المسائل الاقتصادية والمحافظين في المسائل الاجتماعية والعرقية. وبمقارنة الناخبين الفعليين مع الافتراضيين حول عدد من الأمور السلوكية التي تم قياسها في دراسة ميشيغان لعام 1972، وجدنا آثاراً لهذا النمط، ولكن الفروق كانت متضاربة وضئيلة دائماً. فقد كانت جميع هذه الفروق أصغر بكثير من معدل خطأ العينة مما يدفع إلى تحذيرنا بأنها لا تعكس أي فرق في العالم الحقيقي. ويقدم الجدول (5-4) بعض المقارنات لتوزيع السلوك بين الناخبين الفعليين والافتراضيين، كما يذكر هذا الجدول أكبر الفروق والاختلافات التي وجدناها حول هذه القضايا.

إذا ما تمت زيادة عدد الناخبين من خلال وضع قوانين تسجيل أكثر تساهلاً، فقد ترتفع نسبة الناخبين الذين يقولون أنه يجب على الحكومة الفدرالية أن تتأكد من أن لكل شخص وظيفة مناسبة ومستوى معيشة مناسباً، بمقدار (0.3٪). كما سيزيد الدعم للتأمين الصحي الذي تتبناه الحكومة بمقدار (0.1٪). وسيكون أثر إصلاح قوانين التسجيل على دعم الناخبين لقضايا الرفاه الاجتماعي ضئيلاً.

ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن قضايا أخرى. فمثلاً سيشتمل، عدد الناخبين الموسع على أكثر من (0.7٪) من الأشخاص الذين يعتقدون بأنه يجب على الحكومة الفدرالية أن تتجنب الاشتراك في برنامج الاندماج العنصري للمدارس، وعلى أكثر من (0.3٪) من المعارضين لنقل الطلاب السود بالحافلات إلى المدارس المختلطة. ويمكن رسم الصورة نفسها بالنسبة للقضايا

جدول 4-5: توجهات الناخبين الفعليين والمتوقعين في عام 1972

	الناخبين	
على الحكومة أن تضمن أن يكون لكل شخص وظيفة ومستوى معيشة جيد	30.4	30.7
موقف وسطي	23.9	23.7
على الأشخاص التقدم معتمدين على أنفسهم	45.7	45.6
المجموع	٪100	٪100
على الحكومة الفدرالية أن تضمن الاندماج العنصري في المدارس	44.7	44
على الحكومة الفدرالية ألا تتدخل في الموضوع	55.3	56
المجموع	٪100	٪100
تشريع يبيح تعاطي الماريجوانا	22.7	22.3
موقف وسطي	11.3	11.1
زيادة العقوبات على تعاطي المارجوانا	66.0	66.1
المجموع	٪100	٪100
تستحق النساء دوراً متساوياً في الأعمال والحكومة	50.5	49.7
موقف وسطي	20.8	20.7
المنزل هو مكان المرأة	29.2	29.6
المجموع	٪100	٪100
يصنفون أنسفهم كمتحررين (ليبراليين)	25.8	25.8
معتدلون	36.2	36.5
محافظون	38.0	37.7
المجموع	٪100	٪100

المصدر: تحليل الكاتبين لبيانات عام 1972 من دراسة الانتخابات الوطنية الجراة من قِبَل مركز الدراسات السياسية.

الاجتماعية. كما سترتفع نسبة الدعم للمقترح القائل بأن مكان المرأة هو في البيت بمقدار (٪0.05). وسيضاف إلى معارضي جعل استخدام الماريجوانا

قانونياً نسبة (0.6٪). أما نسبة الناخبين الذين يدعون بأنهم ليبراليون فستبقى بدون تغيير. باختصار سيكون التركيب الإيديولوجي للناخبين مطابقاً بشكل فعلي.

الخلاصة هي أن التسجيل يرفع بشكل جوهري تكاليف التصويت. وكلما كانت عقبات التصويت أكبر كلما وجد المواطن صعوبة أكبر في تأكيد أهليته، وكلما قلل ذلك من احتمال تصويته. وقد تم اكتشاف أربعة نصوص تسجيل تفرض حواجز هامة أمام تصويت المواطنين وهي تواريخ الإغلاق المبكرة، وساعات العمل غير الاعتيادية، وعدم إمكانية التسجيل في المساء وأيام السبت، وعدم وجود نظام تسجيل للغائبين. وهنا لا تقع تكاليف التسجيل على كل واحد بشكل متساوٍ. إذ يقع التأثير الأكبر لهذه النصوص على هؤلاء الذين لم يحصلوا على تعليم أو كان تعليمهم في حدّه الأدنى؛ أي الذين تقل قدرتهم على التعامل مع موانع التسجيل البيروقراطية.

ولو كان لدى كل ولاية في العام 1972 قوانين تسجيل متساهلة مثل القوانين في أكثر الولايات تساهلاً، لارتفعت نسبة الإقبال (9٪) في الانتخابات الرئاسية. وتقاس النتائج السياسية لهذه الإصلاحات بمقارنة الناخبين الفعليين مع العدد الأكبر للناخبين المفترضين والمقدر بالمعدلات المتوقعة للتغيير في الإقبال على التصويت. وتظهر هذه المقارنة أن متطلبات تسهيل التسجيل سينتج عنها حجم سكان ناخبين مشابه لعدد الناخبين الفعليين في العام 1972. وسوف يزداد عدد الناخبين، ولكن مع عدم حدوث تغيير فعلي في الخصائص الديمغرافية والحزبية والإيديولوجية. وسيصبح عدد الناخبين أكبر، ولكنه لن يكون مختلفاً.

وتعتبر التغيرات التي تكلمنا عنها آنفاً في حدود محيط ضيق من الخيارات. ويبقى السؤال المطروح هنا هو كم سيزيد إقبال الناخبين على المستوى القومي

لو انتقل عبء التسجيل من الفرد إلى الحكومة. وما هي الزيادة المتوقعة في المشاركة بالتصويت إذا أخذت الحكومة المبادرة، كمعظم الأنظمة الديمقراطية الأخرى، لتسجيل الناخبين عن طريق تأسيس لوائح قومية للناخبين عن طريق زيارة كل بيت، أو عن طريق إرسال بطاقات البريد إلى كل المواطنين؟ ولا تسمح بياناتنا لنا بحساب تقدير دقيق لأثر نظام تسجيل تتحمل فيه الحكومة مسؤولية تأسيس أهلية تصويت للناخبين، وحيث يتم توفير جميع تكاليف التسجيل التي يتحملها الفرد. وفي ضوء النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال التغييرات الطفيفة التي تمت مناقشتها أعلاه، فإننا واثقون من أن نظام تسجيل على الطراز الأوروبي سيزيد إقبال الناخبين بأكثر من نسبة 9٪ بكثير.

5: الرهانات السياسية والثقافة السياسية

لقد افترضنا، حتى هذه النقطة، أن مشاركة المواطن السياسية هي دائماً من قبيل الممارسة لهواية معينة، وأن فوائد الفرد من فعل التصويت هي رمزية تماماً؛ ولا تتعدى كونها شعور المواطن بإتمام الواجب أو التعبير عن الأفضلية السياسية، أو عن الولاء لمجموعة. ولا تسري هذه الافتراضات على كثير من الأشخاص العاملين في قطاع الحكومة الذين يتعاملون مع موضوع السياسة من خلال وظيفتهم. علاوة على ذلك، فإن لبعض موظفي الحكومة حوافز ملموسة للذهاب إلى مراكز الاقتراع؛ إذ من الممكن أن يخسروا وظائفهم، أو يدمروا فرصهم في الترقية أو يتعرضوا لاستياء رؤسائهم إذا لم يصوتوا. وإذا فاز المعارضون، فسيتعرض بعض الموظفين المحظيين لفقدان وظائفهم. لذلك فإن السياسة بالنسبة لمثل هؤلاء، أبعد من أن تكون غير محسوسة أو بعيدة أو مجردة.

ويقودنا ذكر هذا النوع من السياسة إلى الإشارة بأننا حتى الآن لم نذكر الكثير عن أثر الثقافة السياسية أو البيئة السياسية على التصويت. ويميز جانب من جوانب الثقافة السياسية، بين الأماكن التي تولي أهمية للآلة السياسية، وبين تلك الولايات التي تخف فيها حظوة الوظائف وتحكم اعتبارات الاستحقاق، الممارسات العامة للموظفين. فهل يكون الإقبال أعلى في الأماكن التي تسود فيها حظوة الوظيفة؟ أو هل ترتبط معدلات التصويت العالية مع النزعة

الحكومية الواسعة الموجودة في الولايات التي تتجنب الآلة السياسية؟ ويوجد مجال آخر للبحث يتعلق بالثقافة السياسية في الجنوب، الذي يعتبر تقليدياً المنطقة «المختلفة» في أميركا. فقد أشار الباحثون المتخصصون في التصويت إلى معدلات التصويت المنخفضة في الجنوب (فلانجن وزينجيل 1975 ص26-27). فهل جاء هذا الانخفاض بسبب مستويات التعليم المنخفضة وارتفاع عدد السكان السود، أو هل أن المشاركة المنخفضة بالتصويت هي نتيجة الخصائص العامة لسكان الجنوب؟ من أجل تحليل معدلات التصويت في الجنوب، علينا بالطبع أن نأخذ بعين الاعتبار إقبال الأقليات العرقية على التصويت. وسنبدأ حديثنا بالموضوع الأخير ومن ثم نواصل البحث في اعتبارات الجنوب واختلافات معدلات الإقبال المرتبطة بالآلة السياسية وبالإصلاح السياسي.

السـود

بالجمل، يقل في الجنوب احتمال التصويت عند السود عنه لدى البيض. وقد شكل حرمان السود من التصويت على نطاق واسع أحد الأسباب التاريخية لذلك، حيث يشكل السود نسبة أعلى منها في باقي الولايات. ففي العام 1962 كان 5٪ فقط من السكان السود في أعمار التصويت مسجلين في ولاية مسيسبي، و 13٪ فقط في ولاية الاباما. وعندما نص قانون حقوق التصويت لعام 1965 على استبدال مسؤولي الانتخابات المحليين بمسجلين فدراليين في العديد من الولايات الجنوبية، كانت النتيجة ظهور زيادة حادة في مشاركة السود في الانتخابات.

وما زالت مشاركة السود في التصويت أقل من البيض، بشكل كبير، في الشمال والجنوب. فقد صوّت 49٪ من السود الجنوبيين عام 1972، بالمقارنة مع 58٪ من البيض الجنوبيين، أما في بقية البلاد، فقد بلغت الأرقام 61٪ و 71٪. وبما أن السود يمكن اعتبارهم أصغر سناً وأقل تعليماً من البيض، فإننا

نتوقع منهم أن يصوتوا بأعداد أقل. ويستلزم التقدير الصحيح للعلاقة بين العرق والإقبال على التصويت بتثبيت الاختلافات الاقتصادية - الاجتماعية بين الأعراق. وقد وجدنا أنه عند فعل ذلك لا نجد أي دليل لاستمرار حرمان السود غير القانوني من التصويت في الجنوب، وكما لاحظنا في الفصل السابق، لم تكن هناك أية إشارات لتأثر أكبر للسود بقوانين التسجيل الأكثر تقييداً في الجنوب بشكل عام. وتظهر تحليلاتنا المتعددة الأشكال لانتخابات العام 1972 أيضاً أن السود قاموا بالتصويت بمعدل أعلى بقليل من البيض. وقد كان التأثير الهامشي لمتغير العرق في أعلى مستوياته، بين الأشخاص الأقل تعليماً. ووصل احتمال تصويت السود الذين لم يلتحقوا بالجامعات إلى درجة 4٪ أعلى من البيض. ويضعف هذا الاختلاف العرقي مع زيادة التعليم إلى أن يصل إلى لا شيء عند مستوى الدراسات العليا. وقد تحدث باحثون آخرون عن إقبال أعلى للسود، في حال تم ضبط المتغيرات الديمغرافية (أولسن 1970 وفيربا وناي 1972 ص 170-171)[1]. ويعزى هذا إلى إحساس السود بالهوية العرقية (فيربا وناي 1972 ص162-155) وإلى الإدراك الأعلى للحس الجماعي (أولسن 1970 ص684).

وقد أظهرت تحليلاتنا المبنية على الوحدة الاحتمالية للعام 1974، أن السود يقومون بالتصويت بالمعدل نفسه الذي يقوم به البيض في حال تم تثبيت المتغيرات الأخرى. لذلك نحن نمانع في الاستنتاج من مقارنتنا لنتائج العامين 1972 و 1974، بأن العلاقة بين العرق والإقبال هي أعلى الانتخابات الرئاسية، بسبب وجود محفزات أعلى للسود أثناء المنافسة على منصب الرئاسة. وحينما يتم ذكر الأثر الإيجابي للعرق، فإنه يكون صغيراً دائماً. ولذلك فمن المعقول أن نتوقع، على الأقل في بعض العينات، بأن العلاقة المقدرة بين العرق والإقبال على التصويت ستكون قريبة من الصفر[2]. وهكذا نرى أنه إذا صوّت

السود أكثر من البيض (وفي حال تم الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الديمغرافية بين الفئات المختلفة)، فمن المحتمل أن يكون الفرق في الإقبال صغيراً جداً.

الهسبانيون (من هم من أصول إسبانية في أميركا الجنوبية)

لم يتم إجراء قدر كبير من الأبحاث حول السلوك السياسي للهسبانيين الأمريكيين الذين يضمون أعداداً كبيرة من الشيكانو والبورتوريكيين. وتمثل هذه المجموعات في عينة المسح القومي المعياري عدداً قليلاً من المستجيبين. فمثلاً ذكرت دراسة ميشيغان للانتخابات القومية للعام 1974، إقبال 13 من الشيكانو وبورتوريكي واحد على التصويت. وقد تم شمل الأصل الإسباني في الدراسة الإحصائية للعام 1974، ولكن لم يتم شمله في تلك التي أجريت عام 1972. واشتمل المسح «الحالي» للسكان للعام 1974 على 2553 من الشيكانو و 807 من البورتوريكيين من الذين قاموا بالمشاركة في التصويت. وقمنا بتكبير عينات المجموعتين أثناء قيامنا بإجراءات العينات الفرعية، وأسندنا حسابات الوحدة الاجتمالية على أساس 335 من الشيكانو و 236 من البورتوريكيين.

وقد قام بالتصويت 32٪ فقط من الشيكانو و27٪ فقط من البورتوريكيين في العام 1974، بالمقارنة مع 37٪ من السود و 50٪ من البيض من غير الهسبانيين. وتوفر روايات الصحفيين عدداً من التكهنات حول أسباب انخفاض معدل التصويت لدى هؤلاء. وبحسب جريدة «النيويورك تايمز» (1979 ص16) إن السبب هو نتيجة العائق اللغوي و«الغربة الثقافية عن التيار السائد للبيض» . ويذكر مصدر آخر أن من بين أسباب انخفاض الإقبال بين الشيكانو: «عدم وجود تقليد الحزبين في المكسيك، والخوف من الكشف عن أعضاء العائلة غير القانونيين، وعدم وجود أية فرصة للعديد من المكسيكيين الأمريكيين، الذين لهم تاريخ طويل من الهجرة العمالية، لتأسيس أماكن إقامة من أجل التصويت (بيرس وهاجستروم 1979 ص550) ».

وكما سنرى فإن هذه التكهنات المفصلة ليست ضرورية لتفسير إقبال الهسبانيين الأمريكيين على التصويت.

أولاً، سوف نبحث إقبال الشيكانو. وبعكس وجهة نظر الشائعة، تبلغ نسبة الشيكانو 5٪ فقط من العمال الزراعيين. والشيكانو مثلهم مثل المجموعات الهسبانية الأخرى حضريون بالدرجة الأولى، ومعظمهم في عمر الشباب غير متعلمين[3]. وفي حال تثبيت هذه العوامل الديمغرافية وغيرها من العوامل، نجد أن احتمال تصويت الشيكانو يرتفع 3٪ عن بقية السكان. ونحن حذرون من التأكيد على هذه التقديرات لأن الرقم الناتج يقترب من الصفر من الناحية الإحصائية وبشكل واضح. وربما تكون النتيجة الأكثر ارتياحاً هي أن الشيكانو يصوتون بالمعدل نفسه تقريباً لبقية السكان[4].

والبورتوريكيون مثلهم مثل الشيكانو أقل علماً وأكثر فقراً وأصغر سناً من أغلبية السكان. وعلى أي حال تنتهي التشابهات هنا. فقد أقام 60٪ من البورتوريكيين في ولاية واحدة (نيويورك) في العام 1974، بينا سكن 75٪ من الشيكانو في ولايتي تكساس وكاليفورنيا: ومن يدخل إلى البلاد من الشيكانو بشكل قانوني، يجب أن ينتظر خمس سنوات كحد أدنى قبل أن يكتسب الجنسية وبالتالي الأهلية لأن يصوت، بينما يُعد البورتوريكيون من المواطنين الأمريكيين، وهم بذلك يصبحون مؤهلين للتصويت بمجرد قيامهم بتحديد إقامتهم في واحدة من الولايات الأميركية الخمسين. ويتعين على الشيكانو بالضرورة المرور بخمس سنوات من التأقلم الثقافي في انتظار حصولهم على الجنسية، كما أن عليهم تعلم المعايير الأولية لمشاركتهم في واجبات المواطنة. وبالنظر لقرب وطنهم الأصلي، وسهولة تنقلهم عبر الحدود، يجد المكسيكيون سهولة أكثر من أي مهاجرين آخرين من أي دولة، في الإبقاء على الروابط مع بلدهم الأصل ودمج هذه الروابط مع الأهداف التي يريدون تحقيقها في أمريكا.

وقد لاحظ ليونيل كاستيلو الرئيس الشيكاني السابق لدائرة الهجرة والتجنس ما يلي:

تاريخياً كان المكسيكيون من أبطأ المجموعات في حصولهم على الجنسية الأمريكية. ولم يحصل العديد منهم على الجنسية بسبب قربهم من المكسيك وبسبب الافتخار بأصولهم المكسيكية التي تقول إنهم يريدون أن يموتوا في المكسيك. (مقتبس من بيرس وهاجستروم 1979، ص550).

ونتوقع أن يكون لدى المهاجرين المكسيكيين الذين يصبحون مواطنين أمريكيين، ورغم وجود هذه الاعتبارات العاطفية، شعوراً موجهاً بالمسؤولية المدنية قد يقودهم إلى مراكز الاقتراع.

والعكس صحيح بالنسبة للبورتوريكيين. فهم من الأشخاص الذين يمكنهم التصويت من اللحظة التي يطأون فيها أرض أميركا، مع أن العديد منهم يكونون من الزوار، وهناك آخرون يعتبرون أنفسهم كذلك حتى بعد إقامتهم لسنوات في أميركا. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، نتوقع أن يكون الإقبال بين البورتوكيين أدنى من الشيكانو وبقية السكان. وفي الحقيقة أنه مع تثبيت المتغيرات الديمغرافية الأخرى انخفض تصويت البورتوريكيين بمقدار 7٪ في العام 1974[5].

الجنوب

كانت معدلات تصويت الجنوب، لأجيال متلاحقة، أقل بكثير من معدلات بقية البلاد. وكانت ضريبة التصويت، وعدم وجود تنافس بين الحزبين، وحرمان السود من التصويت على نطاق واسع، من بين أسباب قلة التصويت في هذه المنطقة. ومع انخفاض هذه الممارسات خلال الستينات، ارتفع الإقبال في الجنوب في الوقت الذي انخفض فيه في مناطق أخرى. ورغم ذلك بقيت هناك

فجوة، لا يمكن التقليل من شأنها، حيث بلغت نسبة تصويت الجنوبيين 57٪ ، والشماليين 70٪ في العام 1972.

ويبلغ التفاوت الإقليمي للإقبال أقصاه بين الأقل تعليماً. فيصوت الجنوبيون الذي حصلوا على 8 سنوات من التعليم بنسبة 16٪ أقل من الشماليين. أما الانخفاض في الإقبال الإقليمي بين الحاصلين على دراسات عليا فهو أقل من 3٪ . وكما تشير هذه النتائج، فمن الممكن تفسير الإقبال المنخفض لبعض الجنوبيين من خلال انخفاض مستوى تحصيلهم العلمي. وبالطريقة نفسها لا تفسر قوانين التسجيل الصعبة في الجنوب سبب معدلات التصويت المنخفضة. وفي الحقيقة، أنه عند تثبيت جميع المتغيرات، يبقى الإقبال بين الجنوبيين 6٪ أقل من بقية الأمريكيين في المناطق الأخرى.

ومع الافتقار لأي دليل آخر، نعتقد أن هذا الوضع قد يعكس نوعاً من الذاكرة الإقليمية، أو الأثر التاريخي من الماضي عندما أحبط القانون والعادات المشاركة في التصويت. وتعتبر هذه الثقافة السياسية نتاجاً لانشغال الجنوبيين التقليدي بموضوع استبعاد السود عن السلطة السياسية. وبرغم اختفاء المظاهر المؤسسية لهذه الحقبة إلا أن روحها قد لا تزال باقية. وإن كان هناك أي استحقاق لهذا التفسير، فإننا نتوقع أن يطبق بقوة على الجنوبيين من كبار السن الذين عاشوا قبل ظهور قيم الجمهورية والمساواة العرقية، والهجرة من الشمال. هذا هو فقط ما وجدناه. وبين الأشخاص في الفئة العمرية (18-31) سنة، يقل احتمال تصويت الجنوبيين بمقدار 3٪ عن الشماليين. أما الفجوة الإقليمية فهي 6٪ بين الأشخاص في الفئة العمرية (32-69) سنة، و 8٪ في الفئة العمرية (70-78) سنة، و9٪ للفئة العمرية (79 سنة أو أكثر). ويبدو أن التاريخ يقف إلى جانب ارتفاع معدلات الإقبال على التصويت في الجنوب.

وهناك عامل ديناميكي يساهم في هذا الاتجاه، وهو التدفق المتنامي لليانكيز أي الأمريكيين الشماليين الذي يؤدي إلى رفع احتمال التصويت. فهؤلاء الأميركيون الشماليون المتنقلون أكثر غنىً، وأصغر سناً وأفضل تعليماً ويميلون إلى التصويت أكثر من السكان الأصليين، وقد شكلوا 25٪ من السكان الذين أدلوا بأصواتهم في الجنوب في العام 1976 بالمقارنة مع مجرد 7٪ في العام 1952 (ولفنجر وآرسنو 1978 ص188، 192-195). ويشير ذلك إلى أنه من حيث الإقبال كما هو الحال في سائر الأمور السياسية أن الجنوب قد يفقد شخصيته المميزة في الجيل القادم. ورغم ذلك يشهد استمرار وجود الفجوة الإقليمية والذي تكلمنا عنه آنفاً بديمومة الثقافة السياسية الإقليمية.

موظفو الحكومة

تختلف قدرات الأشخاص في تمييزهم لكيفية تأثر مصالحهم بفوز مرشح معين على الآخر. كما أنهم يختلفون في تعرضهم الفعلي للنتائج الانتخابية. ومع أنه من المفترض، أننا نتأثر بالاختلاف الذي يسببه مرشح معين أو آخر بعد أن يحتل منصبه، فإن بعض الأشخاص سيستفيدون أو يتضررون من نتيجة معينة. ويظهر هذا التأثير بوضوح بين المسؤولين في الحكومة الذين يخضعون لحكم رئيس معين أو حاكم ولاية معين أو رئيس بلدية معين. كما يمكن أن يقل احتمال حدوث هذه الحالة بين الموظفين الآخرين الذين تعزز وظائفهم حساسيتهم نحو نتائج الانتخابات.

والموظفون الحكوميون مثلهم مثل المزارعين، يشكلون مجموعة أخرى يحتمل أن تدرك الآلية النسبية للانتخابات ما. وبينما يشكل المزارعون أقل من 3٪ من القوى العاملة، فإن واحداً من بين كل ستة أشخاص عاملين، كان يعمل في الحكومة في العام 1972. ولعل موظفي القطاع العام هم أسرع قطاع نامٍ بين قطاعات القوى العاملة. ففي العام 1960 كان عدد العاملين في جميع مستويات

القطاع الحكومي يقدّر بـ (8.8) مليون موظف. ونما هذا العدد إلى (13) مليون موظف في العام 1970 وإلى (15) مليون موظف في العام 1976. وحدثت الزيادة غالباً على مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي، بينما بالكاد تغير عدد الموظفين الفدراليين منذ أكثر من عقد من الزمان.

ويصوت موظفو القطاع العام بمعدلات عالية. ففي العام 1973 ذهب 83٪ منهم إلى صناديق الاقتراع، بالمقارنة مع 65٪ من بقية العينة. وقد يكون هذا نتيجة لدور الخصائص الديمغرافية الأخرى. ففي المقام الأول، نجد أن موظفي الحكومة هم أفضل تعليماً. فقد درس 49٪ منهم في الجامعات، وهذه النسبة أكثر من ضعف النسبة بين بقية السكان. وفي المقام الثاني، نجد أن 70٪ منهم من الموظفين، وهم في الأغلب، من المتخصصين، ومن التقنيين، وموظفي المكاتب. ولكن دخلهم يختلف بطريقة أكثر تعقيداً. فهم يميلون إلى الحصول على مرتبات جيدة في المستويات المهنية المتدنية وعلى مرتبات أقل تنافسية في المستويات الأعلى. وكالمعتاد سنتبع في هذه الحالة التحليل متعدد الوجوه الذي يؤكد أن التوظيف في القطاع العام لا يعطي دعماً هاماً للمشاركة في التصويت، وبالأخص بين الأقل تعليماً. وقبل بحث هذه النتيجة بالتفصيل، قد يكون من المفيد أن نراعي أسباباً أكثر اختلافاً تتعلق بالسؤال؛ «لماذا يقود التوظيف في الحكومة إلى مشاركة أعلى في التصويت؟» .

يهتم العديد من موظفي القطاع العام، بسبب طبيعة عملهم، بنتائج الانتخابات. ويتعامل العديد منهم، على نحو يومي، مع مواضيع، تتحول إلى قضايا مرتبطة بالحملة الانتخابية، تتأثر بنتائج الانتخابات. وبالطبع لا يجد بعض العاملين في القطاع هذا أية علاقة ذات أهمية بالأمور والقضايا السياسية في أعمالهم. ومثال على ذلك، نجد أن خبرات موظف الملفات في إدارة الضمان الاجتماعي، مطابقة لخبرات موظف يعمل في وكالة تأمين. وعلى أية حال، حتى

مع وجود تطابق في العمل، فإن تغيير رب العمل قد يغير مستوى الوعي السياسي لدى الفرد. وهذا يحدث بالتأكيد عندما ينتقل أستاذ، على سبيل المثال، من جامعة خاصة إلى جامعة حكومية. وبشكل عام فإن الموظفين الحكوميين على درجة أكبر من الإلمام والاهتمام بالقضايا السياسية وبهذا يزيد احتمال تصويتهم.

والحديث يكون مختلفاً تماماً إذا دار حول الحوافز التي يحصل عليها هؤلاء الموظفون في حكومة الولايات والحكومات المحلية، والذين يدينون بمراكزهم إلى مسؤولين سياسيين. فلدى مثل هؤلاء مصلحة حاسمة لا يمكن نكرانها في الانتخابات. فإذا فاز المرشح الخطأ، يمكن لمثل هؤلاء أن يفقدوا أعمالهم أو أن يخفض مستوى وظائفهم أو يتم نقلهم إلى مناطق نائية. فمثلاً يستطيع حاكم منتخب حديثاً في ولاية بنسلفانيا أن يستبدل 50.000 من موظفي الولاية. ولا تختلف صلاحيات حكام ولايات الينوي وإنديانا ونيويورك وبعض الولايات الأخرى عن ذلك (تولشين وتولشين 1972 ص96). ويزود هذا الأمر الأشخاص بحافز قوي للتصويت حتى ولو كان الفرد مقتنعاً بأن ورقة اقتراع واحدة قلما تكون حاسمة. وزد على ذلك أن الموظفين الذين يعملون تحت رعاية معينة، قد لا يكونون أحراراً عند التصويت. فكثير من الأحيان تجبر الآليات السياسية أعضاءها على التصويت، وتحتفظ بسجلات لأدائهم، حتى وإن لم يكن الأمر متعلقاً بالمناصب المحلية أو بالمناصب في الولايات (ولفينجر 1974 ص74-83). وفي هذه الحالات هناك مصلحة ليس فقط في النتائج بل في عملية التصويت نفسها.

وهذا يقودنا إلى تفسيرين اثنين للمعدلات العالية لإقبال موظفي الحكومة على التصويت: 1- فرضية «الحذر السياسي» التي يمكن دعمها بنتائج إقبال

عالية في جميع الولايات من قبل موظفي الحكومة، 2- «فرضية الرعاية» التي تصبح صالحة للاستخدام إذا كان الإقبال عالياً بين موظفي الولايات والموظفين المحليين، حيث تشكل الرعاية، وليس نظام الاستحقاق سبيلاً، ممراً مهماً للحصول على الوظائف الحكومية والحفاظ عليها. ولسوء الحظ أنه ليس لدينا أية بينة تجمع جميع المعلومات اللازمة لاختبار هذه الفرضيات. وتسمح لنا بيانات العام 1972 أن نحدد ولاية الإقامة لكل مستجيب، ولكنها لا تتيح لنا التمييز بين الموظفين الفدراليين أو موظفي الولايات أو الموظفين المحليين. وبسبب شمول الموظفين الفدراليين في العينة، فقد ظهر لدينا قياس غير دقيق لإمكان وجود اختلافات في الإقبال بين ثقافة سياسية وأخرى. ويعطي هذا لنتائجنا تحيزاً محافظاً، حيث ينتج عنه تقليل في تقدير أثر الرعاية على الإقبال. وتشتمل بيانات العام 1974 على مشكلة معاكسة، فقد تم تعريف اثنتي عشرة ولاية كبيرة فقط في البيانات، ولكن تم تبويب العديد من موظفي القطاع العام بحسب المستوى الحكومي. ولعل الإستراتيجية الأكثر وضوحاً تقتضي أن نقدم نتائجنا تباعاً لكل سنة بحسب دورها.

وقد تم وضع تبويب الولايات حسب الطريقة التالية: لقد قمنا بإزالة الإحدى عشرة ولاية جنوبية من اعتباراتنا، ومن ثم اخترنا من الباقي عشر ولايات تظهر فيها أهمية الآلية السياسية، ثم اخترنا عشراً أخرى وجدنا فيها «نظام الاستحقاق» في أعلى مظاهره في ممارسات موظفي حكومات الولايات والحكومات المحلية. وقد قمنا بتحديد خياراتنا على أساس قراءاتنا بحسب المصادر العلمية والصحفية. واعترفنا بالطبيعة الانطباعية لهذه العملية حيث نعتقد بأنه من الصعوبة بمكان أن ندرج لائحة بالولايات التي تحتوي على الآليات السياسية والتي لم تضم بينها ولاياتنا العشر وهي: إلينوي، إنديانا،

ماريلاند، ماساشوسيتس، ميزوري، نيوجيرسي، نيويورك، بنسلفانيا، رود آيلاند ووست فرجينيا. وبالطريقة نفسها يمكن القول إن أية لائحة تحتوي على أسماء ولايات تشكل عكس خصائص الولايات العشر السابقة، يمكنها أن تمثل ولايات الإصلاح وهي: كاليفورنيا، أيداهو، منيسوتا، نبراسكا، نورث داكوتا، أوريجون، ساوث داكوتا، يوتا، واشنطن، وويسكونسن. وقد وجدنا أنه لم تختلف معدلات تصويت موظفي الحكومة في ولايات الإصلاح عن تلك التي في الولايات التسع عشرة الشمالية الباقية. وقمنا بدمج هذه المجموعات، وبهذا نتج عندنا ثلاث فئات من الولايات جاهزة لتحليل الإقبال على التصويت بحسب موظفي الحكومة: إحدى عشرة ولاية جنوبية، عشر ولايات شمالية ذات صفة نظام الرعاية، ومن ثم باقي الولايات الشمالية التسع والعشرين. وتظهر نتائج تحليلنا هذا في الجدول (5-1).

جدول (5-1): مشاركة موظفي الحكومة في التصويت حسب التعليم والمنطقة والثقافة السياسية في عام 1972 (بالنسبة المئوية)

سنوات التعليم	الزيادة في مشاركة موظفي الحكومة في التصويت مقارنة بجميع العاملين		
	ولايات الرعاية	الولايات الشمالية الأخرى	الولايات الجنوبية
0-8 (مدرسة ابتدائية)	18	5	5
9-12 (مدرسة ثانوية)	14	4	5
1-3 سنوات جامعية	4	4	4
4 سنوات جامعية	3	3	4
5 + سنوات جامعية	1	1	2
المجموع	9	3	4

ملحوظة: كل إدخال لكل خلية هو تقدير الوحدة الاحتمالية (أنظر ملحق ج) للفرق بين الإقبال على التصويت من قِبَل موظفي الحكومة والموظفين الآخرين في التصنيف المشار إليه بحسب التعليم والولاية. فمثلاً يحظى موظفو القطاع العام الجنوبيون الذي أنهوا تعليمهم الابتدائي معدل إقبال أعلى بخمسة بالمئة عن الموظفين الجنوبيين التابعين للقطاع الخاص والذين هم على مستوى التعليم نفسه.

وكما يظهر الجدول (1-5) فإن كلاً من الفرضيتين المتعلقتين بالإقبال المرتفع للتصويت بين العاملين في الحكومة مدعمتان بالبيانات، رغم أن دليل وجود فرضية الرعاية يظهر بوضوح أكثر. ففي الفئات الثلاث من الولايات، ولدى ضبط المتغيرات الديمغرافية الأخرى، يصوت موظفو الحكومة بمعدلات أعلى من موظفي القطاع الخاص. والفرق يكبر لدى مستويات التعليم المتدنية، ويختفي، فعلياً، لدى مستويات التعليم العالي. ويبين هذا الأمر أن العمل في الحكومة، يعتبر بالنسبة للبعض، بديلاً عن التعليم الرسمي، وهو وسيلة لاكتساب المصالح والمعايير التي هي، في العادة، نتاج للدراسة الجامعية.

وتبدو الزيادة في إقبال موظفي الحكومة في الولايات الجنوبية وفي الولايات الشمالية التي لا يوجد فيها نظام الرعاية صغيرة مقارنة بالزيادة التي حدثت في إقبال موظفي القطاع العام في الولايات العشر المحتفظة بنظام الرعاية. ويصوت موظفو الحكومة الذين لم يدرسوا في الجامعات بنسبة 5٪ أعلى من موظفي القطاع الخاص الذين هم في مستويات التعليم نفسها في الولايات الأربعين الأخرى. ومن ناحية أخرى، تبلغ الفجوة 18٪ في ولايات الرعاية لهؤلاء الذين لم يلتحقوا بالمدارس الثانوية، و14٪ للموظفين الذين حصلوا على تعليمهم الثانوي ولكن ليس الجامعي. ويرتفع احتمال تصويت موظفي الحكومة في ولايات الرعاية الذين حصلوا على تعليمهم لمدة أقل من تسع سنوات، 13٪ أكثر من موظفي القطاع العام الذين حصلوا على تعليمهم بالمستوى نفسه في الولايات الأربعين الأخرى. كما يرتفع احتمال تصويت الحاصلين على شهادة الثانوية في ولايات الرعاية بنسبة 10٪ أكثر من موظفي القطاع العام في الولايات الأخرى. ولا يوجد أي فرق بين موظفي القطاع العام الذين حصلوا على تعليمهم الجامعي.

تعتبر هذه الاختلافات بين الإقبال العالي على التصويت لدى موظفي القطاع العام، في ولايات الرعاية وبين هؤلاء في بقية البلاد، قياساً للأثر على الإقبال بحسب اعتبارات نظام الرعاية. كما تعتبر نتائجنا متوافقة مع المقترح القائل بأن الأعمال التي يوجدها نظام الرعاية، هي أعمال مهمة للطبقة العاملة (وولفنجر 1974 ص92-99). ولكن موظفي الحكومة الأفضل تعليماً هم أقل عرضة لمثل هذه الضغوطات. ففي العادة فإن المعلمين، وهم أكبر مجموعة تابعة لفئة موظفي القطاع العام، محميون بنظام الخدمة وعقود النقابات، وبهذا فإن فهم محميون نسبياً، من التهديدات السياسية.

وإذا كان بالإمكان تفسير الإقبال العالي لموظفي القطاع العام في ولايات الرعاية على التصويت بالمجازفة السياسية العالية في تلك الولايات، فلابد من توقع إيجاد معدلات عالية للتصويت في مثل هذه الولايات بين الجماهير أيضاً. ونجد أن الضغط الذي يتعرض له موظف الرعاية لا يقتصر على الذهاب إلى مراكز الاقتراع فحسب، بل يمتد إلى تغيير نتائج التصويت في دائرته الانتخابية. ولدى مقارنتنا لجميع ولايات الرعاية العشر مع باقي ولايات الشمال، لم نجد أي فرق فعلي في ذلك.

وقد تغيرت الصورة عندما حصرنا فحصنا بالولايات التي أجريت فيها انتخابات للحكام في العام 1972. فقد كان الإقبال مرتفعاً وبشكل ملحوظ في ولايات الرعاية. وكما توقعنا، كانت الزيادة بين من هم أقل تعليماً. وقد زاد احتمال تصويت المقيمين في ولايات الرعاية ممن حصلوا على مستوى التعليم الابتدائي بمقدار 6٪ عن نظرائهم في الولايات الشمالية الأخرى. كما كان احتمال تصويت خريجي المدارس الثانوية بنسبة 6٪ أيضاً، بينما زاد احتمال تصويت الحاصلين على التعليم الجامعي فيما بين 2٪ و5٪ . ونحن لا نتوقع أن تعمل معظم الآليات السياسية جاهدة للحصول على أصوات لجورج مكجفرن،

ولكننا نتوقع بذل الجهود للحصول على الأصوات لو أن التنافس جرى على منصب الحاكم. وقد وجدنا في دراسة سابقة (روزنستون وولفنجر 1978 ص31) أن انتخابات الحكام المتزامنة تزيد احتمال الإقبال على التصويت من 1٪ إلى 2٪ . ويكشف تحليلنا الحالي انحصار هذا الأثر بولايات الرعاية، بينما لم نجد في العام 1972 في أي مكان آخر، أي زيادة في الإقبال في حالة وجود انتخابات للحكام. ويظهر أن أثر الإقبال للانتخابات المتزامنة، يعكس عملية مساندة المرشحين المحفزة من نظام الرعاية، وليس الزيادة التي يمكن أن تأتي نتيجة اهتمام الناخبين بسباق الوصول إلى قصر الحاكم.

وفي الجهة الأخرى من الطيف ومن ناحية ولايات الرعاية، تقع ولايات «الإصلاح» العشر المعروفة بمستوياتها العالية من احتقار الفضيلة المدنية للآلة السياسية، وما إلى ذلك، قد بلغ 5٪ أعلى من ولايات الرعاية. ويمكن تفسير هذا الفرق في الإقبال بين المجموعتين نتيجة المستويات الأعلى في التعليم وقوانين التسجيل الأقل تقييداً في ولايات الإصلاح. وقد تم في ولايات الإصلاح أيضاً فحص كل من المقترحات المتعلقة بموظفي الحكومة وبالجماهير العامة أيضاً في ولايات الرعاية. ووجد أن إقبال الجماهير العامة أو موظفي الحكومة لم يكن مختلفاً بأي شكل من الأشكال عن إقبال هذه المجموعات في الفئات الأخرى من الولايات.

كانت هذه النتائج حول الإقبال في ولايات الإصلاح غير متوافقة مع الفكرة القائلة بأن الثقافة السياسية للولايات هي العامل المقرر لحجم مشاركة المواطنين في صناديق الاقتراع. فقد تمت الإشارة إلى ولايات الإصلاح من قِبَل دانيال إيلازار (1972 الفصل 4) على أن لديها ثقافات سياسية ذات طابع «فردي» أو أخلاقي. وقد تم تقديم هذه الخواص كأسباب لوجود معدلات تصويت أعلى (شاركانسكي 1969، جونسون 1976). ولكننا لا نجد دليلاً لهذا

الوضع. فبمجرد تثبيت المتغيرات التالية: الإقليم وقوانين التسجيل ومستوى التعليم، لا يعود الإقبال في ولايات الإصلاح مختلفاً عن الإقبال في أي منطقة أخرى. وإذا ما أثرت الثقافة السياسية لهذه الولايات على الإقبال، فإنه يمكن التعبير عن هذه العلاقة، من خلال أثر قوانين التسجيل للناخبين في تلك الولايات.

وتسمح لنا المتغيرات المتوفرة من بيانات العام 1974، بتعريف معلمي المدارس الحكومية (الذين يشكلون 15٪ من جميع موظفي الحكومة)، وجميع أعضاء القوى العاملة الذين هم في المستوى الحكومي بأنهم فئة تنتمي إلى فئة «الإدارة العامة» في وصف أعمالهم . ويشمل هذا تقريباً جميع الموظفين الفدراليين وربع العاملين في حكومات الولايات والحكومات المحلية. وبهذا لا نستطيع تحديد موظفي القطاع العام للعام 1974 والذين لا تعتبر مهامهم حكومية، مثل وظائف سائقي الحافلات أو الحراس أو عمال الميكانيك. فمثل هذه الوظائف تكون مشمولة في فئة موظفي القطاع الخاص.

وباستخدام هذه البيانات يمكن تلخيص الأثر على الإقبال حين يكون الفرد «موظف حكومة» ، في الجدول (2-5). وتتوافق هذه التقديرات مع النقاشات والبيانات المقدمة أعلاه. ويصوت الموظفون والمعلمون الفدراليون الذين يعتبرون غير متأثرين بنظام الرعاية 4٪ نقطة أكثر من العاملين في القطاع الخاص الذين يتطابقون في مستويات تعليمهم مع الموظفين والمعلمين الفدراليين المذكورين آنفاً. ولكن يصوت الأشخاص، غير المعلمين، من الذين يعملون لدى حكومات الولايات أو الحكومات المحلية بمعدلات عالية جداً. فاحتمال تصويت موظفي الولايات يكون أعلى بنسبة 12٪ ، واحتمال تصويت الموظفين المحليين يكون أعلى بنسبة 16٪ . ويكون هذا الأثر قوياً عملياً بين الذين هم أقل

تعليماً، برغم أن أثر العمل في الحكومة لا ينقص مع التعليم بالحدة نفسها التي كانت حسب تحليلات العام 1972.

وبرغم أن «الرعاية» موجودة فقط في أقلية من الولايات والوظائف المحلية، إلا أن هذه المناصب تشتمل على الرعاية المتاحة. ولهذا فإن الفرق الظاهر في الجدول (5-2) بين الموظفين والمعلمين الفدراليين وبين موظفي الحكومة الآخرين يعكس أثر «ظاهرة الرعاية» على الإقبال. ولسوء الحظ يمنعنا عدم قدرتنا على تحديد كل حالة فردية على حدة، من عزل هؤلاء الموظفين العاملين في القطاع العام الذين يسكنون في ولايات الرعاية، ومن تفحص أثر الانتخابات المتزامنة في العام 1974.

جدول 5-2: مشاركة موظفي الحكومة في التصويت حسب التعليم ومستوى الجهاز الحكومي في عام 1972 (بالنسبة المئوية)

سنوات التعليم	الزيادة في مشاركة موظفي الحكومة في التصويت مقارنة بالعاملين في القطاع الخاص		
	المعلمين والموظفين الاتحاديين	موظفي الولايات	الموظفين المحليين
0-8 (مدرسة ابتدائية)	5	14	18
9-12 (مدرسة ثانوية)	5	13	17
1-3 سنوات جامعية	4	12	16
4 سنوات جامعية	5	12	16
5+ سنوات جامعية	4	10	11
المجموع	5	13	17

ملحوظة: الإدخال في كل خلية هو تقدير الوحدة الاحتمالية (انظر الملحق ج) للزيادة الحاصلة، بالنسبة المئوية، في الإقبال لموظف في القطاع الخاص بمستوى التعليم نفسه. فمثلاً يحظى الموظفون الحكوميون المحليون الذين لم يتجاوزوا الصف الثامن بمعدل إقبال أعلى بـ 18 بالمئة من باقي أفراد القوى العاملة الحاصلين على مستوى التعليم نفسه.

6: بعض المدلولات

مهمتنا الرئيسية في هذا الفصل ستكون استكشاف المدلولات الأساسية للاختلافات في الإقبال، وذلك عبر مقارنة الناخبين بجميع السكان البالغين. وقبل البدء بهذه المهمة دعونا نلخص نتائجنا.

وتكمن النتيجة المركزية من هذا البحث في الأهمية المتزايدة للتعليم. ولهذا قمنا باستحداث مقترحنا الأساسي القائل بأن الخصائص الشخصية التي ترفع من إمكانية التصويت تكمن في المهارات التي تجعل من معرفة المسائل السياسية أمراً أكثر سهولة، كما تقلل من صعوبات التصويت. فالتعليم يرفع قدرة الفرد على تفهم المواضيع المجردة والمعقدة وغير المحسوسة مثل موضوع السياسة، كما أنه يشجع أخلاقيات المسؤولية المدنية. وزد على ذلك أن المدارس تقوم بتزويد الفرد بالخبرة في التعامل مع مختلف المشاكل البيروقراطية، كالتعامل مع المتطلبات وتعبئة النماذج وتحقيق المهام في الأوقات المحددة لها.

والمتغير الثاني والأكثر أهمية هو العمر، الذي نعتبره مقياساً للخبرة الفردية. إذ يسهم التعرض المتتالي للانتخابات والعوائق البيروقراطية في الحياة في مجتمع يزداد تعقيداً في شحذ المهارات التي يفتقر إليها الكثير من الشباب لدى وصولهم إلى العمر الذي يؤهلهم للانتخاب. ويسري هذا، بشكل خاص، على غير المتعلمين، الأمر الذي يعزز اعتقادنا بأن الخبرة في الحياة هي بديل التعليم. وتستمر العلاقة الإيجابية بين العمر والإقبال لفترة متقدمة في دورة الحياة بشكل

أكبر مما كان يعتقده المراقبون. فبمجرد السيطرة على الخصائص الديمغرافية الأخرى، تستمر معدلات التصويت بالارتفاع حتى السبعينيات من عمر الفرد. كما لا تشير بياناتنا إلى صحة النظريات التي تتعلق بالوهن الصحي والجسدي للفرد وعلاقتها بترك الاهتمامات الأكثر اتساعاً والتي تتسبب في انخفاض درجة التصويت. كما أننا لم نجد دليلاً كافياً يؤيد فكرة أن الشباب يصوتون أكثر مع وصولهم إلى أدوار البلوغ في حياتهم. فالطلاب يصوتون أكثر من غير الطلاب (بالأعمار والخصائص الديمغرافية الأخرى نفسها). وبينما يزيد متغير الزواج الإقبال (كدور من أدوار البلوغ)، فإن هذا الأثر موجود في كل الفئات العمرية، ونجد أثره طفيفاً بين أعمار الشباب.

ويؤثر على الإقبال بشكل ما، كون الفرد طالباً في الجامعة ولديه زوجة أو زوج، ولكننا لا نجد دليلاً كافياً على أن هذا الأمر موجود في الأنواع الأخرى من البيئات الاجتماعية، فلا يظهر أن العلاقات الشخصية المتداخلة والمرتبطة بالوظائف ذات المكانة الأعلى تنتج معدلات تصويت أعلى. ورغم اعتقادنا بأن المداخيل الأعلى والوظائف رفيعة المستوى تقرر العلاقات الشخصية (مثال ذلك الصديق أو الجار)، إلا أننا لم نجد أي مؤشر لهذا الأثر على التصويت لأنه لا توجد في الأصل علاقة بين الإقبال والدخل الأعلى أو الوظائف ذات المنزلة الأعلى. فاحتمال تصويت الأغنياء يتشابه مع احتمال تصويت ذوي الدخل الاعتيادي، والشيء نفسه يمكن تطبيقه على ذوي الأعمال من الوظائف المتوسطة المستوى.

يقودنا افتقار وجود علاقة بين المداخيل والمهن العالية وبين التصويت إلى رفض المقترح القائل بأن الكمية الأكثر من الممتلكات المادية والتي تدعى في العادة «المصلحة التي في النظام» تشكل حافزاً للتصويت. فقد وجدنا إقبالاً أعلى من قِبَل أشخاص لديهم مصلحة في نوع آخر من الأنظمة؛ مثل نظام الرعاية الذي يؤثر على أعمالهم.

وقد كان للمقترحات حول الأثر على مشاركة الناخبين المنتمين «للثقافات الإقليمية المتنوعة» مصيراً مختلطاً. فعندما نأخذ كل شيء في عين الاعتبار، نجد أن الأشخاص يصوتون في الجنوب بشكل أقل من بقية الأمريكيين. وعلى أية حال لم نجد أية اختلافات أخرى من هذا القبيل، مرتبطة بإقبال عامة الناس على التصويت. كذلك نجد أن تصويت الأشخاص الذين يعيشون في الولايات التي ترحب بالتقدم المدني ليس أكثر من تصويت سكان الولايات التي لم تتأثر كثيراً بروح الإصلاح.

ونجد أن الوقت الحر ليس مورداً مهماً للإقبال على التصويت. فلم نجد أية فئة لديها وقت حر كافي، قامت بالتصويت أكثر من الفئات الأخرى. بل إن الاختلافات التي وجدناها في هذا الأمر كانت في الاتجاه المعاكس؛ فقد وجدنا تصويتاً أقل لدى غير العاملين، وتصويت أقل لدى المجموعات المهنية التي تملك وقتاً حراً أطول، ومن المفترض أن يزيد احتمال صرف انتباه الأشخاص الذين يعيشون في ظروف معينة، بالنسبة للتصويت بسبب مخاوف أو اهتمامات أخرى تتعلق بالبحث عن زوج (أو زوجة)، مثلاً، أو البحث عن عمل أو البحث عن منصب أو وظيفة مناسبة. على كل حال إن الأثر الذي تتركه مثل هذه الممارسات يعتبر منخفضاً (إلى الحد الذي نستطيع فيه الاستدلال عن هذا الأمر من بياناتنا).

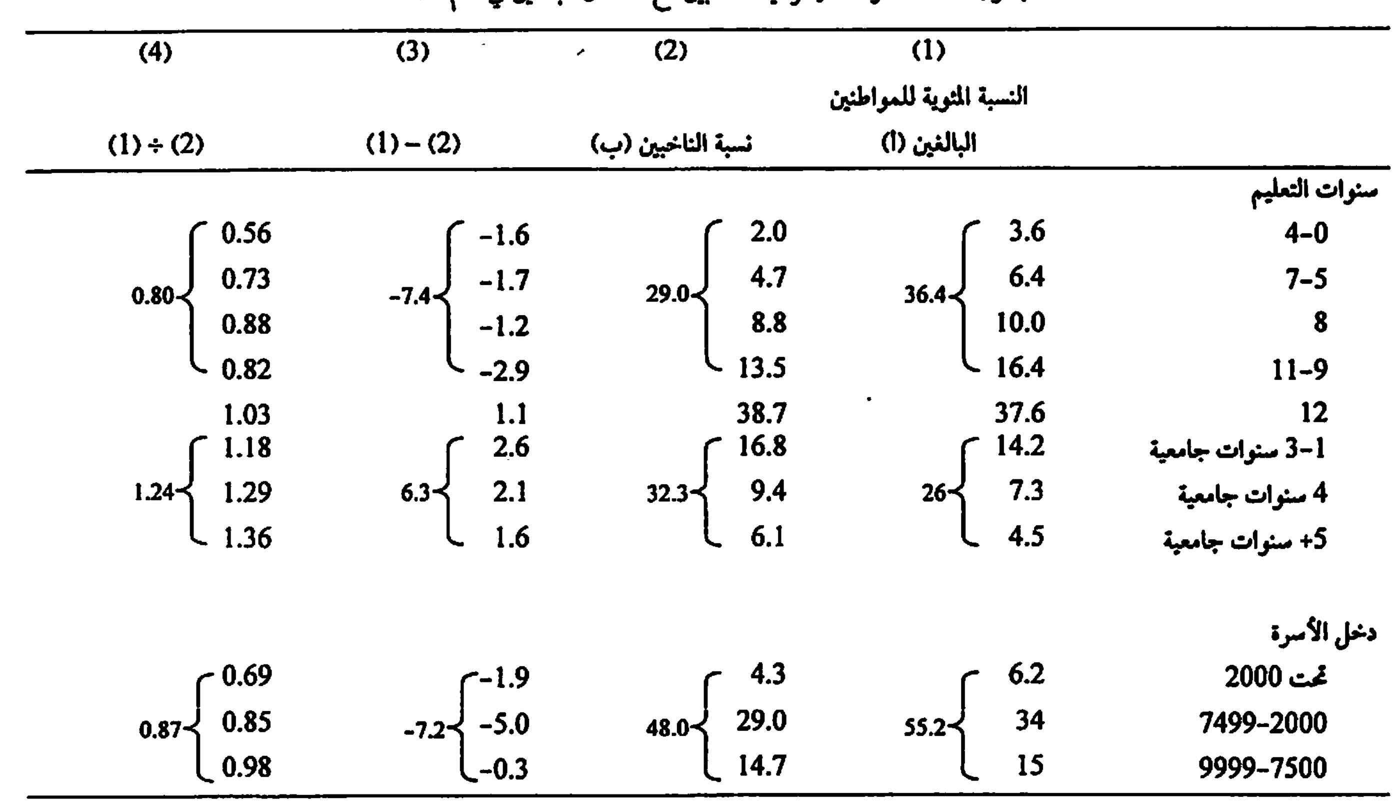
ما الذي يجعل امتناع العديد من الأمريكيين عن التصويت أمراً مهماً؟ إن الإقبال المتدني على التصويت يلفت نظر كثير من المراقبين لانتشار عدم الرضا، وبالتالي يدعو إلى اتهام النظام السياسي بامتناعه عن إلهام الناس للمشاركة في التصويت. بدون شك سيبقى هذا التفسير قائماً رغم تراكم الأدلة بشكل متزايد على أن الناس الذين يحملون أفكاراً غريبة لا يقل احتمال تصويتهم عن الناس الآخرين (سيترين 1978). وقد يجد المرء أيضاً مناقشات تقول إن البلاد ستكون

أفضل حالاً بدون أصوات الأشخاص غير المهتمين وغير المطلعين. كما يحتمل أن يقوم الأشخاص الذين يعتبرون أن مشاكل التصويت أكثر من فوائده (هكذا تدعي هذه الحجة) باتخاذ الخيارات الخاطئة إذا ما ذهبوا إلى صناديق الاقتراع. وبغض النظر عن المكاسب التي يمكن الحصول عليها بناءً على إحدى وجهات النظر السابقة، فإنه يمكن القول بأن الإقبال المتدني على التصويت يسهم في إنماء إحساس يقوّض من شرعية الحكومة. فالمسؤولون الرسميون الذين ينتخبون من قِبَل نسبة متدنية للسكان يجدون دعماً أقل من الناخبين في عملية انتخاب يساهم فيها الجميع.

وهناك استفسار آخر لا يتعلق بالحجم النسبي للسكان المصوتين فقط بل بالاختلافات بين هذا الحجم وبين جميع الأمريكيين. ولأن احتمال التصويت يختلف لدى الجميع فإن عدد المصوتين يختلف ككل عن جميع السكان البالغين. ويحدد حجم وخصائص هذه الاختلافات الحد الذي يصل إليه الناخبون بأنهم يمثلون السكان (بيتكن 1967 الفصل 4) ويسمح بأخذ خطوة (الخطوة الوحيدة التي سنأخذها) نحو فهم الانعكاسات السياسية للتنوع في الإقبال، وسوف نقارن الناخبين بجميع المواطنين بما يتعلق بالخصائص الديمغرافية، والمقاييس المختلفة للميول السياسية - مثل الانتماء الحزبي والمواقف من القضايا المختلفة. تشبه هذه الممارسة المقارنة التي أجريناها في الفصل الرابع للناخبين الفعليين في العام 1972 مع وجود عدد أكبر من السكان المصوتين الافتراضيين الذين نتجوا عن تحرير قيود قوانين الانتخابات، وكنا نتحدث حينها عن الزيادة البالغة 9٪. حيث استثني من المقارنة ملايين من غير المصوتين. ولم تنتج هذه الممارسة فروقاً ظاهرة وكبيرة. أما هنا فنحن نتوقع أن نجد ثغرات أكبر حيث يختلف حجم المجموعتين اللتين يتم مقارنتهما الواحدة عن الأخرى.

لقد استخدمنا هنا الوسيلة نفسها التي استخدمناها في الفصل الرابع: فقد قارنا نسبة الناخبين مع النسبة الشاملة لكل العينة والمؤلفة من أعضاء ينتمون إلى فئات ديمغرافية مختلفة. فعلى سبيل المثال يشكل الجامعيون 26٪ من مجموع السكان البالغين، و 32.3٪ من الناخبين (العمود 1 و 2 في الجدول (1-6). وإذا طرحنا الرقم الأول من الرقم الثاني يظهر لنا الحد الذي يصل إليه الأمريكيون الذين حصلوا على تعليمهم الجامعي والذين يشكلون نسبة أكبر (أكثر بـ 6.3٪) من الناخبين مقارنة بمجموع السكان، ويكون فرق النسبة المئوية أقل من «الصفر» للفئات التي تشكل نسبة أصغر بين الناخبين منها بين مجموع السكان. مثال ذلك الأشخاص الذين لم يكملوا الصف الثامن (أنظر العمود 3 في الجدول 1-6).

وكما يظهر الجدول (1-6) يختلف الناخبون بشكل جوهري عن جميع المواطنين في عدد من الأبعاد الديمغرافية. وبدءاً بالتعليم فقد وجدنا أن الأشخاص الذين لا يحملون شهادة المدرسة الثانوية يشكلون 36.4٪ من السكان، ولكنهم يشكلون 29٪ من الناخبين حيث يكون الفرق هنا (-7.4٪). أما هؤلاء الذين يحصلون على مداخيل عائلية أقل من (10.000) دولار فيشكلون 55.2٪ من السكان، و 48٪ فقط من جميع الناخبين ويحققون بذلك فرقاً يساوي (-7.2٪). كذلك فئة الشباب، وفئة غير المتزوجين، وفئة الجنوبيين، والعاطلين عن العمل، والأقليات والأشخاص الذين غيروا موقع سكنهم خلال مدة سنتين من انتخابات 1974، جميعهم كانوا يشكلون نسبة أصغر بين الناخبين، منها بين السكان ككل. كما نجد أن النساء والطلاب أيضاً يشكلون النسب نفسها. ونجد أن الأشخاص البيض والمتعلمين الذين يتمتعون بمستوى معيشة جيد، ومتوسطي العمر، والمتزوجين والشماليين وموظفي الحكومة والمستقرين في سكنهم، يشكلون نسبة أكبر بين الناخبين منها بين جميع السكان.



جدول 6-1: المقارنة الديمغرافية للناخبين مع السكان البالغين في عام 1972

	(1) النسبة المئوية للمواطنين البالغين (أ)		(2) نسبة الناخبين (ب)		(3) (2) − (1)		(4) (2) ÷ (1)	
سنوات التعليم								
4-0	3.6	36.4	2.0	29.0	-1.6	-7.4	0.56	0.80
7-5	6.4		4.7		-1.7		0.73	
8	10.0		8.8		-1.2		0.88	
11-9	16.4		13.5		-2.9		0.82	
12	37.6		38.7		1.1		1.03	
1-3 سنوات جامعية	14.2	26	16.8	32.3	2.6	6.3	1.18	1.24
4 سنوات جامعية	7.3		9.4		2.1		1.29	
+5 سنوات جامعية	4.5		6.1		1.6		1.36	
دخل الأسرة								
تحت 2000	6.2	55.2	4.3	48.0	-1.9	-7.2	0.69	0.87
7499-2000	34		29.0		-5.0		0.85	
9999-7500	15		14.7		-0.3		0.98	

	(1) النسبة المئوية للمواطنين البالغين (أ)	(2) نسبة الناخبين (ب)	(3) (1) − (2)	(4) (1) ÷ (2)
1499-10000	25.6	28.1	2.5	1.10
24999-15000	14.5 (19.3)	17.6 (23.8)	3.1 (4.5)	1.21 (1.23)
+25000	4.8	6.2	1.4	1.29
العمر				
24-18	17.9 (32.5)	14.2 (27.9)	-3.7 (-4.6)	0.79 (0.86)
31-25	14.6	13.7	-0.9	0.94
36-32	8.2	8.3	0.1	1.01
69-37	49.7	54.8	5.1	1.10
78-70	6.5	6.6	0.1	1.02
+79	3.1	2.4	-0.7	0.77
النساء	53.2	52.7	-0.5	0.99
غير متزوج أو منفصل	30.2	26.4	-3.8	0.87
طلاب من الفئة العمرية (18-24)	2.7	2.8	-0.1	1.04
جنوبيون	25.6	21.6	-4.0	0.84

	(1) النسبة المئوية للمواطنين البالغين (أ)	(2) نسبة الناخبين (ب)	(3) (2) − (1)	(4) (2) ÷ (1)
موظفو حكومة	10.2	12.6	2.4	1.24
عاطلون عن العمل	2.7	2.2	-0.5	0.81
سود	9.8	8.2	-1.6	0.84
بورتوريكيون (ج)	0.6	0.3	-0.3	0.80
شيكانو (ج)	1.9	1.3	-0.6	0.68
مدة الإقامة (ج)				
أقل من 4 شهور	7.3	3.1	-3.6	0.42
4-6 أشهر	5.7	3.0	-2.7	0.53
7-11 شهراً	4.5	2.6	-1.9	0.58
1-2 سنة	15.9	12.1	-3.8	0.76
	33.4	20.8	-12.6	0.62
3-5 سنوات	16.1	16.3	0.2	1.01
6-9 سنوات	13.5	15.8	2.3	1.17
10 سنوات فأكثر	37.1	46.6	9.5	1.26

(أ) المواطنون فوق سن 17 سنة والذين تم الإبلاغ عن إقبالهم على التصويت.
(ب) الناخبون في الانتخابات العامة.
(ج) مقدّر باستخدام بيانات 1974

وتعكس هذه الفروق في النسب المئوية حجم كل فئة ومعدل الإقبال لديها. فرغم قلة تصويت البورتوريكيين، لا يظهر فرق النسبة لديهم جوهرياً، حيث يبلغ هذا الفرق (0.3٪)، لأنهم لا يشكلون جزءاً كبيراً من السكان. وهناك طريقة أخرى للنظر إلى المشكلة، دون اعتبار حجم الفئة، وتكمن هذه الطريقة في المدى الذي وصلت إليه قوة الانتخاب لكل فئة بالنسبة للزيادة والنقصان في معدلات تصويتها. ويقاس هذا الأمر بتحديد النسبة البسيطة لمساهمة الفئة من الناخبين من بين المواطنين (العمود 4 في الجدول 1-6). وتشير النسب التي هي أقل من واحد صحيح إلى نقص التمثيل، بينما تظهر النسب التي هي فوق الواحد إلى زيادة التمثيل. وباستخدام هذه الطريقة في القياس، نجد نقصاً حاداً في تمثيل البورتوريكيين حيث أن نسبة مساهمتهم من بين جميع الناخبين هي (0.5)، أي نصف المساهمة الانتخابية الممكنة. وكما يظهر لنا الجدول (1-6) فإن هناك عدداً من المجموعات التي يقل تمثيلها في الانتخابات بشكل واضح، بينما يزيد تمثيل مجموعات أخرى. فمثلاً نجد أن تمثيل الفئات الأقل تعليماً، والفقراء، والبورتوريكيين والشيكانو، والأشخاص الذين غيّروا منطقة إقامتهم قبل سنة واحدة من تاريخ انتخابات العام 1974 هي أقل بما يقارب الثلث $\frac{1}{3}$ إلى النصف $\frac{1}{2}$. بالإضافة إلى ذلك فقد انخفضت قوة التصويت لدى الأشخاص الذين لم يحصلوا على شهاداتهم الثانوية، أو الذين تعتبر مداخيلهم تحت المتوسط، أو الذين سكنوا في الجنوب، أو الشباب، أو كبار السن، أو العاطلين عن العمل، أو غير المتزوجين، أو السود بحوالي 15٪ . ومن جانب آخر نجد زيادة تمثيل خريجي الجامعات بحوالي الثلث ($\frac{1}{3}$) مثلهم مثل الأشخاص الذين تزيد مداخيلهم العائلية السنوية عن (25000) دولار. وتبلغ قوة تصويت موظفي الحكومة 24٪ أعلى من نسبة مساهمتهم من السكان.

وباختصار، وجدنا أن الناخبين ليسوا عالماً صغيراً ضمن الجسد الكلي للمواطنين، بل هم عينة مشوهة تبالغ في حجم بعض الفئات وتقلل من حجم الفئات الأخرى. وتمارس بعض الفئات من الأمريكيين نصف قوة التصويت التي يمكن الحصول عليها بأكملها إذا ما كانت هناك فرصة متساوية لكل فرد بالتصويت، بينما نجد أن قوة الانتخاب لفئات أخرى متضخمة بأكثر من 25٪ . ويتضمن نقص التمثيل بين الأمريكيين، من لهم قلة من الحظ في أمور معينة، مثال ذلك الفقراء، وغير المتعلمين، والأقلية العرقية. كذلك نجد نقص التمثيل بين أشخاص لا نعتبرهم قليلي الحظ ولكن لديهم نقصاً في التمثيل مثل الشباب وغير المتزوجين، أو الذين غيّروا أماكن إقامتهم قبل فترة قصيرة من تاريخ الانتخابات.

ويدعي بعض الكُتّاب أنه بسبب تدني الإقبال بين قليلي الحظ، فقد لا يعتبر السياسيون أن هناك ضرورة لتفعيل سياسات الرفاه الاجتماعي التي تصبّ في مصلحة مثل هؤلاء (رايتي 1979). ويفترض هذا التأكيد أن الفقراء يملكون وجهات نظر حول القضايا والأحزاب، تختلف بدرجة كبيرة عن وجهات نظر الأشخاص الآخرين، وبهذا يخلص إلى القول بأنه إذا اختفى التنوع في الإقبال على الانتخاب، يصبح لدى الناخبين وجهات نظر مختلفة وأكثر ليبرالية عما هو موجود في الوقت الحالي. ولا نجد تأييداً قوياً لهذا الافتراض الأوّلي، الذي يقول إن أفضليات الأحزاب والسياسات تختلف بشكل كبير من طبقة اجتماعية لأخرى، في الأدبيات المتعلقة بمثل هذه الأمور (دوسون 1973). وعلى أية حال يمكننا فحص المقترح الأساسي حول الانعكاسات السياسية للتنوع في الإقبال بتدقيق النظر إذا كانت الفروق الديمغرافية الجوهرية الظاهرة في الجدول (1-6) متوازية مع التفاوتات في التوجهات السياسية للناخبين وجميع المواطنين الذين هم في أعمار التصويت. ولهذا الغرض يجب علينا أن نتحول عن بيانات

الإحصاء العام إلى دراسة الانتخابات القومية للعام 1972 التي أجراها مركز العلوم السياسية التابع لجامعة ميتشيغان.

وفي الجدول (2-6) قمنا بإجراء مقارنة بين تعريف الحزب للناخبين وتعريفه لجميع الأميركيين لمعرفة إلى أي مدى يمكن لمعدلات التصويت أن تشوه تعبير الناخبين في تفضيل الأحزاب. فوجدنا تطابق نسبة تفضيل الديمقراطيين في المجموعتين حيث بلغت (51.4٪) من جميع السكان و(51.3٪) من الناخبين. ومن جهة أخرى وجدنا زيادة في تمثيل الجمهوريين حيث بلغت نسبة تفضيلهم 36٪ من السكان و 39.7٪ من الناخبين. أما المستقلون فقد انخفض تمثيلهم حيث أدى معدل التصويت المتدني إلى خفض قوتهم الانتخابية بحوالي الربع. وكانت النتيجة السياسية لهذا النمط، ارتفاعاً بلغ 4٪ نقطة في احتمال التصويت للجمهوريين، مما يعتبر فائدة حقيقية لهذا الحزب رغم أن هذا الرقم يبدو صغيراً مقارنة بالتفاوتات المتعلقة بالحزب الديمقراطي والتي تظهر في الجدول (1-6).

فيما عدا ذلك تعتبر جميع الفروقات السياسية الأخرى بين الناخبين والسكان بشكل عام أصغر من 3.7٪ . وزد على ذلك، فإن هذه الفروقات التي تبدو ضئيلة على ما هي لا تظهر أي تحيز ثابت يتعلق بأي توجه سياسي من أي نوع، كما يظهر لنا الجدول (3-6). ففي بعض القضايا يبدو الناخبون بأنهم أكثر ليبرالية من بقية السكان، وفي قضايا أخرى يظهر الناخبون بأنهم يميلون أكثر إلى الجانب المحافظ. وفي بعض الأحيان يزيد تمثيل أصحاب وجهات نظر الليبراليين والمحافظين بين الناخبين، بينما يقل تمثيل هؤلاء الذين يقدمون إجابات غير حاسمة أو معتدلة. وباختصار، يعتبر الناخبون، في هذه القضايا، نسخة كربونية للسكان بشكل عام. كذلك نجد أن احتمال قلة التمثيل يزداد بين الأشخاص الذين تنقصهم الآراء السياسية.

جدول 6-2: مقارنة الانتماء الحزبي والسكان البالغين في عام 1972

	(1) النسبة المئوية للمواطنين البالغين[أ]	(2) نسبة المصوتين[ب]	(3) (1) – (2)	(4) (2) ÷ (1)
ديموقراطي قوي	14.5	15.7	1.2	1.08
ديموقراطي ضعيف	51.4 { 26.1	51.3 { 25.1	-1 { -1.0	-1 { 0.96
ديمقراطي مستقل	10.8	10.5	-0.3	0.97
مستقل	12.5	9.1	-3.4	0.73
جمهوري مستقل	10.9	11.3	0.4	1.04
جمهوري ضعيف	36.0 { 14.2	39.7 { 15.4	3.7 { 1.2	1.10 { 1.08
جمهوري قوي	10.9	13.0	2.1	1.19
المجموع	٪99.9	٪100.1	–	–
	(2.246)	(1.651)	–	–

المصدر: تحليل الكاتبين لبيانات عام 1972 من دراسة الانتخابات القومية المجراة من قِبَل مركز الدراسات السياسة. إن مجموع عدد الناخبين في هذا الجدول (1,651) هو أقل من عدد الناخبين في الجدول (4-4). في هذا الجدول يدل المجموع على عدد الأشخاص الذين أدلوا بأقوالهم بأنهم قاموا بالتصويت؛ أما في الجدول (4-4) فيدل المجموع على الرقم المتوقع للناخبين محسوباً على أساس المعادلة 2.

(أ) المواطنون فوق سن 17 سنة واللذين تم الإبلاغ عن إقبالهم على التصويت.

(ب) الناخبون حسب الانتخابات العامة لسنة 1972.

وعلى عكس التحيز المزعوم للمحافظين من قِبَل بعض الباحثين (أمندسين 1977 ص136-137)، فقد وجدنا أن الناخبين لا يقفون موقفاً عدائياً غير متكافئ تجاه سياسات الرفاه الاجتماعي. فالأشخاص الذين يحتفظون بوجهات نظر تتعلق بأن «على الحكومة أن تترك كل شخص يتقدم في المجتمع أو أن يحيا فيه معتمداً في ذلك على نفسه فقط» ، يملكون تمثيلاً متدنياً بين الناخبين بشكل طفيف، ولكننا نجد تدني هذا التمثيل بشكل أكبر بين الأشخاص الذين يؤمنون

بأن على الحكومة أن ترعى تأمين الوظيفة والمستوى الجيد للمعيشة لكل شخص في المجتمع. ووجدنا أن الأشخاص الوسطيين في مواقفهم حول تلك القضايا هم الأشخاص الذين يزداد تمثيلهم بين الناخبين، وهناك أيضاً تحيز نحو المحافظين، حول السؤال الذي يتعلق بالتأمين الصحي الفدرالي ولكن هذا الفرق يصل إلى 1٪ فقط.

وفي أنواع أخرى من القضايا تكون الفروق في موضوع التمثيل الزائد صغيرة وأكثر ثباتاً في الاتجاه الليبرالي، وليس المحافظ. فمثلاً يشكل المدافعون عن موضوع نقل الطلاب السود نسبة 0.3٪ من بين الناخبين أكثر منهم من بين السكان بشكل عام. كما يشكل الأشخاص الذين يؤيدون حق المرأة في الإجهاض حوالي 44.6٪ من الناخبين و 42.6٪ من جميع السكان. وكانت النتائج مشابهة بالنسبة لقضايا ترخيص تعاطي الماريوانا، ومساواة النساء. وأخيراً نجد زيادة طفيفة في تمثيل الليبراليين والمحافظين في الانتخابات على حساب المعتدلين والأشخاص الذين يدعون بأن ليس لديهم ميولاً إيديولوجية.

تعتبر جميع الفروق الظاهرة في الجدول (3–6) صغيرة وغير مهمة إحصائياً. وتبين الفجوات الضئيلة (والتي قد تكون غير حقيقية) بأنه، وحول هذه الأسئلة السياسية، يعتبر الأشخاص المصوتون، ممثلين للسكان ككل. كما أن للتفاوتات الديمغرافية التي ذكرناها سابقاً، نتائج أكثر ضآلة من تلك الأرقام البحتة التي تم اقتراحها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الائتلافات السياسية الحالية، فإن هذه التحيزات الديمغرافية لا تترجم بالضرورة إلى تمثيل زائد وقابل للفهم، بالنسبة لسياسات بعض الدوائر الانتخابية الخاصة. وطالما أن المواقف من القضايا المتعلقة بالطبقة الاجتماعية والعرق ضعيفة، فسيجد الفقراء والأقليات عدداً كافياً من الحلفاء لتجنب الضعف السياسي بالتناسب مع معدلات تصويتهم.

جدول 6-3: توجهات الناخبين والسكان البالغين في عام 1972

	(1) النسبة المئوية للمواطنين البالغين[أ]	(2) النسبة المئوية للناخبين[ب]	(3) (1 – (2)	(4) (1) ÷ (2)
على الحكومة أن تضمن أن يكون لكل شخص وظيفة ومستوى معيشة جيد.	31.4	30.6	-0.8	0.97
موقف وسطي.	23.4	25.4	2.0	1.09
على الأشخاص التقدم معتمدين على أنفسهم.	45.2	44.0	-1.2	0.97
على الحكومة أن توفر خطة تأمين صحي.	44.9	43.8	-1.1	0.98
موقف وسطي.	14.6	14.2	-0.4	0.97
يتوجب دفع النفقات الطبية من قِبَل الأفراد أو من خلال التأمين الخاص.	40.6	42.0	1.4	1.03
نقل الطلاب السود بالحافلات إلى المدارس لتحقيق الدمج العنصري	8.8	9.1	0.3	1.03
موقف وسطي.	4.8	5.5	0.7	1.15
إبقاء الطلبة في مدارس الأحياء التي يسكنون فيها.	86.4	85.4	-1.0	0.99
تشريع يبيح تعاطي الماريجوانا.	22.2	24.1	1.9	1.09
موقف وسطي.	10.8	11.4	0.6	1.06
زيادة العقوبات على متعاطي الماريجوانا.	67.0	64.5	-2.5	0.96
يجب عدم منع الإجهاض إطلاقاً.	42.6 { 24.9	44.6 { 26.2	2.0 { 1.3	1.05 { 1.06

	(1) النسبة المئوية للمواطنين البالغين[أ]	(2) النسبة المئوية للناخبين[ب]	(3) (1 – (2)	(4) (1) ÷ (2)
يجب السماح بالإجهاض للنساء اللاتي يجدن صعوبة في الاعتناء بالأطفال.	17.7	18.4	0.7	1.04
يجب السماح بالإجهاض فقط في حالة وجود خطر على صحة وحياة المرأة.	46.8	45.8	-1.0	0.98
	57.4	55.4	-2.0	0.97
يجب عدم السماح بالإجهاض إطلاقاً.	10.6	9.6	-1.0	0.91
تستحق النساء دوراً متساوياً في العمل والحكومة.	49.1	51.0	1.9	1.04
موقف وسطي.	20.0	21.2	1.2	1.06
مكان المرأة هو المنزل.	30.9	27.8	-3.1	0.90
يصنفون أنفسهم كمتحررين (ليبراليين).	25.9	26.6	0.7	1.03
معتدلون.	37.4	35.4	-2.0	0.95
محافظون.	36.7	38.0	1.3	1.04

المصدر: تحليل الكاتبين لبيانات عام 1972 من دراسة الانتخابات الوطنية المجراة من قِبَل مركز الدراسات السياسية.

(أ) المواطنون فوق سنة الـ 17 الذين تم الإبلاغ عن إقبالهم على التصويت.

(ب) الناخبون حسب الانتخابات العامة لسنة 1972.

وقد يكون هناك قضايا أخرى ممكن أن يختلف الناخبون على أفضلياتها بشكل ظاهر عن تلك الأفضليات التي تتعلق بالسكان ككل. وقد يكون هناك أيضاً قضايا ملحوظة فقط لدى مجموعات فرعية معينة، حيث تقل قدرة السكان

الذين يكون تمثيلهم متدنياً حول هذه القضايا في الانتخابات، ومتساوياً في قضايا أخرى، على الانتباه إلى الموظفين الرسميين المنتخبين وبالتالي التأثير في قراراتهم المتعلقة بالسياسات العامة.

إذا ما سارت الانقسامات السياسية المستقبلية في المستقبل بموازاة التعليم والدخل والعرق وفروق العمر بشكل أكثر تقارباً، فإن نتائج التنوع في الإقبال يمكن أن تؤثر في مقترحات السياسات. وفي الوقت الحالي يبدو أن تمثيل المدافعين عن جانبي قضايا رسم السياسات الرئيسية والمثيرة للجدل، قائم بين الناخبين بالتناسب مع أعدادهم ضمن السكان بشكل عام.

الملحق (أ): عينات من أجل دراسة الإقبال

كنا دائماً نجد أن تقديرات الإقبال في عينات الاستطلاعات هي أعلى من تلك التي استندت إلى مجموع أوراق الاقتراع المدلى بها من قِبَل إجمالي عدد السكان من بين الأعمار المسموح لها بالتصويت. وقد تراوح الإقبال المسجل في عينات الاستطلاعات منذ عام 1948 بين 5٪ و 7٪ أعلى من التقديرات الإجمالية. (للمزيد من البحث حول هذه المشكلة أنظر كامبل وآخرون 1960 ص94-96، وروبر 1961، وأندروز 1966، وكلوزين 1969، ومكتب الإحصاء العام لسنة 1972 ص7-9).

ولا تعتبر انتخابات العام 1972 استثناءً هنا، حيث يظهر الجدول (أ) أن الرقم الإجمالي العام للإقبال يساوي 55.5٪ بينما تظهر العينة الجارية لاستطلاعات السكان أن الإقبال بلغ 66.7٪ بحيث كانت هناك فجوة تبلغ 11.2٪ . وتظهر دراسة ميشيغان أن رقم الإقبال بلغ 72.8٪ ، بحيث وصلت الفجوة إلى نسبة 17.3٪ أعلى من التقدير الإجمالي.

يتسرع المراقبون لهذه الفجوة الدائمة بين تقارير الاستطلاعات والأرقام الحقيقية للإقبال في استنتاج أن هذا التناقض يعكس أحياناً أخطاء في الإبلاغ من قِبَل المستجيبين الذين يمتنعون عن الاعتراف بأنهم لم يقوموا بواجبهم المدني. وعلى أية حال، إن هذا الأمر يشكل عاملاً بين عدة عوامل تساهم في الوصول إلى مثل هذه الفجوة. أولاً، يجب أن نفهم أن النسبة الإجمالية تقلل من تقدير الإقبال، حيث أن القاسم في هذه النسبة هي تقدير مجموع عدد السكان الذين هم

الجدول (أ): تقدير إقبال الناخبين في الانتخابات العام لعامي 1972 و 1974

التقدير بالنسبة المئوية	1972	1974
السكان في أعمار التصويت الذين يدلون بأصواتهم لرئيس الجمهورية ومجلس النواب[أ]	55.5	36.1
المواطنون في أعمار التصويت الذين يدلون بأصواتهم لرئيس الجمهورية ومجلس النواب[ب]	56.7	37.2
الإقبال المقدر من استطلاع السكان الجاري[ج]	66.7	48.7
الإقبال المقدر من مركز الدراسات السياسية التابع لدراسة الانتخاب الوطنية[د]	72.8	53.7

(أ) من «ملخص إحصائي للولايات المتحدة» 1977 ص508.

(ب) للعام 1972، من رسالة إلى المؤلفين صادرة عن جلبرت فلتون ومكتب إحصاء السكان ك، 1976. وقد استخدمنا للعام 1974 التقدير الصادر عن مكتب الإحصاء الأمريكي (1976) حيث كانت نسبة السكان غير المواطنين والذين هم في أعمال التصويت هي 2.8٪ بحسب التعريف الذي تم ذكره آنفاً). وقد قمنا بإلغاء النسبة من مجموع السكان في أعمار التصويت ومن ثم أعدنا تقدير نسبة الناخبين.

(ج) تحليلنا من بيانات الاستطلاع الجاري للسكان. وقد استثنينا من العينة جميع الأشخاص الذين يعدون من غير المواطنين والحالات التي لم يعرف المستجيب فيها إذا ما تم الإدلاء بصوته. وقد نتج عن هذا ترجيح وصل إلى 128.582 في سنة 1972 و 129.801 في سنة 1974.

(د) في سنة 1972 كان هذا المتغير 0.477 (ن = 2.283)، في سنة 1974 كان المتغير 2319 (ن المرجحة = 2.512).

في الأعمار المسموح لها بالتصويت (مكتب الإحصاء الأميركي لعام 1972 ص1-3). ويتضمن المجموع هذا ملايين الناس غير المؤهلين للتصويت مثل: الأجانب، ونزلاء السجون والمراكز النفسية، والمدانين السابقين الذين لا يسمح لهم بالتصويت في كثير من الولايات (أندروز 1966 ص642-644، زيتر وستارسينيك 1966، كلوسين 1969، ص589-591، والمكتب الأمريكي للإحصاء 1972، ص3). فإذا أزيل غير المواطنين من قاسم الحساب الإجمالي، يرتفع تقدير الإقبال من 55.5٪ إلى

56.7٪ . ويمثل بسط الكسر في النسبة الإجمالية لحساب الإقبال مجموع الأصوات المعتمدة في الإدلاء بالتصويت لرئيس الجمهورية. ولا يشكل ذلك الأشخاص الذين يدلون بورقة اقتراع تالفة (وهذا يمثل الذين يعتقدون أنهم صوتوا، ولكن لم يعتمد تصويتهم)، أو الذين يذهبون إلى مراكز الاقتراع ولكنهم لا يقومون بالتصويت لرئيس الجمهورية، أو الأشخاص الذين لم تدوّن أصواتهم بسبب كتابة عدة مرشحين في ورقة الاقتراع. وتشير أفضل الحسابات المتوفرة إلى أن 2 إلى 3 مليون شخص يستثنون من حساب التصويت. (كامبل 1960 ص 94-95، مكتب الإحصاء 1971 ص 8).

من ناحية أخرى تزيد تقديرات الاستطلاعات في تقدير الإقبال، فلا تشمل معظم الاستطلاعات بعض الفئات من الأشخاص الذين يعدون مؤهلين للتصويت ولكنهم لا يميلون إلى الذهاب للتصويت. مثال على ذلك الطلاب الذين يسكنون المنازل الداخلية، والأشخاص الذين يعيشون في المحميات العسكرية في الولايات المتحدة، والمقيمين في دور العجزة؛ وقد تم إخراج هؤلاء من العينة الإحصائية وبلغ عدد سكان المؤسسات 5.8 مليون شخص في العام 1970. وبالإضافة إلى مثل هذه الاستثناءات المتعمدة، تميل الاستطلاعات، بشكل ثابت، إلى التقليل من نسبة بعض المجموعات الديمغرافية من العينة وخاصة هؤلاء الذين يتصفون بمعدلات منخفضة من الإقبال، وإلى زيادة العينة للمجموعات الأخرى التي تميل إلى التصويت. وتشتمل عينة الإحصاء على سكان النزل حيث تم استثناء هذه الفئة التي تتصف بمعدلات إقبال منخفضة من عينة ميشيغان (كامبل 1960 ص 94-95، كلوسين 1969 ص 592-596، مكتب الإحصاء الأمريكي 1972 ص 8-13، تروجوت وكاتوش 1979).

يمكن أن يعزى الفرق في الإقبال والبالغ 6.1٪ بين الإحصاء العام ودراسات ميشيغان إلى عاملين آخرين. الأول: كان لمكتب الإحصاء معدل

إكمال مقابلات أعلى. ففي العام 1972 تم إكمال المقابلات لـ 94٪ من هؤلاء المختارين لعينتهم، مقارنة مع 84٪ في دراسة ميشيغان حيث تم تحديد اختيار العينة بعد إجراء المقابلات (مركز الدراسات السياسية 1973 ص1113، ومكتب الإحصاء الأمريكي 1976 أ، ص89). وقد كان المستجيبون الذين لم تكمَّل مقابلاتهم والذين تم اختيارهم بعد المقابلات يأتون من مجموعات ذات طابع منخفض في معدلات الإقبال على التصويت (كامبل 1960 ص95، كلوسين 1969 ص592-595). ثانياً: طرح مكتب الإحصاء بعض الأسئلة السياسية القليلة في مقابلاته لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني، بينما كانت الأسئلة في دراسة ميشيغان للعام 1972 (قبل الانتخابات والاختيار تم بعض المقابلات) تدور حول المواضيع السياسية الجادة. كما تمت مقابلة معظم المستجيبين في مسح ميشيغان للعام 1972، في العام 1974. وهنا نجد دليلاً قوياً على أن هذه التحفيزات السياسية المتكررة كانت سبباً لأن يصوت بعض مستجيبي ميشيغان (يالش 1976 وتروجوت وكاتوش 1979). وغني عن القول بأن هذه النقاط أظهرت فوائد أكثر للاستطلاع الإحصائي على دراسة الإقبال على التصويت.

حتى الآن، قمنا باستكشاف الأسباب حول لماذا يصوت المستجيبون في المقابلات أكثر من بقية السكان ككل. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار مشكلة المستجيبين الذين لا يصوتون ولكنهم يقولون في مقابلاتهم إنهم قاموا بالتصويت. ويمكن معرفة الحد الذي وصل إليه هذا الخطأ في الإبلاغ بشكل دقيق في بعض عينات ميشيغان بسبب قيام الباحثين بفحص ادعاءات مستجيبيهم مقابل سجلات التصويت الرسمية. ومن مستجيبي عام 1964 ادعى خطأ 8٪ بأنهم قاموا بالتصويت، و 11٪ في عينة 1976 (كلوسيت 1969 ص596-598 و 601، وتروجوت وكاتوش 1979).

وقد تشتمل بيانات الإحصاء العام على بعض الزيادة في الإبلاغ التي يمكنها استخدامها في المقارنة برغم أننا لا نعرف كم كانت هذه الزيادة. وتزودنا آخر دراسة حول «تصديق التصويت» في ميشيغان (تروجوت وكاتوش 1979 ووايزبيرج 1979) بتأكيدات على أنه لم تقم هذه المشكلة بتشويه نتائجنا. فالخطأ بالإبلاغ لا يرتبط ارتباطاً قوياً بالخصائص الديمغرافية، رغم أنه أكثر انتشاراً بين الصغار من الشباب وبين شديدي الفقر. فقد ادعى 19٪ من ذوي الدخل السنوي الذي يصل إلى أقل من 6000 دولار، و 18٪ من الفئة العمرية (18-24) خطأ بأنهم قاموا بالتصويت في العام 1976. وحتى مع هذه الزيادة التي تأتي نتيجة لهذه المبالغات فإن معدلات تصويت هذه المجموعات تبقى منخفضة. وبمعنى آخر أن تصحيح هذا الخطأ في الإبلاغ يقوي العلاقات الموجودة بين الإقبال والعمر والدخل. والاستثناء الوحيد لهذا الاستنتاج هو السود الذين يميلون إلى الخطأ في الإبلاغ ضعفي البيض (حين يقولون إنهم قاموا بالتصويت دون أن يفعلوا ذلك). ويجب أن نتذكر هذه الحقيقة عند تقييم النتيجة (المذكورة آنفاً في الفصل الخامس) بأن السود يصوتون بمعدل أكثر بقليل من البيض عند تثبيت المتغيرات الأخرى.

الملحق (ب): وصف المتغيرات وإجراءات الترميز

مستوى البيانات الفردي

لقد أخذت جميع المستويات الفردية للبيانات من استطلاعات إحصاءات السكان التي جرت للعام 1972 في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وللعام 1974 في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الموصوفة أعلاه.

الإقبال: لم يصوت = صفر، قام بالتصويت = 1 .

العرق: البيض وأعراق أخرى = صفر، السود = 1 .

التعليم: (0-4) سنوات = 1، (5-7) سنوات = 2، 8 سنوات = 3، (9-11) سنوات = 4، 12 سنة = 5، 1-3 سنوات جامعية = 6، 4 سنوات جامعية = 5، 5 + سنوات جامعية = 8 .

الدخل: تحت 1000 دولار = 1، (1000- 1900) دولار = 2، (2000- 2999) دولار = 3، (3000 - 3999) دولار = 4، (4000 - 4999) دولار = 5، (5000 - 5999) دولار = 6، (6000 - 5499) دولار = 7، (7500 - 9999) دولار = 8، (10000 - 14999) دولار = 9، (15000 - 24999) دولار = 10، (25000 +) دولار = 11.

العمر: الرقم المرمَّز هو العمر الحقيقي للمستجيب. (والأشخاص فوق العمر 99 سنة تم ترميزهم بـ 99 من قبل مكتب الإحصاء).

المهنة: لقد تم تمثيل كل من المجموعات المهنية اللاحقة بواسطة متغير وهمي: المهنيون والتقنيون، المدراء والإداريون، المزارعون، موظفو المبيعات والوظائف الكتابية، موظفو الخدمات خارج المنازل، عمّال الزراعة.

الجنس: ذكر = صفر، أنثى = 1 .

الحالة الاجتماعية: لقد تم استخدام متغيرين وهميين لتقدير الفئات الثلاث: غير متزوج ولكن يسكن مع أقارب = 1، أخرى = صفر، غير متزوج ولا يسكن مع أقارب = 1، أخرى = صفر.

الطلاب: طلاب = 1، آخرون = صفر.

لا يستطيع أن يعمل: لا يستطيع أن يعمل = 1، أخرى = صفر.

موظفو الحكومة: موظفو الحكومة = 1، أخرى = صفر. في العام 1974 تم تمثيل كل من الفئات التالية: موظفو الحكومة بمتغير وهمي منفصل: المعلمون والموظفون الفدراليون، موظفو حكومات الولايات، موظفو الحكومات المحلية. في البداية تم التعامل مع موظفي البريد والمعلمين والموظفين الفدراليين الآخرين كمتغيرات منفصلة، ولكن التحليلات التمهيدية أشارت إلى أنه يمكن دمج هذه الفئات في متغير واحد.

الشيكانو: شيكانو = 1، أخرى = صفر.

البورتوريكيون: بورتوريكي = 1 ، أخرى = صفر.

غير العاملين: العاملون = صفر، غير العاملين = 1.

الأسابيع التي ليس فيها عمل: تم ترميز العدد الفعلي للأسابيع المتتالية التي ليس فيها عمل من صفر إلى 99.

مدة الإقامة في العنوان الحالي: أقل من شهر واحد = 0.083، 1-3 أشهر = 0.167، 4-6 أشهر = 0.417، 7-11 شهراً = 0.75، 1-2 سنوات = 1.5، 3-5 سنوات = 4.0، 6-9 سنوات = 7.5، 10 سنوات أو أكثر = 10.0 .

يسكن في مقطورة: من يسكن في بيت أو شقة أو بيت سكن أو فندق = صفر، ومن يسكن في بيت متحرك أو مقطورة = 1 .

المتغيرات السياقية

المنطقة: الشمال = صفر، الجنوب = 1 (ألاباما، أركنسا، فلوريدا، جورجيا، لويزيانا، مسيسيبي، نورث كارولاينا، ساوث كارولاينا، تينيسي، تكساس، فرجينيا).

منطقة ريفية وليست زراعية (ليست مزرعة): سكان منطقة ريفية ليست زراعية = 1، أخرى = صفر.

ولايات الرعاية: ولايات الرعاية = 1 (إنديانا، ماساشوسيتس، إلينوي، ماريلاند، نيويورك، ميزوري، نيوجيرسي، بنسلفانيا، رود أيلاند، ووست فرجينيا)، أخرى = صفر.

ولايات الإصلاح: ولايات الإصلاح = 1 (كاليفورنيا، ويسكونسين، مينيسوتا، أوريجون، ساوث داكوتا، واشنطن، نبراسكا، يوتا، أيداهو، نورث داكوتا)، أخرى = صفر.

انتخابات الحكام: انتخابات الحكام المتزامنة = 1 والانتخابات التي لا يرشح فيها حكام = صفر.

الملحق (ج): حسابات الوحدة الاحتمالية

يعرف الاحتمال الشرطي للتصويت في تحول ج الوحدة الاحتمالية س (ن) كما يلي:

س (ن) = ص (ب صفر + ب1 + ... + ب ن ن ن

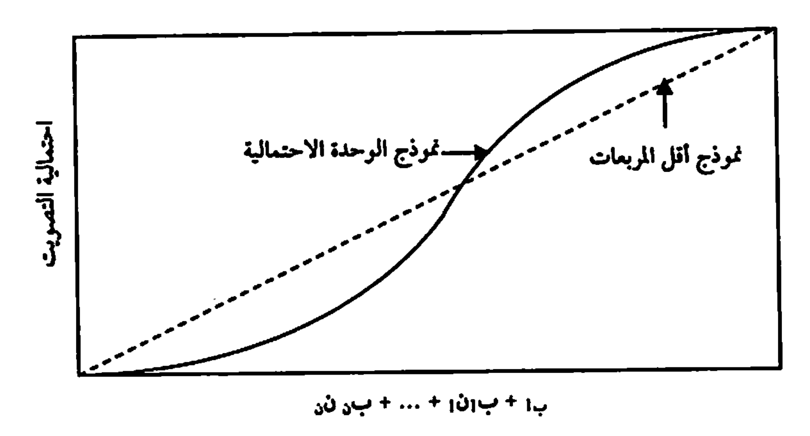
أو بما يساوي لـ:

ص-1 (س(ن)) = ب صفر + ب1ن1 + ... + ب ن ن ن

حيث ص (   ) تمثل قيمة التوزيع العادي المعياري المتراكم. وباستخدام النظريات الرقمية القصوى (لأن المعادلات العادية تكون غير طولية في المعايير)، فإنه يمكن حساب المعايير ب صفر، ب1، ... ب ن.

ويوضح الشكل (أ) الفروق بين نموذج (أقل المربعات الاعتيادية) ونموذج الوحدة الاحتمالية. ويفترض نموذج (أقل المربعات الاعتيادية علاقة طولية بين المعايير وبين احتمال التصويت؛ بحيث إذا ما حدثت زيادة وحدة واحدة في أي تغير مستقل، يحدث الأثر نفسه على احتمال التصويت، بغض النظر عن قيم المتغيرات المستقلة الأخرى. فعلى سبيل المثال لنأخذ معادلة نموذج (أقل المربعات الاعتيادية) بحيث تكون هناك خاصية فردية متمثلة بمتغير وهمي معامله يساوي -0.13 . إذ نستنتج أن هذه الخاصية تخفض احتمال التصويت بـ 13٪ (-0.13 × 1 × 100٪). أي أن أي شخص يكون احتمال تصويته 90٪


الشكل (أ): مقارنة بين نموذج أقل المربعات الاعتيادية ونموذج الوحدة الاحتمالية



يكون لديه احتمال تصويت 77٪ نتيجة تسجيله واحد لهذا المتغير. وسيكون التأثير نفسه على الجميع، فمثلاً قد ينخفض احتمال تصويت يبلغ 60٪ إلى 47٪ ، أو احتمال تصويت 40٪ إلى 27٪ ، وكذلك إذا كان لدى شخص احتمال تصويت بطريقة أخرى 10٪ فإن احتمال تصويته يكون ‎-0.03‎ .

وكما أوردنا في هذا المثل وفي الشكل (أ)، فإن الاحتمال المتوقع للتصويت باستخدام نموذج «أقل المربعات الاعتيادية» لن ينحصر بالضرورة بين صفر وواحد. أي أنه يمكن لبعض القيم التابعة لمتغيرات مستقلة أن تنتج باستخدام نموذج «أقل المربعات الاعتيادية» ، احتمالات تقديرية أقل من الصفر أو أكبر من واحد. أما تقديرات نموذج الوحدة الاحتمالية فدائماً تكون بين الصفر والواحد صحيح.

وتوجد طرق عديدة للتعويض على طولية معاملات نموذج «أقل المربعات الاعتيادية». وأكثر الطرق عامة هي إدراج شروط التفاعلات التي تسمح باختلاف أثر أحد المتغيرات المستقلة بقيمة متغير مستقل آخر. وتبقى مشكلة أخيرة هنا، وهي أن تباين الخطأ مع نموذج «أقل المربعات» ليس ثابتاً عبر جميع

الملاحظات التي قمنا بها أثناء دراستنا. إذ إن تباين المتبقيات سيكون صغيراً وقريباً من صفر أو واحد، بينما يكون التباين أكبر بكثير بالنسبة للتوقعات التي تقع بين 0.4 و 0.6. وبالنتيجة فإن تقديرات نموذج أقل المربعات الاعتيادية تعتبر غير كفوءة.

وليس سهلاً تفسير تقدير الوحدة الاحتمالية مثل سهولة تفسير تقدير نموذج «أقل المربعات» . وعلى عكس «أقل المربعات» ، فإن معاملات الوحدة الاحتمالية لا تمثل بشكل مباشر تقديراً لكمية التغير في متغير تابع (غير مستقل) ينتج من زيادة وحدة واحدة في المتغير المستقل. بل إن المعاملات باستخدام تحليل نموذج الوحدة الاحتمالية، هي تقديرات كمية التغير على أساس المعيار التراكمي للتوزيع الاعتيادي، والتي تنتج من تغير في وحدة واحدة في المتغير المستقل مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة.

ولتقدير الأثر الهامشي الإجمالي لمتغير واحد على احتمالية تصويت مجموعة سكانية فرعية معينة، تم اتباع الإجراءات التالية:

1- تم استخدام معادلة الوحدة الاحتمالية (أنظر المعادلة 1) لكل مستجيب في العينة الفرعية، لحساب تقدير احتمالي (حسب الوحدة الاحتمالية) تم بعد ذلك تحويله إلى احتمال بواسطة تقييم هذا الرقم نسبة إلى التوزيع الاعتيادي المعياري التراكمي.

2- ومن أجل حساب الأثر الهامشي للتعليم على سبيل المثال، تم اتباع الإجراء نفسه ما عدا فيما يتعلق بكل مستجيب، حيث تم استبدال قيمة أقل فئة في مستوى تعليم مكان مستوى التعليم الفعلي.

3- تم طرح هذه الاحتمالات من بعضها البعض لكل مستجيب. وفي هذا المثال يكون الفرق بين الاحتمالين الاثنين، تأثير مستوى تعليم الفرد مقارنة مع كونه في فئة مستوى تعليم بالنسبة لاحتمالية التصويت.

المعادلة واحد: تقديرات أثر المتغيرات الديمغرافية على الإقبال للعام 1972

المتغير	القيمة بحسب نموذج الوحدة الاحتمالية	الخطأ المعياري
ثابت	2.0050 -	0.1311
مربع التعليم	0.0250	0.0015
الدخل	0.0567	0.0072
المهنة بحسب فروعها		
المهنيون والتقنيون	0.2186	0.726
المدراء والإداريون	0.0936	0.0700
المزارعون	0.5407	0.1366
موظفو المبيعات والموظفون الكتبة	0.3611	0.477
عمال الخدمات خارج المنازل	0.1636	0.0641
العمال الزراعيون	0.1630 -	0.1721
السود	0.1123	0.0526
العمر	0.0505	0.0052
مربع العمر	0.00027 -	0.00006
العمر للجنوبيين	0.0034 -	0.0008
مربع العمر للنساء	0.000019 -	0.000012
غير متزوج ويسكن مع أقارب × مربع العمر	0.000126 -	0.000016
لا يسكن مع أقارب × العمر	0.01247 -	0.00387
لا يسكن مع أقارب × مربع العمر	0.000119	0.000058
الطلاب	0.5419	0.0969
لا يستطيع العمل	0.6445 -	0.1102
ريفي وغير مزارع	0.0739 -	0.0369
موظف حكومة	0.1389	0.0662
موظف حكومة بدون تعليم جامعي في ولاية رعاية	0.3922	0.1422
انتخابات للحكام في ولاية رعاية	0.1878	0.0496
ساعات التسجيل في المساء أو أيام السبت	0.1771	0.0333
ساعات التسجيل غير الاعتيادية في أيام الأسبوع	0.1125 -	0.0517
تاريخ الإغلاق لتسجيل الناخبين	0.0073 -	0.0019

عدد الحالات = 8334، نسبة الحالات التي تم توقعها بشكل صحيح = 72.9٪ .
2 × معدل احتمال التسجيل = 1560.1، درجات الحرية = 25 .

4- والخطوة الأخيرة هي تجميع هذه الاحتمالات الفردية بالنسبة لجميع الأشخاص في مجموعة ممثلة للسكان المدنيين، والمواطنين الذين هم في سن التصويت، باستثناء واشنطن العاصمة. وقد قمنا بهذا العمل بضرب الميزان المرجح الأصلي للعينة (لكل حالة) برقم عشرة (أي عكس نسبة العينة الفرعية). وينتج هذا الإجراء (ن) المعاد ترجيحها والبالغة قيمتها 121.758. وهذا الرقم أقل بشكل طفيف من (ن) المرجحة المذكورة قبل ذلك: أولاً بسبب إلغاء استطلاع المستجيبين الذين كانت لديهم بيانات مفقودة عن الدخل أو كانوا من واشنطن العاصمة، من تحليل الوحدة الاحتمالية، وثانياً بسبب الاختيار العشوائي للحالات في إجراءات عمل العينات الفرعية. ويكون المتوسط المرجح للفروق الفردية (أي كل فرق على حدا) في رقمي الاحتمالين هو الأثر الإجمالي المقرر للمتغير، وهو في هذا المثال، التعليم. ويمكن لهذا المتوسط المرجح أن يحسب لمجموعات سكانية فرعية محددة مثل المجموعات السكانية المقسمة بحسب الدخل. وبهذه الطريقة يمكننا أن نحس الأثر الهامشي للتعليم على احتمالية التصويت لكل فئة دخل (انظر الجدول 4-2). (انظر ثيل 1971 ص628-631، فيني 1971، جولدبيرغر 1964 ص248-251، كوكس 1970 ص1-29، بنديك وروبنفيلد 1976 ص227-247، ألدريك وكنود 1975، ص571-608، وهافوشيك وجاكسون 1977 الفصل السابع).

الملحق (د): بيانات حول نصوص تسجيل الناخبين لكل ولاية

لقد كانت عملية الحصول على معلومات حول قوانين التصويت لكل ولاية، أمراً أكثر صعوبة مما كنا نتوقع. وقد اشتملت عدة نشرات على لوائح قوانين التسجيل للانتخابات العامة في العام 1972 لكل ولاية (اتحاد صندوق تعليم الناخبات للعام 1972، مكتبة الكونجرس 1972، ريتمان ودافدسون 1972، ثورنتون 1972، ومجلس الشيوخ الأمريكي 1972)). ولسوء الحظ لم يعكس أي من هذه التجميعات مثال «دان ضد بلومستاين» ، أو الاستجابات العديدة التي على مستوى الولاية لهذا القرار الذي بدّل متطلبات الإقامة أو تواريخ الإغلاق لانتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر.

وقد حاولنا الحصول على هذه المعلومات عن طريق إرسال استبيان مكون من صفحة واحدة لكل رئيس مسؤول قائم على الانتخابات في كل ولاية. وقد أجاب هؤلاء بسرعة على تساؤلنا؛ حيث أجاب 41 شخصاً خلال عدة أسابيع رغم أن الأجوبة لم تكن دقيقة دائماً. وأشارت القوانين، التي قمنا بفحصها إلى أنه كان هناك خطأ واحد على الأقل في ثلث الاستبيانات المعادة. ونحن نعتقد بأن هذا يعكس تغيرات حدثت على مر الوقت، منذ انتخابات 1972، في الموظفين وقوانين الولايات، وأيضاً يعكس حدوث إمكانية ارتباك في الانتخابات الرئاسية والانتخابات الأخرى بما يتعلق بالقوانين.

وأخيراً قمنا بتجميع هذه البيانات مباشرة من مكتبة جامعة كاليفورنيا - بيركلي - كلية الحقوق. ولم تحتوِ إعادة التجميعات لكل ولاية على ترميز الولاية فقط، بل احتوت أيضاً على جميع قرارات المحكمة الفدرالية على مستوى الولاية، وآراء النائب العام في الولاية أيضاً إذا ما غيّر التشريع الفدرالي أو غيّرت قرارات المحكمة من عملية تطبيق قوانين الولاية.

وكان من الضروري أثناء ترميز البيانات أن نوفق بين تعقيدات الحياة الحقيقية وبين العالم الأكثر بساطة في التحليل الكمي. وقد تم عرض مجموعة من المشاكل من هذا النوع من قبل ولايات قامت باتخاذ إجراءات مختلفة لمناطق مختلفة، وعلى أساس السكان، حسب القاعدة المتبعة - مثال ذلك؛ قد تم استثناء المناطق الأقل كثافة في السكان مثل أيوا، منيسوتا، ميزوري، أوهايو وويسكونسين من متطلبات التسجيل. وبما أنه تم استثناء جزء صغير فقط من سكان الولاية في كل حالة، وبما أننا لم نستطع تحديد مقاطعات مستجيبينا، لذلك قمنا بإهمال هذا الانحراف في القوانين التي تحكم أغلب سكان الولايات.

وقد واجهنا مجموعة ثانية من المشاكل تتعلق بالاختلافات بين قوانين الولايات التي تطلبت إجراءً محدداً وذلك بين أن يسمح بها أو لا يسمح بها. ليس لدينا طريقة لمعرفة لأي حد يمكن أن يستغل تشريع الولاية المتساهل على المستوى المحلي. فمثلاً تسمح عدة ولايات بتعيين نواب للمسجلين. ولا يعد هذا الشيء نفسه لما يتطلبه تفويض عدد ثابت من المسجلين لملاحقة التسجيل من أجل الانتقال من باب لآخر أو الجلوس وراء طاولة في المراكز التجارية أو الاتحادات الطلابية. فنقص المعرفة بالحد الذي يعين على أساسه المسجلون (دون ذكر أيضاً العلاقة التي يقومون بها أثناء قيامهم بالعمل)، مكّننا فقط أن نميز بين الولايات التي تسمح بنواب المسجلين وتلك التي لا تسمح. وعند السؤال عن الساعات الاعتيادية لمكاتب التسجيل، قمنا بتصنيف جميع الولايات التي تحدد

أي برنامج بأقل من ساعات العمل الاعتيادية خمسة أيام في الأسبوع بـ «غير اعتيادي» . وقد جمعنا الولايات التي تطلب مثل هذه البرامج مع تلك التي لم تشرّع حول هذا الموضوع عندما لم تظهر تحاليلنا التمهيدية أي اختلاف في الإقبال. وتم فصل الولايات التي تطلبت ساعات عمل المكاتب في المساء أو أيام السبت عن تلك التي لم تتطلب ذلك (لم يكف سبت واحد أو اثنان، «حيث تم اعتبار هذا كرمز»).

باختصار تم ترك العديد من المواضيع للمسؤولين المحليين ولمبادرات الأحزاب والمجموعات المحلية المهتمة بالموضوع. وبالنظر إلى حجم هذه المواضيع الكبيرة والتي هي بحاجة إلى تعقل، فقد أقرينا بأنه ليس بالضرورة أن تصف بياناتنا حقيقة الإدارة والتنفيذ على المستوى المحلي. إذ إنها تصف تشريعات على مستوى الولايات التي لا يزال الاختلاف بينها كبيراً.

كما قمنا بترميز النصوص القانونية بهذه الطريقة:

متطلبات الإقامة: تم ترميز هذا المتغير بحيث يصبح اسمه «متطلب الإقامة الواقعي المطبق» في الولاية. وبمعنى آخر إذا لم يكن لولاية ما متطلب إقامة، ولكن وجب على المقيمين الجدد أن يسجلوا 30 يوماً قبل موعد الانتخابات كآخر يوم تسجيل مثلاً، يكون لدى الولاية «متطلب إقامة واقعي مطبق» يبلغ 30 يوماً قبل موعد الانتخاب كآخر يوم تسجيل. وبرغم أنه لا يوجد متطلب إقامة واضح، فإن على المقيمين الجدد أن يكونوا قد أقاموا في الولاية ثلاثين يوماً على الأقل قبل موعد الانتخابات وذلك من أجل أن يسجلوا. وبذا تم ترميز هذه الولاية على أن لديها «متطلب إقامة واقعي مطبق يبلغ 30 يوماً» وليس متطلب إقامة يبلغ صفر أيام - أي لا يوجد متطلب إقامة. وبالطريقة نفسها يمكن ترميز الولاية التي لديها تاريخ إغلاق يبلغ 30 يوماً ولكنها تضع نصاً خاصاً يخوّل السكان الجدد أن يسجلوا حتى 7 أيام قبل موعد الانتخابات، بأن لديها «متطلب إقامة واقعي مطبق لسبعة أيام» .

تاريخ الإغلاق: الرقم المرمز هو عدد الأيام قبل موعد الانتخابات عندما يستطيع مقيم أن ينتخب في آخر موعد له.

مكان التسجيل: مكتب المقاطعة فقط = 1 ، أخرى = صفر. مواقع الجوار أو الدوائر الانتخابية التي تحت مستوى «البلدة» = 1 ، أخرى = صفر.

نواب المسجلين: مسموح = صفر، غير مسموح = 1.

من يوم الاثنين وحتى يوم الجمعة ساعات عمل مكاتب التسجيل: الساعات الاعتيادية (40 ساعة في الأسبوع، كل أسبوع = صفر، الساعات غير الاعتيادية = 1).

ساعات تسجيل أيام السبت والمساء: لا يتطلب ذلك = صفر، متطلب بشكل اعتيادي = 1 .

تسجيل الغائبين بواسطة البريد: المسموح لهم بسبب المرض أو العجز أو غائب من وحدة الانتخاب = صفر، ليس مسموح = 1 . تسجيل الغائب كلياً = 1 ، أخرى = صفر.

سنوات قبل الشطب: عدد السنوات التي لم يتم فيها الانتخاب بعد أن يلغى اسم الفرد من لوائح التسجيل. ترميز عدد السنين = 2-8، لا شطب = 8 . (لقد تم إجراء تقديراتنا الأولية باستخدام متغيرين. تم ترميز الأول 2-8 سنوات، وترميز الذين لم يتم شطبهم صفر. وتم احتواء متغير وهمي (1 = لا شطب) لتقدير هذه الفئة). لا يوجد فقدان مهم للمعلومات باستخدام المتغير الأوحد الموصوف أعلاه.

ساعات عمل مراكز الاقتراع: الرقم المرمز هو عدد الساعات التي تم فتحها لإجراء الانتخابات في يوم الانتخابات.

الملحق (هـ)

التقديرات الأولية لنموذج الوحدة الاحتمالية الذي يتعلق بأثر المتغيرات الديمغرافية وقوانين التسجيل على الإقبال للعام 1972.

المتغير	الحساب بنموذج الوحدة الاحتمالية	الخط المعياري
ثابت	2.7646-	0.0740
التعليم	0.1838	0.0451
مربع التعليم	0.0121	0.0050
العمر	0.0706	0.0045
مربع العمر	0.0006-	0.0001
العرق	0.0189-	0.0549
المنطقة	0.1279-	0.0546
متطلبات الإقامة	0.0025	0.0018
تاريخ الإغلاق	0.0089-	0.0021
ليس نائباً مسجلاً	0.0161	0.0448
ساعات عمل غير اعتيادية	0.1540-	0.0547
أيام السبت و/ أو المساء	0.01271	0.0398
سنوات قبل الشطب	0.0098	0.0105
التسجيل فقط على مقعد المقاطعة	0.0165-	0.0494
التسجيل في الجوار	0.0564	0.484
ليس نائب تسجيل	0.1054-	0.0421
تسجيل الغائب بشكل كلي	0.0891	0.0627
افتتاح ساعات مراكز الاقتراع	0.0357	0.0175
انتخابات الحكام	0.0441	0.0369
ليس انتخاب مجلس الشيوخ	0.0293-	0.0385

عدد الحالات = 7.936، -2 مرة معدل احتمال التسجيل = 1160.27 درجات الحرية = 19.

الملحق (و)

المعادلة 2 التقديرات النهائية لأثر المتغيرات الديمغرافية وقوانين التسجيل على الإقبال للعام 1972

المتغير	الحساب بحسب نموذج الوحدة الاحتمالية	الخطأ المعياري
ثابت	2.7001-	0.2410
التعليم	0.1847	0.0120
مربع التعليم	0.0120	0.0050
العمر	0.0717	0.0045
مربع العمر	0.0006-	0.0001
المنطقة	0.1371-	0.0413
تاريخ الإغلاق	0.0073-	0.0015
ساعات العمل غير الاعتيادية	0.1005-	0.0438
فتح المكاتب في المساء و/أو أيام السبت	0.1253	0.0345
ليس غائباً عن التسجيل	0.0909-	0.0403
ساعات عمل مراكز الاقتراع	0.0336-	0.0159
انتخابات الحكام	0.0634	0.0338

عدد الحالات = 7.936، نسبة الحالات المتوقعة بشكل صحيح = 71.4، -2 مرة معدل احتمال التسجيل = 1154.66، درجات الحرية = 11

ملاحظة: تم وضع التقديرات للمتغيرات التي تم شطبها من هذه المعادلة في الملحق (هـ) .

الملحق (ز)

أثر متطلبات التسجيل على احتمال تصويت الفرد في الانتخابات 1972 (بالمائة)

احتمال تصويت الفرد ٪	تاريخ إغلاق لمدة 30 يوماً	ساعات عمل غير اعتيادية	لا تسجيل أيام السبت و/أو في المساء	لا تسجيل للغائب
20	6.7-	2.9-	3.8-	2.6-
30	8.1-	3.6-	4.7-	3.2-
40	8.7-	3.9-	5.1-	3.5-
50	8.7-	3.9-	5.1-	3.5-
60	8.2-	3.8-	4.9-	3.4-
70	8.1-	3.4-	3.4-	3.1-
80	5.6-	2.9-	3.4-	2.4-
90	3.3-	1.7-	2.1-	1.5-

ملاحظة: يعتمد أثر نص التسجيل على الإقبال، على احتمال أن يصوت الفرد بطريقة أخرى. ويكون إدخال الخلية هو الأثر المقدر للنص على الفرد مع احتمال محدد للتصويت. فمثلاً إن احتمال قيام شخص بالتصويت بطريقة أخرى والبالغ 40٪ هو 8.7٪ أقل من أن يصوت إذا ما أقام في ولاية تنص على أن يكون تاريخ الإغلاق خلال 30 يوماً. والشخص الذي كان احتمال تصويته 90٪ ، قلّ احتمال تصويته هذا 3.3٪ نتيجة لتحديد تاريخ الإغلاق خلال 30 يوماً. وقد تم اشتقاق هذه التقديرات باستخدام التوزيع العادي التراكمي لتقييم تقديرات نموذج الوحدة الاحتمالية في المعادلة 2 في الملحق (و).

ملاحظات

الفصل 1

1- يقول العديد من المعلقين السياسيين إن الإقبال المتدني يعكس استياءً شعبياً من الخيارات المتوفرة؛ فإذ وصل المرشحون الصحيحون أو الأحزاب الصحيحة إلى الترشيح، فإن الشعب الأمريكي سيندفع إلى مراكز الاقتراع. وعلى أية حال تظهر جميع الدلائل أن للغياب عن التصويت علاقة بسيطة مع التقييم الشعبي للمرشحين. فيكون احتمال تصويت الأشخاص الذي يجدون المرشحين السياسيين مقبولين أو غير مقبولين مشابهاً لاحتمال تصويت الأشخاص الذين لديهم تفضيل أقوى لمرشح معين (برودي 1978، ص306-312، وايزبرغ وجروفمان 1979).

كذلك يشير البحث المبني على التجربة بشكل مساوٍ مع ما تقدم بأن فقدان الثقة بالنظام مسؤول عن انخفاض الإقبال. فالأمريكيون الذين يقولون إنهم يشككون بالسياسيين والحكومة يصوتون بنفس المعدل الذي يصوت به هؤلاء الذين يعبرون عن الثقة بالنظام السياسي وبنوايا السياسيين (ستيرن 1978).

2- أتت البيانات عن الإقبال من أجوبة لهذا السؤال: «عندنا هذا الشهر بعض الأسئلة حول ما إذا قام الناس بالتصويت في الانتخابات الرئاسية في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر. هل قمت (أي هذا الشخص) بالتصويت في الانتخابات التي أجريت في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر؟ تم إعطاء بيانات عن الإقبال من قِبَل المستجيب في نصف العينات تقريباً لعضو آخر من العائلة.

ويرفع هذا الإبلاغ بالنيابة عن الأشخاص من درجة احتمال سوء الإبلاغ، وهذا ما يقترحه توفت (1977)، وعلى أية حال فإن هذا الخوف غير مبرر، فقد كان للمستجيبين الذين أبلغوا عن تصويتهم معدل إقبال بلغ 66.7٪ . وكان للأشخاص المشمولين في العينة والذين أبلغوا بتصويت عضو آخر من العائلة معدل إقبال يبلغ 67.7٪. وقد قمنا بتقدير أثر الإبلاغ من شخص ثانٍ، وذلك بإدخال متغير وهمي (1 = إبلاغ من شخص ثانٍ) في معادلة الوحدة الاحتمالية الملخصة في الملحق (ج). وبلغت النتيجة (-0.004) مع وجود خطأ معياري يبلغ (0.036). ويشمل هذا الرقم، رقم الصفر (بسبب قربه من الرقم صفر)، كما لم يحدث أي تغير في المعاملات المذكورة في المعادلة 1. وباستخدام عينة فرعية مختلفة ومتغيرات أقل، بلغت النتيجة المذكورة في روزنستون وولفنجر (1978 الملاحظة 20) (0.007) مع وجود خطأ معياري يبلغ (0.010). وبرغم اختلاف هاتين النتيجتين، فإن كلتاهما تبينان معاً أن حدود السكان الحقيقي تتمركز حول الرقم صفر.

3- لا تزودنا بعض الولايات التي توجد فيها شراذم قليلة الكثافة من السكان بالمستجيبين الكافين للوصول إلى تقديرات قابلة الصلاحية عن ولاية واحدة. كانت هذه مشكلة فقط فيما يتعلق بولاية نورث داكوتا والتي لم يكن لديها أي متطلب تسجيل للناخبين. وإلا لم يكن لدى مثل هذه الولايات أي خاصية فريدة ذات أهمية على أي من المتغيرات التي قمنا باستخدامها في تحليلنا. ويمكن إيجاد المعلومات حول خطأ تكوين العينة في الاستطلاع الإحصائي والإجراءات لتعديل الخطأ المعياري الذي يتعلق بتقديرات فئات الولايات التي هي تحت مستوى الإقليم، في كتاب مكتب الإحصاء الأمريكي 1975 ملحق (أ) ص 13-14، 62-66، وكتاب مكتب الإحصاء الأمريكي (1973 ب) ص 13-16.

4- وقد قمنا بتحديد حالات أخرى لولاية إقامة المستجيب، وذلك بالإضافة إلى المستجيبين في اثنتي عشرة ولاية هذه، من خلال رموز لأكبر «المناطق الإحصائية المعيارية لمناطق المدن» (م.أ.ع.م.). وقد استطعنا أن نحدد من بين رموز الولاية ورموز المناطق الإحصائية الولايات التي تحتوي على أكثر من ثلثي مستجيبي العام 1974. وبالنسبة للمستجيبين الباقين، فقد قمنا بترميز متطلبات التسجيل كمعدل مرجح لقوانين مجموعة ولايات في تجميعاتها الفرعية بحسب المناطق.

5- احتاج استخدام العينة بكاملها إلى 50 دقيقة من الوقت لحساب لكل معادلة وحدة احتمال تم تقديرها. إن مضاعفة عينتنا يزيد كفاءة تقديراتنا بحوالي 40٪ فقط بحيث يكون الناتج قليلاً مقارنة بالتكاليف الزائدة لإجراء هذا العمل.

6- تم مسح المستجيبين من العاصمة واشنطن من العينة الفرعية، وبالتالي تم استثناؤهم عندما أجرينا تقديرات وحدة الاحتمال، وبسبب محدودية الحقوق الدستورية لسكان واشنطن في الانتخابات وبسبب أن الكثير منهم حافظوا على إقامات قانونية للتصويت في أماكن أخرى، فقد عملنا على تجنب أية مضاعفات غير ضرورية. بالإضافة إلى ذلك، تم مسح الحالات التي فُقدت فيها البيانات المتعلقة بمتغير الدخل من العينة الفرعية. لهذه الأسباب وبسبب عشوائية إجراءات تحديد العينة الفرعية فإن رقم الحالات في العينة الفرعية لم يبلغ 10٪ من المستجيبين الفعليين في العينة الكاملة.

7- أنظر ثيل (1971) الفصل 8. بينما يجب تطبيق الحالة المرجحة المزودة من قبل مكتب الإحصاء لأغراض وصفية (مثلاً الجداول المتقاطعة) فإن من غير المناسب تطبيقها لأغراض التقدير. أنظر كوك، فريمان وفريمان (1975)، وبورتر (1973).

8- لم يكن عدد الحالات 10٪ من العينة الكاملة للأسباب المعطاة في الرقم 6 من هذه الملاحظات.

9- بالإضافة إلى ذلك تم مسح متغيرين آخرين من المعادلة رقم 1. وكان لإمكانية تسجيل الغياب وساعات الافتتاح للاقتراع في يوم الانتخابات أثر صغير على احتمالية التصويت. في العينة الفرعية هذه تقوم تقديرات هذين المتغيرين في المعادلة واحد بخفض كفاءة التقديرات للمتغيرات الأخرى ولهذا السبب تم إلغاؤها. وبسبب إجراءات تحديد العينة الفرعية القائمة تم توفير تقديرات أكثر كفاءة لهذه المتغيرات ولنصوص التسجيل الأخرى من خلال المعادلة 2. أنظر الفصل 4 والملحق (و).

الفصل 2

1- قمنا بفحص عدد من النماذج الوظيفية لتقدير التعليم في التحليل بحسب نموذج الوحدة الاحتمالية، وكان مربع التعليم متناسباً بشكل جيد مع البيانات.

2- بعد تفحص نماذج وظيفية متعددة للدخل، استنتجنا أن الدورة الاعتيادية تتناسب بشكل جيد مع البيانات. ويجب أن يشار هنا إلى أن فئات متغير الدخل المزودة من قِبَل مكتب الإحصاء تمثل قياساً تسجيلياً، وليس زيادات طولية للدخل (أنظر الملحق ب). ولهذا، ورغم أن النموذج الوظيفي المدخل فعلياً في المعادلة واحد هو نموذج طولي، فإنه طولي فقط لفئات الترميز التي هي بدورها قريبة من قيم تسجيل الدخل.

3- لقد تم حساب المتغيرات الوهمية في التحليلات التمهيدية لكل من الفئات المهنية المسجلة في الجدول (3-2). (الفئة المستثناة كانت الأشخاص الذين ليسوا في القوى العاملة). هناك مجموعتان - مجموعة العمال المهرة من

جهة ومجموعة العمال نصف المهرة والعمال غير المهرة من جهة أخرى ولهما معاملات يمكن تفسيرها بأنها صفر. وقد أصبحت هذه المجموعات جزءاً من الفئة المحذوفة ومن ثم تم إجراء تقديرات للمجموعات المهنية المتبقية.

وحملت تقديرات المدراء والإداريين والعُمّال الزراعيين أخطاء معيارية كبيرة. وبسبب أن التقديرات نفسها مختلفة عن الصفر، فقد اخترنا أن نذكر المعاملات وأن نشير إلى الأخطاء المعيارية بدلاً من حذف المتغيرات من المعادلة التي تعاملنا فيها والتي من خلالها أظهرت أن هذه المعاملات هي صفر.

4- عند توظيف متغير البطالة، قمنا بدمج المستجيبين المصنفين كعاطلين عن العمل - كل الوقت، والرجال تحت سن 65 سنة الذين لم يكونوا ضمن القوى العاملة. تم إجراء هذا التقدير بضبط متغير الدخل الملغى. وبما أن الدخل ينتج عن العمالة فإن استبقاء الضبط يقود إلى التقليل في تقدير أثر البطالة. مع إجراء هذا التعديل تم استخدام المعادلة واحد لحساب الفرق في الإقبال بين العاطلين عن العمل وبين العاملين. وكان أثر كون الفرد عاطلاً عن العمل - أي الفرق بين معاملين محسوبين على أساس نموذج الوحدة الاحتمالية هو (0.071-).

5- على أية حال فإن هذا التعيين وثيق الصلة، حسب معرفتنا، بمجموعة لم يذكر عنها أي شيء من قبل، في الحوارات المنشورة عن السلوك السياسي ونعني بذلك الـ 4٪ من السكان في سن التصويت الذين يقيمون في البيوت المتحركة. فهؤلاء أكبر قليلاً في العمر، وأقل تعليماً من بقية السكان، ويشملون العمال. وعند تثبيت هذه المتغيرات مع متغيرات ديمغرافية وسياقية أخرى، فإن احتمال تصويتهم يقل 8٪ عن بقية المواطنين. وأكثر من ذلك، يستمر تأثير الإقامة في مقطورة على التصويت حتى للذين أقاموا في البقعة نفسها لمدة 10 سنوات على الأقل.

وتعتبر المتنزهات التي تجتمع فيها المقطورات مكروهة بالنسبة لمسؤولي البلديات وفي الغالب يتم إفرادها بمواقع منعزلة على طرف المدينة أو في مناطق تجمع خاصة بها. وتحدد مواقع التجمعات بالتأكيد بشكل أكثر تناسباً من أغلب المزارع. وقد يحمل هذا البُعد المجازي أهمية في تفسير الإقبال المنخفض لسكان المقطورات، كما اقترحت واحدة من الدراسات للمتنزهات التي تقع بجانب مركز ضاحية مدينة (جونسون 1971). وقد قوّت العوامل الواضحة الانتشار في متنزهات المقطورات التصاق سكانها بتعبير يسمى «مأوى خامل» ، وأضعفت انتماءهم للمجمع الكبير. كما وفر المتنزه طائفة منوعة من النشاطات الاجتماعية والترفيهية. والإدارة مسؤولة عن تقديم بعض الخدمات مثل الشوارع وبركة السباحة والتي تقدم عادة من قِبَل الحكومة المحلية. ونادراً ما يمتلك ساكنو المقطورات في كل مكان مواقعهم، ولكنهم يستأجرونها من المالك. وبهذا لا يترتب على السكان مخاطر مالية ما عدا مصاريف المقطورة. وتعتبر المقطورات ملكيات شخصية وليست ملكيات حقيقية. ولهذا فقد يترتب عليها نسب قليلة من الضرائب مقارنة مع الوحدات السكنية الأخرى. ونستنتج أنه يقل احتمال اهتمام ساكني المقطورات بالسياسة بسبب انفصالهم العاطفي عن المجتمع الكبير.

6- ويدخل كامبل وزملاؤه (1960 ص 405) ولويس - بك (1977 ص545) في تحليلاتهم المتعلقة بتصويت المزارع أي شخص يقيم ضمن عائلة في بيت يرأسها مزارع. ويظهر كامبل وزملاؤه أن نتائجهم لا تتغير إذا ما استثنوا زوجات المزارعين كما فعلنا نحن (كامبل 1960 ص 407).

7- تطابق هذه الجملة استنتاجات هذا الفصل: في كل مرة تقل بشكل جوهري مشاركة المزارع عن مشاركة العُمّال الحضريين ككل (كامبل وزملاؤه 1960 ص 427). والمشاركة السياسية الخفيفة للمزارعين، موضوع رئيسي كان عليه الحال لعدة سنين في التعامل مع السلوك السياسي الريفي. وبدون شك هذا

مصدر ذكره أغلب العلماء السياسيون عندما كانوا يسألون عن معدلات تصويت المزارعين. ولكن لا توجد بيانات عن الإقبال في هذا الفصل. وأقرب أسلوب هو في المناقشة الدائرة حول تغير الإقبال الذي يمثله أشخاص قالوا إنهم قاموا بالتصويت في بعض الانتخابات الرئاسية السابقة ولكن ليس في جميعها. وكان احتمال إعطاء المزارعين لمثل هذه الإجابة أعلى بنسبة 7٪ من الأشخاص الذين يعملون في المهن الحضرية. وفي الحقيقة كما أظهر لويس - بيك (1977 ص 550) كان إقبال المزارعين على التصويت في العام 1952 أقل بقليل من مشاركة العُمّال كما كان أعلى بشكل كبير في كل سنة لاحقة.

8- هناك اعتبار آخر لم يستكشفه لويس - بيك هو التركيب المتغير العرقي والإقليمي لسكان المزارع منذ بداية عقد الخمسينات. في تلك الحقبة كان هناك الملايين من المزارعين الجنوبيين الذين يعتاشون في هذه المناطق والذين لم يميلوا إلى التصويت إذا كانوا من البيض، أو الذين لم يستطيعوا أن يصوتوا إذا كانوا من السود. ومنذ ذلك الوقت، تزايد عدد السكان البيض في المزارع في الجنوب، وتمت إزالة العوائق التي تقف أمام تصويت السود في الجنوب وبالتالي قلت الفجوة في الإقبال الإقليمي.

9- تم التأكيد على هاتين النتيجتين المفاجئتين من قبل مصدر مختلف جاء من دراسة سنوية أجريت من قبل وزارة الزارعة. ولم يكن سوى 11٪ من جميع العمال الزراعيين في الفئة العمرية (14+) من أصول إسبانية في العام 1975، و7٪ فقط من العُمّال الزراعيين كانوا من المتنقلين (مكتب الإحصاء الأمريكي 1977 ص 691).

الفصل 3

1- لقد رسمنا الخطوط في الشكلين (3-1) و (3-2) بإظهارنا الإقبال لكل عمر. واستندت فئات العمر المستخدمة في الشكل (3-1) أو في أي شكل

آخر على نقاط القطع الواضحة في الإقبال الظاهر سنة بسنة. وقد مكنتنا عينتنا الكبيرة من إجراء تصنيفات أكثر تفصيلاً لكبار السن بدلاً من وضع كل شخص عمره أكثر من 54 سنة أو 64 سنة في فئة واحدة، كما هو حادث بشكل شائع في البحث المستند إلى العينات العادية.

2- وقد حددنا فئة «المتزوجين» بالأشخاص الذين يقيمون مع أزواجهم، وأشرنا إلى الوصف «غير متزوج» للأشخاص الأرامل أو المطلقين أو الذين لم يتزوجوا مطلقاً، كذلك شملت نسبة الـ 3٪ من عينتنا، المتزوجين الذين لا يقيمون مع أزواجهم.

3- لقد تم تقدير ذلك بأخذ المعدل المرجح للنسبة المئوية للفروق بين إقبال الرجال والنساء فوق سن 54 سنة في كل من فئات التعليم والمنطقة في جدول (11-17) من كتاب كامبل وزملاؤه (1960).

4- يبلغ تقدير الوحدة الاحتمالية (-0.019) والخطأ المعياري (0.075). ولما كانت النساء العاملات يملكن وقتاً حراً أقل من ربات البيوت، ولكن لديهن معدل التصويت نفسه، فإن هذه النتيجة هي مسمار آخر في نعش المقترح القائل بأن احتمال التصويت هو أكبر عند الأشخاص الذين يملكون وقتاً حراً أطول.

5- بما أن التغيرات في الحالة الاجتماعية والأثر على الحالة الاجتماعية هما دالّتان للعمر، فإن هذه التقديرات هي مقارنات لإقبال من هم في عمر الخامسة والخمسين مع الأخذ بعين الاعتبار أعمارهم وحالتهم الاجتماعية.

6- قد يُظن أن التقديرات الظاهرة في الشكل (4-3) تبالغ في إظهار إقبال مستمر في الزيادة من قبل من هم فوق سن 65 سنة لأن أغلب هؤلاء يكونون خارج القوى العاملة ويحققون دخولاً أقل بكثير مما كانوا يحققونه عندما كانوا يعملون. ولهذا قد يؤدي الضبط للدخل والمهنة والقدرة على العمل إلى تضخيم

اصطناعي في إقبال كبار السن. ولهذا قمنا أيضاً بتقدير أثر العمر بعد إزالة الضوابط لهذه المتغيرات الثلاثة. وهذا من شأنه أن يخفض فقط وبشكل خفيف إقبال مجموعات كبار السن الأمر الذي يشير إلى بقاء النتيجة الرئيسية وهي: أن التقدم في العمر بحد ذاته لا يخفض الإقبال. ويتوافق مع هذه النتيجة القول «بأن الأمور الأخرى متساوية» ، وهي الأمور التي تتعلق بالمتقاعدين حيث لا يقل احتمال تصويتهم عن بقية السكان. وقد وظفنا متغير «التقاعد» بواسطة متغير وهمي للرجال فوق سن 65 سنة الذين لم ينخرطوا في القوى العاملة ويبلغ مقدار الوحدة الاحتمالية (0.007) والخطأ المعياري (0.122).

7- قبل إقرار التعديل السادس والعشرين (للدستور) لم يسمح للأشخاص تحت سن الواحد والعشرين لأن يصوتوا إلا في عدد قليل من الولايات. ولهذا لم نلغِ من العينة المواطنين في الفئة العمرية (18-20) سنة في جورجيا وكنتاكي، وأعمار 19 و 20 سنة في ألاسكا والعمر 20 سنة في هاوايي.

الفصل 4

1- يعتبر هذا الجانب من نظام الانتخابات الأميركية غير عادي. ففي أغلب الدول ذات النظم الديمقراطية تتحمل الحكومة مسؤولية تسجيل جميع المواطنين ضمن نظام دائم وعلى مستوى البلاد ككل. ويعتبر هذا الفرق سبباً رئيسياً لمعدل التصويت المنخفض في الولايات المتحدة.

في العام 1972 لم يكن هناك ضرورة للتسجيل في نورث داكوتا وفي المقاطعات ذات الكثافة السكانية المتدنية في أيوا ومينيسوتا وميزوري وأوهايو وويسكونسين. وبحلول العام 1976 سمحت أربع ولايات للسكان المؤهلين بأن يقوموا بالتسجيل في يوم الانتخابات.

2- قدمت البحوث السابقة أسباباً للاعتقاد بأن قوانين تسجيل الولايات لها بعض الأثر على الإقبال على الانتخابات في الأعوام 1952 و1956 و1960

(كامبل وآخرون 1960 ص 227-280، وكيلي وإيريس وبوين 1967 وكيم وزملاؤه 1975). على أية حال لم تلقِ هذه الدراسات الضوء على أية نصوص كان لها أثر على نوعيات الأشخاص وما هو حجم هذا الأثر. فقد انخفضت تلك الصلة المعاصرة آنذاك بشكل كبير بسبب التغيرات الكاسحة التي حدثت في قوانين الانتخابات منذ العام 1960.

3- يمكن إيجاد خطابات متعددة من قبل عدد من المدافعين عن نظام التسجيل بواسطة بطاقة البريد في سجل الكونجرس 13 آذار/ مارس 1975 ص450-6454.

4- كانت المصادر الأخرى للتناقضات تأتي من الشكوك الدستوري حول زيادة الدور الفدرالي في تأسيس مؤهلات الناخب (هذه السلطة تركت للولايات حسب الدستور) والخوف من الاحتيال في الانتخابات والقلق حول التحيز الحزبي أو الكسب الإيديولوجي الذي قد ينتج من زيادة أعداد الناخبين.

5- أعطت الأسئلة التي تم وضعها من قبل مكتب الإحصاء في العام 1966 المستجيبين دفعة قوية: تم ذكر سببين محددين في السؤال أثناء قراءته من قبل مجري المقابلة، وهذا يعني أن المستجيب لم يكن مواطناً أو لم يحقق متطلبات الإقامة المحلية أو على مستوى الولاية. بالإضافة إلى ذلك تم دعوة المستجيب ليعطي سبباً آخراً إذا لم يعطِ هذين السببين يفسر عدم قيامه بالتسجيل. (مكتب الإحصاء الأمريكي 1968 ص3).

هذا بالطبع ليس مثلاً لتصميم دقيق لاستبيان.

6- هناك أمور أخرى مساوية لهذا تتعلق بأن زيادة التباين تخفّض الخطأ المعياري للحساب (فيني 1971 ص 33-37، ثيل 1971 ص 90-91).

7- قمنا باستثناء المستجيبين من العاصمة واشنطن بغرض تجنب أية مضاعفات غير ضرورية قد تحدث لأن حق الاقتراع لديهم محدوداً، كذلك نتيجة كون أن العديد من المقيمين في المدينة يقون عناوين التصويت في مكان آخر.

8- اشتملت تحليلاتنا الابتدائية على هذه المتغيرات: 1- عدد الأيام قبل موعد الانتخابات التي يجب فيها أن يتم الحصول على ورقة اقتراع الغائب، 2- إذا ما كان يجب على ورقة الاقتراع أن تكون مصدّقة، 3- وإذا ما تم استخدام آلات التصويت. وقد كان لهذه المتغيرات أقل من 1٪ من الأثر على احتمال التصويت كما لم تكن معامِلاتها هامة من الناحية الإحصائية. وقد قمنا بإلغائها بعد هذه المرحلة المبكرة من التحليل.

بالإضافة إلى ذلك أجريت تقديرات المعادلات غير الطولية لمتطلبات الإقامة وتواريخ الإغلاق. ولم يقم هذا الأمر بالتحسين الملائم. كما قمنا بتقدير شروط التعامل بين كل نص وبين التعليم، وبين نواب المسجلين وتسجيل المقاطعة، وبين نواب المسجلين وساعات العمل غير الاعتيادية للمكاتب. كل هذه الأمور لم تكن هامة البتة من الناحية الإحصائية.

وأخيراً قمنا بفحص الأثر المستقل على الإقبال للدخل ومنافسة الحزب. بالطبع يقل احتمال تصويت من هم أكثر فقراً. وبالنسبة لمنافسة الحزب فقد قيل إنها تؤدي إلى معدل أعلى في الإقبال. وبهذا تقودنا أية تقديرات حول العلاقة بين قوانين التسجيل والإقبال حُذفت منها اعتبارات هذين المتغيرين، إلى استنتاج مضلل. لقد استخدمنا الإجراء التالي لنقرر ما إذا كان يجب شمول هذين المتغيرين، في حد الخطأ، في التحليلات، وهنا يجب تحقق شرطين. إذا كان واحد من هذه المتغيرات يتحيز لمعامل نص تسجيل معين (والذي سندعوه $س_1$). وبعد الضبط للمتغيرات الديمغرافية المستقلة الأخرى، ينبغي ربط المتغير الذي في السؤال مع $س_1$ ومع الإقبال. وإذا لم يتم تحقيق أي من هذين الشرطين (أي أنه

إذا كان واحد من الارتباطات الجزئية مساوياً للصفر)، يمكن حذف هذا المتغير من التحليل بأمان دون تحيز المعامل المحسوب للمتغير س1. باستخدام هذا الإجراء وجدنا أن الدخل لم يرتبط بأي من نصوص التسجيل إذا ما تم ضبط متغيرات التعليم والمنطقة والعمر. وقد بلغ مقدار معدل الارتباطات الجزئية لنصوص التسجيل (0.029)، كما بلغ الارتباط الجزئي بين المنافسة والإقبال (-0.009). لذلك فإن حذف هذه المتغيرات المذكورة آنفاً من المعادلة 2 لا يتحيز للمعاملات المقدرة لقوانين التسجيل، وقد تم تبني قياس منافسة الحزب المستخدم من راني (1972).

9- تم إنجاز إعادة الترجيح هذه بواسطة ضرب الوزن المرجح الأصلي لكل حالة، مع عكس نسبة العينة الفرعية للولاية التي تم اختيار الحالة منها. وينتج عن ذلك (ن) المعاد الترجيح والبالغة 126.591. ويقل هذا الرقم بشكل ضئيل عن (ن) المرجحة الأصلية لأنه، بشكل رئيسي، تم إلغاء المستجيبين من واشنطن العاصمة من تحليلات الوحدة الاحتمالية، وبشكل ثانوي، تم إلغاء الاختيارات العشوائية للحالات التي تمت في إجراءات تحديد العينة الفرعية.

10- تم استخدام المعادلة 2 لكل مستجيب لحساب «الوحدة الاحتمالية» التي تحولت بعد ذلك إلى «احتمال» عن طريق تقييم هذا الرقم بالنسبة إلى «التوزيع العادي المعياري المتراكم» . وتم اتباع الإجراء نفسه حيث تبدلت قيم المتغيرات في المعادلة 2 من أجل أن تحاكي التغيرات الحادثة في نصوص التسجيل (واقعياً). وقد تم طرح هذين الاحتمالين لكل مستجيب. ويكون المتوسط الحسابي لهذه الاحتمالات الفردية (النسبة الإجمالية المقدرة).

11- يبلغ الخطأ المعياري لهذا التقدير 2.1. وبهذا فهناك 5٪ فرصة لأن يكون المعامل الحقيقي أقل من 4.9٪ أو أكثر من 13.3٪.

12- المستثنى الوحيد هي ولاية نورث داكوتا التي لم تتطلب تسجيلاً بتاتاً في العام 1972. ولسوء الحظ لم يكن هناك عدد كاف من المستجيبين من هذه الولاية يسمح بإجراء حسابات دقيقة للتأثيرات الفريدة لقوانين التصويت فيها.

13- ويظهر الجدول (2-4) أثر تحرير قيود قوانين التسجيل حسب الدخل والعمر. ويتأثر الأشخاص الأكثر فقراً أكثر من غيرهم، كما توقعنا، بسبب العلاقة بين التعليم والدخل. وعلى أية حال يكون التنوع بين فئات الدخل أصغر بكثير منه بين الأشخاص الذين يحصلون على مستويات مختلفة من التعليم. ويعكس هذا الأمر العلاقة الأقوى بين التعليم والإقبال. وعادة ما تكون الاختلافات بحسب العمر صغيرة. ويتأثر الأشخاص في الفئات العمرية التي يكون لديها أعلى درجة إقبال فقط أقل بقليل من هؤلاء الذين لديهم أقل معدلات تصويت - أي المواطنين تحت سن 32 وفوق سن 78.

14- من أجل الاطلاع على وجهة نظر مخالفة تؤكد «الحساسية العامة للتحزب في علاقته مع تغيرات كبيرة مع الإقبال» أنظر (كونفرس 1966 ص29).

15- لا تستند كل المعارضة إلى حسابات التحيز الحزبي أو الكسب الإيديولوجي. وهذا صحيح خصوصاً فيما يتعلق بخطط التسجيل ليوم الانتخابات، مما قد يرفع درجة الخوف من تزوير الانتخابات. وقد كشف استطلاع لمؤسسة جالوب أجري خلال مناقشة الكونجرس لخطة كارتر في العام 1977 أنه قد تمت معارضة التسجيل في يوم الانتخابات من قبل 67٪ من أفراد الحزب الجمهوري و 53٪ من أفراد الحزب الديمقراطي (فهرس رأي جالوب 1977 ص 10).

16- تم حساب تركيب الناخبين الفعلي عن طريق استخدام المعادلة 2 لحساب تقدير الوحدة الاحتمالية لكل مستجيب. وتم تحويل تقدير الوحدة

الاحتمالية هذا إلى احتمال. ثم تم حساب نسبة الناخبين المؤلفين من أشخاص يتميزون بخصائص معينة (مثال ذلك تعليم جامعي) بهذه الطريقة:

$$100 \times \frac{\sum_{\text{ر}=1}^{\text{و}} \text{احتمال التصويت}}{\sum_{\text{ر}=1}^{\text{و}} \text{احتمال التصويت}}$$

حيث أن و = عدد المستجيبين الذين يتميزون بخاصية معينة (أي في هذه الفئة على المتغير)، و ن هي مجموع المستجيبين. وقد تم استخدام الإجراء نفسه لحساب التركيب المتوقع للناخبين مع تغيير قيم نصوص التسجيل لتحاكي الشروط التي تم تحرير قيودها.

لقد استخدمنا المعادلة 2 بدلاً من الإقبال الذي تم الإبلاغ عنه وذلك من أجل تقدير تركيب الناخبين الفعلي. ولو كنا قد استخدمنا الإقبال المبلّغ عنه لوجدنا أن الفرق بين الناخبين المتوقعين والناخبين الفعليين سوف ينشأ عن التغييرات التي تمت محاكاتها والتي حدثت في قوانين التسجيل، وكذلك نسبة التخلف عن التصويت لكل فرد في المعادلة 2. ويتم إلغاء نسبة هذا التخلف إذا ما تم استخدام المعادلة 2 لحساب تركيب الناخبين الفعليين والمتوقعين.

17- تستند هذه التوقعات، والتوقعات الأخرى الملخصة في الجداول (4-4) إلى دراسة الانتخابات القومية لجامعة ميشيغان. وقد استخدمنا لهذه العينة المعادلة 2 لحساب خصائص الناخبين الفعلية والمتوقعة كما هو موصوف في الملاحظة السابقة رقم 16. وقمنا بإلغاء (13) حالة من هذه العينة، وهم المستجيبين العشرة من العاصمة واشنطن والمستجيبين الثلاثة الذين لم يبلغ إلا عن تعليمهم والذين، بسبب هذا، لا يمكن توقع إقبالهم على التصويت. وقد توقعت المعادلة 2 الإقبال بشكل صحيح لـ 74.3٪ من الحالات في العينة بالمقارنة مع 71.4٪ من الحالات في العينة الفرعية التابعة «لمسح السكان

الجاري» . ويمكن تكرار الفروق بين أعداد السكان الفعلية والمتوقعة والملخصة في الجدول (3-4) ضمن حدود 0.4٪ وحدة احتمالية باستخدام المعادلة 2 مع بيانات ميشيغان.

18- بالإضافة إلى ذلك، كانت شعبية كل من نيكسون ومكجفرن (التي تم مقارنتها) بحسب مقاييس نسبة هؤلاء الذين صنفوا مكجفرن أعلى من نيكسون في «قياس الترشيح» ، مطابقة بين الناخبين الفعليين والناخبين الافتراضيين.

الفصل 5

1- ذكر فيربا وناي (1972 ص 170) أنه مع تثبيت المنزلة الاقتصادية - الاجتماعية، يصوت السود الشماليون 13٪ أعلى من البيض. وهناك عدة تفسيرات ممكنة حول الفرق بين تقديرهما وتقديرنا. أولاً، تم تجميع بياناتنا في 1972 وهما جمعا بياناتهما في 1967. ثانياً، تشتمل عينتنا الفرعية على أكثر من ثلاثة أضعاف عينتهم من السود. ثالثاً، هما قاما بإسناد تقديراتهما على نموذج «أقل المربعات الاعتيادي بدلاً من النموذج «الوحدة الاحتمالية» . وأخيراً، قد يكون التقدير لمتغير العرق المأخوذ من فيربا وناي متحيزاً ومتضارباً للأسباب التالية. فمن أجل ضبط المنزلة الاقتصادية - الاجتماعية، قاما في البداية بجعل الإقبال تنازلياً بحسب المنزلة الاقتصادية - الاجتماعية ثم نظرا إلى العلاقة بين العرق ومخلفات هذه المعادلة. وينتج هذا الإجراء المكّون من خطوتين كتقديرات متحيزة ومتضاربة لأثر العرق والمنزلة الاقتصادية - الاجتماعية. وتنطبق هذه المشكلة أيضاً على التقديرات الأخرى المذكورة من قبل فيربا وناي. أنظر آشن (1977) لإثبات تحيز وتضارب التقديرات الناتجة عن إجراء الخطوتين.

2- قد تعكس النتائج المتعلقة بإقبال عالٍ للسود خطأ استجابياً. وقد قامت دراسة الانتخابات القومية للعام 1976 في ميشيغان بالتحقق من سجلات

التصويت الرسمية إذا ما قام كل مستجيب بالتصويت. كما تم توزيع الادعاءات الخاطئة في التصويت التي قام بها الأشخاص الذين لم يذهبوا إلى الاقتراع، بشكل متساوٍ وعادل بين جميع الفئات الديمغرافية مع وجود استثناء واحد وبارز: وهو أن احتمال ادعاء غير المصوتين السود بقيامهم بالتصويت كان أكثر من البيض بنسبة ضعفين (وايزبرغ 1979).

3- يعتبر الكوبيون - الأمريكيون استثناءً عن هذه التعميمات. فهم أكثر تعليماً وأكبر عمراً وأحسن حالاً تقريباً مثلهم مثل غير الهسبانيين - الأمريكيين. كما أنهم يصوتون بشكل كبير مثل بقية السكان.

4- وجد أنتونيز وجيتز (1975 ص1200-1202) أنه مع تثبيت المنزلة الاقتصادية الاجتماعية والعمر، استمر الشيكانو في هيوستن بالتصويت أقل من البيض. وتشير تحليلاتنا عن الإقبال للعام 1974 والمتعلقة بالـ 4637 مستجيباً من ولاية تكساس (التي كانت ممثلة نفسها) أنه مع ضبط التعليم يصوت الشيكانو بشكل كبير مثل البيض، وأكثر بقليل من السود.

5- تذكر التقارير أن إقبال البورتوريكيين على التصويت هو 80٪ إلى 85٪ (بيرس وهاجستروم 1979 ص 551).

6- حصلنا على بعض التطمينات حول خياراتنا من تقرير وزارة العدل المتعلق بالمحاكمات الناجحة للمسؤولين في الولايات والمسؤولين المحليين منذ العام 1970 وحتى 1976 (وزارة العدل الأميركية 1977). وقد زودتنا ولايات الإصلاح العشر بتسعة مسؤولين مدانين ثلاثة من كاليفورنيا وثلاثة من ويسكونسين وثلاثة من نورث داكوتا. كذلك حققت ثلاث من ولايات الرعاية درجة جيدة في الحفاظ على هذه النتيجة. لم يكن هناك أحكام إدانة في رود أيلاند، وصدر حكمان في إنديانا وأربعة في ماريلاند. وكان مجموع أحكام

الإدانة في ولايات الرعاية السبع الأخرى 344 حكماً. وكانت ولاية إلينوي أولها حيث بلغ عدد المسؤولين الفاسدين فيها 139 ويتبعها نيويورك بثلاثة وستين مسؤولاً ثم نيوجيرسي بستة وخمسين مسؤولاً فاسداً.

7- قيمة الوحدة الاحتمالية (0.032) مع خطأ معياري (0.052).

8- قيمة الوحدة الاحتمالية (0.055) مع خطأ معياري (0.055).

9- قيمة الوحدة الاحتمالية (0.072) مع خطأ معياري (0.299).

الفصل 6

لا يعني هذا بالضرورة أنه قد تختلف نتيجة أية انتخابات رئاسية قريبة إذا كان الإقبال على التصويت أعلى. وتظهر الأبحاث حول تفضيلات المرشحين من قِبَل غير الناخبين عدم وجود ميزة ثابتة لأي من الحزبين (رايتر 1979، بيري 1973).

المراجع

Achen, Christopher H. (1977) "The Bias in 'Normal Vote' Estimates." Department of Political Science, University of California, Berkeley, May.

Aldrich, John, and Cnudde, Charles F. (1975) "Probing the Bounds of Conventional Wisdom: A Comparison of Regression, Probit, and Discriminant Analysis." *American Journal of Political Science* 19 (August 1975), pp. 571—608.

Amundsen, Kirsten. (1977) *A New Look at the Silenced Majority.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Andersen, Kristi. (1975) "Working Women and Political Participation, 1952—1972." *American Journal of Political Science* 19 (August 1975), pp. 439—53.

Andrews, William C. (1966) "American Voting Participation." *Western Political Quarterly* 19 (December 1966), pp. 639—52.

Antunes, George, and Gaitz, Charles M. (1975) "Ethnicity and Participation: A Study of Mexican-Americans, Blacks and Whites." *American Journal of Sociology* 80 (March 1975), pp. 1192—211.

Arseneau, Robert B., and Wolfinger, Raymond E. (1973) "Voting Behavior in Congressional Elections." Paper read at the annual meeting of the American Political Science Association, New Orleans, September 2—5.

Barber, James David. (1969) *Citizen Politics.* Chicago: Markham.

Barnes, Samuel H. (1977) "Some Political Consequences of Involvement in Organizations." Paper read at the annual meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C., September 1—4.

Barry, Brian. (1970) *Sociologists, Economists and Democracy.* Chicago: University of Chicago Press.

Bennett, Stephen E., and Klecka, William R. (1970) "Social Status and Political Participation: A Multivariate Analysis of Predictive Power." *Midwest Journal of Political Science* 14 (August 1970), pp. 355—82.

Brody, Richard A. (1978) "The Puzzle of Political Participation in America." In *The New American Political System*, ed. Anthony King. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research.

Burns v. *Fortson.* (1973) 410 U.S. 686.

Campbell, Angus, Converse, Philip E., Miller, Warren E., and Stokes, Donald E. (1960) *The American Voter.* New York: Wiley.

Campbell, Angus, Gurin, Gerald, and Miller, Warren E. (1954) *The Voter Decides.* Evanston, Ill.: Row, Peterson.

Campbell, Angus, and Kahn, Robert L. (1952) *The People Elect a President.* Ann Arbor: University of Michigan Institute for Social Research.

Center for Political Studies. (1973) 1972 National Election Study. Ann Arbor: University of Michigan Center for Political Studies. (1975) 1974 National Election Study. Ann Arbor: University of Michigan Center for Political Studies.

_____ (1977) 1976 National Election Study. Ann Arbor: University of Michigan Center for Political Studies.

Citrin, Jack. (1978) "The Alienated Voter." *Taxing and Spending,* October 1978, pp. 1—7.

Clausen, Aage R. (1969) "Response Validity in Surveys." *Public Opinion Quarterly* 32 (Winter 1968—69), pp. 588—606.

Congressional Quarterly Weekly Report, May 14, 1977, pp. 909—11. Converse, Philip E. (1966) "The Concept of a Normal Vote." In *Elections and the Political Order,* ed. Angus Campbell et al., pp. 9—39. New York: Wiley.

_____ (1976) The Dynamics of Party Support. Beverly Hills, Calif.: Sage.

Converse, Philip E., with Niemi, Richard. (1971) "Non-voting among Young Adults in the United States." In *Political Parties and Political Behavior,* ed. William J. Crotty et al. 2nd ed. Boston: Allyn and Bacon.

Cox, D. R. (1970) *The Analysis of Binary Data.* London: Methuen.

Cutler, Neal E. (1977) "Demographic, Social-Psychological, and Political Factors in the Politics of Aging: A Foundation for Research in 'Political Gerontology.' "*American Political Science Review* 71 (September 1977), pp. 1011—25.

Dahl, Robert A. (1961) *Who Governs?* New Haven, Conn.: Yale University Press.

Dawson, Richard E. (1973). *Public Opinion and Contemporary Disarray.* New York: Harper and Row.

Downs, Anthony. (1957) An *Economic Theory of Democracy.* New York: Harper and Row.

Dunn v. *Blumstein.* (1972) 405 U.S. 330.

Dye, Thomas R. (1966) *Politics, Economics, and the Public.* Chicago: Rand McNally.

Elazar, Daniel J. (1972) *American Federalism: A View from the States.* 2nd ed. New York: Thomas Y. Crowell.

Erikson, Robert 5. (1979) "Why Do People Vote? Because They Are Registered." Paper read at the National Science Foundation Conference on Voter Turnout, San Diego, May 16—19.

Ferejohn, John A., and Fiorina, Morris P. (1979) "The Decline in Turnout in Presidential Elections." Paper read at the National Science Foundation Conference on Voter Turnout, San Diego, May 16-19.

Finney, D. J. (1971) *Probit Analysis.* 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press.

Flanigan, William H., and Zingale, Nancy H. (1975) *Political Behavior of the American Electorate.* 3rd ed. Boston: Allyn and Bacon.

Frey, Bruno 5. (1971) "Why do High Income People Participate More in Politics?" *Public Choice,* Fall 1971, pp. 101—OS.

_____ (1972) "Reply." Public Choice, Fall 1972, pp. 119-22.

Gläser, William A. (1959) "The Family and Voting Turnout." *Public Opinion Quarterly* 23 (Winter 1959), pp. 563—70.

Glenn, Norval D., and Grimes, Michael. (1968) "Aging, Voting, and Political Interest." *American Sociological Review* 33 (August 1968), pp. 563—75.

Goldberger, Arthur S. (1964) *Econometric Theory.* New York: Wiley.

Hanushek, Eric A., and Jackson, John E. (1977) *Statistical Methods for*

Social Scientists. New York: Academic Press.
Harper v. *Virginia State Board of Elections.* (1966) 383 U.S. 663.
Hout, Michael and Knoke, David (1975) "Change in Voting Turnout, 1952—1972." *Public Opinion Quarterly* 39 (Spring 1975), pp. 52—68.
ISR Newsletter. (1977) Ann Arbor: University of Michigan Institute fbr Social Research, Summer, p. 3.
Johnson, Charles A. (1976) "Political Culture in American States: Elazar's Formulation Examined." *American Journal of Political Science,* August 1976, pp. 491—509.
Johnson, Sheila K. (1971) *Idle Haven: Community Building among the Working-Class Retired.* Berkeley: University of California Press.
Johnston, J. (1972) *Econometric Methods.* 2nd ed. New York: McGraw-Hill.
Kelley, Jr., Stanley, Ayres, Richard E., and Bowen, William C. (1967) "Registration and Voting: Putting First Things First." *American Poutical Science Review* 61 (June 1967), pp. 359—79.
Kennedy, Edward M. (1975) Remarks in the *Congressional Record,* March 13, 1975, pp. S6450—54.
Key, Jr., V. 0. (1964) *Politics, Parties, and Pressure Groups.* 5th ed. New York: Thomas Y. Crowell.
Kim, Jae-On, Petrocik, John R., and Enokson, Stephen N. (1975) "Voter Turnout Among the American States: Systemic and Individual Components." *American Political Science Review* 69 (March 1975), pp. 107—123.
Koch, Gary C., Freeman, Jr., Daniel H., and Freeman, Jean L. (1975) "Strategies in the Multivariate Analysis of Data from Complex Surveys. *International Statistical Review,* January 1975, pp. 59—78.
Kraut, R. E., and McConahay, J. B. (1973) "How Being Interviewed Affects Voting: An Experiment." *Public Opinion Quarterly* 37 (Fall 1973), pp. 393—406.
Lane, Robert E. (1959) *Political Life.* New York: Free Press of Glencoe.
League of Women Voters Education Fund. (1972) *Registration and Absentee Voting Procedures by State, 1972.* Washington, D.C.: League of Women Voters.
Lewis-Beck, Michael 5. (1977) "Agrarian Political Behavior in the

United States." *American Journal of Political Science,* 21 (August 1977) pp. 543—65.

Library of Congress, . Congressional Research Service. (1972) *Election Laws of The Fifty States and the District of Columbia* (April.) Washington, D.C.: Library of Congress.

Lipset, Seymour Martin. (1960) *Political Man.* New York: Doubleday.

Marston v. *Lewis.* (1973) 410 U.S. 679.

Matthews, Donald R., and Prothro, James W. (1966) *Negroes and the New Southern Politics.* New York: Harcourt, Brace and World.

McGee, Gale. (1975) Remarks in the *Congressional Record,* March 13, 1975, p. S6451.

Meehl, Paul E. (1977) "The Selfish Voter Paradox and the Thrown-Away Vote Argument." *American Political Science Review,* 71 (March 1977), pp. 11—30.

Milbrath, Lester W. (1965) *Political Participation.* Chicago: Rand McNally.

_____ (1971) "Individuals and Government." In Politics in the American States, ed. Herbert Jacob and Kenneth N. Vines. 2nd ed. Boston: Little, Brown.

Milbrath, Lester W., and Goel, M. L. (1977) *Political Participation.* 2nd ed. Chicago: Rand McNally.

New York Times. (1979) February 18, 1972, p. 16.

Nie, Norman H., Powell, C. Bingham, and Prewitt, Kenneth. (1969) "Social Structure and Political Participation." *American Political Science Review,* 62 (June and September 1969), pp. 361—78, 808-32.

Niemi, Richard C., Hedges, Roman, and Jennings, M. Kent. (1977) "The Similarity of Husbands' and Wives' Political Views." *American Politics Quarterly* 5 (April 1977), pp. 133—48.

Olsen, Marvin E. (1970) "Social and Political Participation of Blacks." *American Sociological Review* 35 (August 1970), pp. 682—97.

O'Rourke, Timothy C. (1978) "Communication." *American Political Science Review* 72 (December 1978), pp. 1360—61.

Peirce, Neal R., and Hagstrom, Jerry. (1979) "The Hispanic Community—A Growing Force to be Reckoned With." *National Journal*, April 7, 1979, pp. 548—55.

Perry, Paul (1973). "A Comparison of the Voting Preferences of Likely Voters and Likely Nonvoters." *Public Opinion Quarterly* 37 (Spring 1973), pp. 99-109.

Phillips, Kevin P., and Blackman, Paul H. (1975) *Electoral Reform and Voter Participation.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research.

Pindyck, Robert S., and Rubinfeld, Daniel L. (1976) *Economic Models and Economic Forecasts.* New York: McGraw-Hill.

Pitkin, Hanna F. (1967) *The Concept of Representation.* Berkeley: University of California Press.

Polsby, Nelson W., and Wildavsky, Aaron. (1976) *Presidential Elections.* 4th ed. New York: Scribner's.

Porter, Richard D. (1973) "On the Use of Survey Sample Weights in the Linear Model." *Annals of Economic and Social Measurement,* June 1973, pp. 74—75.

Ranney, Austin. (1972) "Parties in State Politics." In *Politics in the American States,* ed. Herbert Jacob and Kenneth N. Vines. 2nd ed. Boston: Little, Brown.

Reiter, Howard L. (1979) "Why is Turnout Down?" *Public Opinion Quarterly* 43 (Fall 1979), pp. 297—311.

Reitman, Alan, and Davidson, Robert B. (1972) *The Election Process: Voting Laws and Procedures.* Dobbs Ferry, N.Y.: Oceana.

Riker, William H., and Ordeshook, Peter C. (1973) *An Introduction to Positive Political Theory.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Robinson, John P., and Converse, Philip E. (1972) "Social Change in the Use of Time." In *The Human Meaning of Social Change,* ed. Angus Campbell and Philip E. Converse, pp. 74—75. New York: Russell Sage Foundation.

Roper, Elmo. (1961) "How to Lose Your Vote." *Saturday Review,* March 18, 1961, pp. 14-15.

Rosenstone, Steven J., and Wolfinger, Raymond E. (1978) "The Effect of Registration Laws on Voter Turnout." *American Political Science Review* 72 (March 1978), pp. 22—45.

Rosenstone, Steven J., Wolfinger, Raymond E., and McIntosh, Richard A. (1978) "Voter Turnout in Midterm Elections." Paper read at the

annual meeting of the Americal Political Science Association, New York, August 31—September 3.

San Francisco Chronicle. (1977) May 9, p. 8; May 16, p. 38; July 27, p. 1.

Sharkansky, Ira. (1969) "The Utility of Elazar's Political Culture: A Research Note." *Polity,* Fall 1969, pp. 247—62.

Sniderman, Paul M. (1975) *Personality and Democratic Politics.* Berkeley: University of California Press.

Stafford, Frank, and Duncan, Greg. (1977) "The Use of Time and Technology in the United States." Department of Economics, University of Michigan, July.

Sterling, Carleton W. (1979) "Communication." *American Political Science Review* 73 (June 1979), pp. 539—42.

Tarrance, V. Lance. (1976) "The Vanishing Voter: A Look at Non-Voting as a Purposive Act." In *Voters, Primaries and Parties,* ed. Jonathan Moore and Albert C. Pierce. Cambridge, Mass.: Harvard University Institute of Politics.

Theil, Henri. (1971) *Principles of Econometrics.* New York: Wiley.

Thornton, Robert. (1972) "Election Legislation." In *The Book of the States, 1972—1973,* pp. 25-30. Lexington, Ky.: Council of State Governments.

Tolchin, Martin, and Tolchin, Susan. (1972) *To the Victor. . .* New York: Random House.

Traugott, Michael W., and Katosh, John P. (1979) "Response Validity in Surveys of Voting Behavior." *Public Opinion Quarterly* 43 (Fall 1979), pp. 359-77.

Tufte, Edward R. (1977) "Political Statistics for the United States: Observations on Some Major Data Sources." *American Political Science Review* 71 (March 1977), pp. 305-14.

U.S. Bureau of the Census. (1963) *Current Population Survey: A Report on Methodology.* U.S. Department of Commerce technical paper no. 7.

_____ (1968) "Voting and Registration in the Election of November 1966." In Current Population Reports, Population Characteristics. U.S. Department of Commerce series P-20, no. 174.

_____ (1972) "Projections of the Population of Voting Age for States:

November 1972." In Current Population Reports, Population Characteristics. U.S. Department of Commerce series P-25, no. 479.
_____ (1973a) Public Employment in 1972. U.S. Department of Commerce annual publication, Table 8.
_____ (1973b) "Voting and Registration in the Election of November 1972." In Current Population Reports, Population Characteristics. U.S. Department of Commerce series P-20, no. 253.
_____ (1973c) Statistical Abstract of the United States: 1973. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
_____ (1975) "Documentation of the Annual Demographic File." U.S. Department of Commerce mimeographed document, appendix A. (1976a) "Voting and Registration in the Election of November 1974," Current Population Reports, Population Characteristics. U.S. Department of Commerce series P-20, no. 293.
_____ (1976b) Statistical Abstract of the United States: 1976. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
_____ (1977) Statistical Abstract of the United States: 1977. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
_____ (1978) Current Population Survey: Design and Methodology. U.S. Department of Commerce technical paper no. 40.
U.S. Department of Justice, Criminal Division, Public Integrity Section. (1977) "Federal Prosecutions of Corrupt Public Officials 1970-1976." February 8.
U.S. Senate, Committee on Post Office and Civil Service. (1972) "Proposed Federal Registration of Voters—How the States Now Provide for Voter Registration," *Congressional Record,* March 8, 1972, pp. 7530-31.
Verba, Sidney, and Nie, Norman H. (1972) *Participation in America.* New York: Harper and Row.
Verba, Sidney, Nie, Norman H., and Kim, Jae-on. (1978) *Participation and Political Equality.* New York: Cambridge University Press.
Weisberg, Herbert F. (1979) "The Validity of Voter Registration and Turnout Reports in Surveys." Paper read at the National Science Foundation Conference on Voter Turnout, May 16-19, San Diego.
Weisberg, Herbert F., and Groftnan, Bernard. (1979) "Candidate Eval-

uations and Turnout." Paper read at the National Science Foundation Conference on Voter Turnout, San Diego, May 16-19.

Whyte, William F. (1955) *Street Corner Society.* Enlarged ed. Chicago: University of Chicago Press.

Wolfinger, Raymond E. (1974) *The Politics of Progress.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Wolfinger, Raymond E., and Arseneau, Robert B. (1978) "Partisan Change in the South, 1952—1976." In *Political Parties: Development and Decay,* ed. Louis Maisel and Joseph Cooper, pp. 179-210. Beverly Hills, Calif.: Sage.

Yalch, Richard F. (1976) "Pre-Election Interview Effects on Voter Turnout." *Public Opinion Quarterly* 40 (Fall 1976), pp. 331—36.

Zitter, Meyer, and Starsinic, Donald E. (1966) "Estimates of 'Eligible' Voters in Small Areas; Some First Approximations." *Proceedings of the Social Statistics Section of the American Statistical Association,* pp. 368-78.